

مذكرة مقدمة في إطار نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

أثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إشراف الأستاذ:

\* قرقاد عادل

إعداد الطالبة:

\* موسى وسام

أعضاء لجنة المناقشة

مقرر	جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف-	أ. قرقاد عادل
رئيس	جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف-	أ. بن حمزة ياسين
مناقش	جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف-	أ. عمروسي حنان

السنة الجامعية: 2018 /2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي  
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ  
وَالَّذِي يُرِيهِمْ  
آيَاتِهِ وَيُخَوِّدُهُمْ  
وَالَّذِي يُنَزِّلُ  
الْمَطَرِ وَأَنْزَلَ  
الْقُرْآنَ وَهُوَ  
الْحَكِيمُ الرَّحِيمُ

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2000-2017)، وقد برزت أهمية هذا الطرح بشكل كبير مؤخرا بسبب الانخفاض المتواصل الذي عرفته أسعار النفط في الأسواق الدولية منذ الربع الأخير من سنة 2014، فقد كانت السياسة النقدية للجزائر ولازالت تتأثر بالتقلبات التي تحدث في أسعار النفط الذي يعتبر أهم مصدر للمداخيل التي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري.

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن تطور الكتلة النقدية، أدوات السياسة النقدية وأهدافها ارتبط ارتباطا وثيقا بالتطورات التي عرفتها أسعار النفط.

كما قامت الدراسة بتقديم جملة من الاقتراحات أبرزها ضرورة تحديد المتغيرات التي لها تأثير على السياسة النقدية والعمل على أخذها بعين الاعتبار عند التخطيط لها من طرف السلطة النقدية لتجنب التأثيرات السلبية، وضرورة التنويع الاقتصادي مع الاعتماد على الطاقات المتجددة لتجاوز لعنة الموارد.

**– الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، السياسة النقدية، الكتلة النقدية، احتياطات الصرف، صافي الأصول الأجنبية.**

## Résumé

L'objectif de cette étude vise à analyser l'impact de l'évolution des prix du pétrole sur la politique monétaire en Algérie en cours de la période (2000-2017), l'émergence de cette problématique est devenue très importante depuis la chute continue des prix du pétrole dans les marchés internationaux depuis le dernier trimestre de l'année 2014.

La politique monétaire Algérienne est encore affecté par les fluctuations des prix du pétrole, qui est la source de revenus la plus importante dont dépend l'économie algérienne.

L'étude a abouti à un certain nombre de résultats dont le plus importante : est que le développement du bloc monétaire, les instruments de la politique monétaire et ses objectifs étaient étroitement liés à l'évolution des prix du pétrole.

L'étude a également fourni un certain nombre de suggestions, notamment la nécessité d'identifier les variables qui ont une incidence sur la politique monétaire et de les prendre en considération lors de la planification par l'autorité monétaire pour éviter les effets négatifs et la nécessité d'une diversification économique avec la dépendance sur les énergies renouvelables pour surmonter la malédiction des ressources.

**Les mots clés : prix du pétrole, la politique monétaire, la masse monétaire, les réserves de change, les avoirs extérieurs nets.**

## دعاء

اللهم لك الحمد، ولك الأمر من قبل ومن بعد، نسألك اللهم بأعظم  
أسمائك و أحبّها إليك، وأرضائها لنفسك أن تفتح على علماء الأمة  
الإسلامية، بعلوم ترفع بها شأنها، واجعل فيها لأمتنا العزّة و الظّفّر على سائر  
الأمم أبد الدّهر، وافتح اللهم على الناس بعلوم يكون فيها حجة وبيّنة  
وبرهان، على عظمة دينك الذي ارتضيته لنا.

"آمين يارب"

## - إهداء -

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۗ)

" الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات " إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ... ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك... ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك يا ذا الجلال إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة إلى نبي الرحمة ونور العالمين، إلى حبيبي وشفيعي محمد - صلى الله عليه وسلم - إلى كل من بذل قطرة دم، و نبضة حب في سبيل الدين والعلم والوطن، إلى وطني الحبيب الجزائر. إلى من ألبسني ثوب مكارم الأخلاق والأدب، إلى جود العطاء، و رمز الوفاء، إلى من تميز لضرعها عرش الرحمن من قال فيها - صلى الله عليه وسلم - " الجنة تحت أقدام الأمهات " إلى من أنارت لي الدرب بالشموع، حبيبي وملاكي ورفيقتي في الحياة، و معنى الحب والحنان والعطاء ، إلى من كان دعائها سر نجاحي **أمي ثم أمي ثم أمي " ربيعة "** يارب حياقي، حفظها الله تعالى و أطال في عمرها وألبسها زينة الإيمان ووزقها جنة عرضها السموات والأرض.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار، و علمني الثبات على الصدق و حب الله، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار ملكي وتاج رأسي **أبي الحبيب "رشيد"** مرشدي و قدوتي في الحياة، أرجو الله تعالى أن يمدّه بالعمر المديد ليرى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار، و ستبقى كلماته نجوم أهندي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد - حفظه الله و أطال في عمره وألبسه حلة الإيمان ووزقه الفردوس الأعلى من الجنة. إلى سندي و عزوتي و تاج رأسي و شمعة أنارت دربي من بهم أعتز وأرفع رأسي إخوتي: **" رجاء " و " وليد "** ورمز البراءة وشمس البيت ونورها ملاكي **" لينة "** حفظهم ربي تعالى ووقفهم وسدّ خطاهم . إلى جداتي أطال الله في عمرهما و حفظهما خصوصا جدتي والتي أعتبرها أمي الثانية **" محبوبة "** جزاها الله الجزاء الأوفر من الجنة .

إلى روح **" جدّاي " و " عمّتي "** الطاهرة - رحمهم الله و أسكنهم فسيح جنانه إلى من وجدتهم في السراء والضراء، و كانوا لي السند والعون، إلى النبع الصافي والخصن الدافي **" أخوالي وخالاتي "** حفظهم ربي ورعاهم إلى كل الأهل والأقارب والأحباب.

إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي إلى من تحلوا بالإيحاء و تميزوا بالوفاء والعطاء والحنان **" صديقاتي "** إلى رفيقتي وأختي الغاليتان اللتان تشاركت معهما أجمل اللحظات **" شياء " و " نجود "** حفظها ربي تعالى إلى كل زملاء دفعة ماستر اقتصاد نقدي و بنكي 2018 إلى أساتذتي الكرام من السنة الأولى ابتدائي إلى السنة الثانية ماستر إليهم وقفة إجلال و تقدير وأخص بالذكر أستاذي الفاضل ومشرفي **" قرقاد عادل "** الذي لن أنسى فضله علي، جعله المولى نور على نور ووقفه في جميع مجالات حياته.

إلى كل أستاذ و باحث مخلص لرسالته إلى الإيرادات الطيبة و الوجوه النيرة الذين اعترضت بهم في الحياة و كانوا عوننا و سندنا. إلى كل من تحملهم ذاكرتي و لم تستطع أن تحملهم مذكرتي إلى كل من يعرفني

وسام

## - شكر و عرفان -

### "بسم الله الرحمن الرحيم"

الحمد لله الذي أنار لي درب العلم والمعرفة وهداني سبل الذين حازوا فضل العلم والتعليم، وأعانني على إتمام هذا البحث الذي عسى أن يدرّ بفائدة على غيري وأن يمثل ذخرا لجامعتي ولطلبتها الكرام، ولا يسعني أن أشكره على توفيقه لي فما كنت فيه من صواب فهو من محض فضله سبحانه وتعالى، و أذكر أهل الفضل عليّ بعد الله عزّ وجلّ ووالديّ على كل جميل وحسن صنيع .

﴿رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأُدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ النمل 19.

و الصلّاة و السّلام على أبرّ الخلق، حبيبنا و شفيعنا محمّد - صلّى الله عليه وسلّم- القائل " من لم يشكر الناس لم يشكر الله و من أسدى إليكم معروفا فكافتوه، فإن لم تستطيعوا فادعوا له" ليس ثمة تعبير أقوى تأثيرا من كلمة الشكر نقولها اعترافا بالجميل، حيث أتوجه بجزيل الشكر وبارقى وأسمى عبارات وآيات التقدير والامتنان والاحترام إلى الأستاذ المشرف الفاضل "قرقاد عادل" على قبوله الإشراف على إنجاز هذا العمل البحثي المتواضع بصدر رحب، وعلى توجيهاته ونصائحه القيمة التي أفادتني في إثراء معارفي العلمية، وتقويم أدبياتي الأسبقية ورافقتني طوال مشواري البحثي، والذي لم يبخل عليّ لا بوقته ولا بجهدته وتعليماته، حفظه المولى عزّ وجلّ وبارك فيه، وأنار له درب العلم وسدّد خطاه، ورزقه الفردوس الأعلى من الجنة.

كما لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجه بجزيل الشكر وفائق الاحترام والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقّرة على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع بما يساهم في تقويمه وإثرائه.

وأتوجه بالشكر والعرفان إلى أساتذتي الأفاضل كل باسمه الذين أشرفوا على تلقيننا مبادئ العلوم الاقتصادية، وأخص بالذكر أستاذتي الفاضلة "نوري سميحة" على نصائحها وتوجيهاتها القيمة التي أفادتني كثيرا، حفظها المولى تعالى وبارك فيها ورزقها الفردوس الأعلى من الجنّة.

ولا يفوتني أن أشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل، وأخص بالذكر خالتي "موسى فوزية" التي ساندتني كثيرا، بارك الله فيهم جميعا وجعل الجنة بيتهم ومسكنهم.

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
(46)	إستراتيجية السياسة النقدية الحديثة	شكل رقم (1-2)
(49)	الأهداف النهائية للسياسة النقدية	شكل رقم (2-2)
(75)	تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة الممتدة من (2000-2016)	شكل رقم (1-3)
(78)	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة من (2000-2016)	شكل رقم (2-3)
(84)	علاقة أسعار البترول باحتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	شكل رقم (3-3)
(89)	تطور حجم فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية خلال الفترة الممتدة من (2009-2014).	شكل رقم (4-3)
(90)	تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة الممتدة من (2000-2017).	شكل رقم (5-3)
(93)	تغير سعر صرف الدينار مقابل الدولار والاورو خلال الفترة الممتدة من (2004-2017)	شكل رقم (6-3)

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
(13)	تطور الإنتاج العالمي للبتروال للفترة الممتدة من (2006-2016)	الجدول رقم (1-1)
(14)	تطور الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط للفترة الممتدة من (2006-2016)	الجدول رقم (2-1)
(15)	تطور الاستهلاك العالمي من النفط للفترة الممتدة من (2006-2016)	الجدول رقم (3-1)
(25)	تطور أسعار البترول خلال الصدمة النفطية الايجابية لسنة 1979	الجدول رقم (4-1)
(26)	تطور أسعار البترول خلال الصدمة النفطية السلبية لسنة 1986	الجدول رقم (5-1)
(26)	تطور أسعار البترول خلال الصدمة النفطية السلبية لسنة 1998	الجدول رقم (6-1)
(27)	تطور أسعار البترول خلال الصدمة النفطية الايجابية خلال الفترة الممتدة من (2001-2004)	الجدول رقم (7-1)
(28)	تطور أسعار البترول خلال الصدمة النفطية السلبية لسنة 2008	الجدول رقم (8-1)
(28)	تطور أسعار البترول خلال الصدمة النفطية السلبية خلال الفترة الممتدة من (2014-2016)	الجدول رقم (9-1)
(68)	تطور احتياطي النفط الجزائري خلال الفترة الممتدة من (2000-2015)	الجدول رقم (1-3)
(69)	تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2000-2015)	الجدول رقم (2-3)
(70)	تطور استهلاك النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2005-2016)	الجدول رقم (3-3)
(73)	تطور أسعار النفط للفترة الممتدة من (2000-2017)	الجدول رقم (4-3)
(74)	تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة الممتدة من (2000-2016)	الجدول رقم (5-3)
(77)	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر للفترة الممتدة من (2000-2017)	الجدول رقم (6-3)
(83)	العلاقة التآثيرية لأسعار البترول على احتياطي الصرف في الجزائر للفترة الممتدة من (2000-2017).	الجدول رقم (7-3)
(85)	العلاقة التآثيرية لاحتياطات الصرف على صافي الأصول الأجنبية للفترة الممتدة من (2000-2016).	الجدول رقم (8-3)
(87)	تطور نسبة صافي الأصول الأجنبية لعرض النقود (M2) الجزائر للفترة الممتدة من (2000-2017).	الجدول رقم (9-3)

(88)	تطور حجم فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية خلال الفترة الممتدة من (2014-2009)	الجدول رقم (3-10)
(90)	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2017-2000)	الجدول رقم (3-11)
(92)	تغير سعر صرف الدينار مقابل الدولار والاورو خلال الفترة الممتدة من (2017-2000)	الجدول رقم (3-12)



# فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
(i)	ملخص
(ii)	Résumé
(iii)	دعاء
(iv)	إهداء
(v)	شكر وعرفان
(vi)	قائمة الأشكال
(vii)	قائمة الجداول
(ix)	فهرس المحتويات
(أ - و)	مقدمة
<b>الفصل الأول: تغيرات أسعار النفط وأثرها على الاقتصاد العالمي</b>	
(8)	تمهيد
(9)	<b>المبحث الأول: اقتصاديات النفط</b>
(9)	المطلب الأول: أصل النفط، أنواعه ومنتجاته
(12)	المطلب الثاني: الإمكانيات العالمية من الثروة النفطية
(16)	المطلب الثالث: أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي
(19)	<b>المبحث الثاني: تسعير النفط والصدمات النفطية</b>
(19)	المطلب الأول: مفهوم سعر النفط وأنواعه
(20)	المطلب الثاني: محددات أسعار النفط
(24)	المطلب الثالث: الصدمات النفطية
(29)	<b>المبحث الثالث: المؤسسات الدولية وآثار تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي</b>
(29)	المطلب الأول: المؤسسات الدولية
(32)	المطلب الثاني: آثار ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد العالمي
(34)	المطلب الثالث: آثار انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العالمي

(36)	خلاصة الفصل الأول
	<b>الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية</b>
(38)	تمهيد
(39)	<b>المبحث الأول: مدخل للسياسة النقدية</b>
(39)	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية وتطورها عبر مدارس الفكر الاقتصادي
(43)	المطلب الثاني: استراتيجيات السياسة النقدية
(46)	المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية
(50)	<b>المبحث الثاني: أثر السياسة النقدية على الاقتصاديات</b>
(50)	المطلب الأول: أنواع السياسات النقدية
(51)	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية
(56)	المطلب الثالث: علاقة السياسة النقدية بالسياسة لاقتمصادية
(58)	<b>المبحث الثالث: فعالية السياسة النقدية وقنوات انتقالها</b>
(58)	المطلب الأول: شروط نجاعة السياسة النقدية
(59)	المطلب الثاني: فعالية السياسة النقدية في الدول الرأسمالية وعوائقها في الدول النامية
(60)	المطلب الثالث: قنوات انتقال السياسة النقدية
(62)	خلاصة الفصل الثاني
	<b>الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2000-2017)</b>
(64)	تمهيد
(65)	<b>المبحث الأول: واقع قطاع المحروقات في الجزائر</b>
(65)	المطلب الأول: المرجعية التاريخية لقطاع المحروقات في الجزائر
(68)	المطلب الثاني: إمكانيات الجزائر من الثروة النفطية
(70)	المطلب الثالث: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري
(72)	<b>المبحث الثاني: تطور السياسة النقدية في الجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط للفترة من (2000-2017)</b>
(72)	المطلب الأول: السياسة النقدية في الجزائر
(79)	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في ظل تغيرات أسعار النفط للفترة (2000-2017)

(82)	المطلب الثالث: علاقة أسعار النفط بالاستقرار النقدي في الجزائر
(88)	المبحث الثالث: نتائج السياسة النقدية في الجزائر، معوقات، وآليات الحكومة لدعمها
(88)	المطلب الأول: نتائج السياسة النقدية في الجزائر
(93)	المطلب الثاني: معوقات السياسة النقدية في الجزائر
(97)	المطلب الثالث: آليات الحكومة الجزائرية لدعم السياسة النقدية
(101)	خلاصة الفصل الثالث
(102)	خاتمة
(106)	قائمة المراجع
(114)	الملاحق



مقدمة

نظرا للتغيرات والتطورات المتسارعة والمتلاحقة التي شهدتها الاقتصاد العالمي في العقود المنصرمة، تزايد ارتباط الحياة المعاصرة باستخدام الطاقة وبالأخص النفط مما جعل تغيرات أسعار هذه السلعة تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على أي دولة في العالم، سواء أكانت منتجة أو مستهلكة لهذا المورد مسببا حالة من عدم الاستقرار، حيث يمكن لصدمة نفطية واحدة أن تكون كفيلا بشل اقتصاديات العالم سواء الاقتصاديات الريعية والتي تعتمد بشكل يمكن أن يوصف بالكلبي على الإيرادات النفطية أو اقتصاديات قائمة بذاتها، ويتضح من خلال ما مرّت به أسعار النفط من هزّات منذ السبعينات إلى يومنا هذا والتي نتجت عنها آثار إيجابية أو سلبية على التوازنات الكليّة، حيث يرى العديد من الاقتصاديين والمختصين بأن حركة أسعار النفط مصدر رئيسي لتقلبات الدورة الاقتصادية، دافعا بالكثير من الاقتصاديات لتحليل الآليات التي تؤثر بها أسعار النفط على مختلف سياساتها الاقتصادية، أهمها السياسة النقدية ويرجع ذلك للدور الاستراتيجي الذي تلعبه في التأثير على أهم المتغيرات الاقتصادية، فهي تهتم بدراسة العلاقة القائمة بين الجانب النقدي والجانب الحقيقي للاقتصاد، وتتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها، وهذا ما يتضح من خلال سعيها للتحكم في عرض النقود بما يتلاءم مع الأهداف المحددة وباستخدامها للأدوات التي تتماشى مع الظروف الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ولأن الجزائر كغيرها من دول العالم تسعى لتحقيق استقرارها الاقتصادي، إلا أن السياسة النقدية لم يكن لها وجود إلا عقب الأزمة الاقتصادية التي اهتزّ لها الاقتصاد الجزائري سنة 1986 بسبب التراجع الحاد في أسعار النفط الذي أدى بدوره إلى تراجع كبير في الإيرادات المتأتية من تصدير النفط، مما أثبت ضعف السياسات الاقتصادية المنتهجة، وجدت الجزائر نفسها مضطرة لتغيير توجهها الاقتصادي، فانتقل بذلك الاقتصاد الجزائري من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، فكان صدور قانون النقد والقرض 90-10 سنة 1990 الذي أسّس بحق لسياسة نقدية لها أدواتها وأهدافها فضلا عن منحه بنك الجزائر استقلالية موسّعة في إعداد وتطبيق سياسته النقدية.

وقد شهدت السياسة النقدية للجزائر منذ ظهورها عدة تطورات ارتبطت بتغيرات أسعار النفط في الأسواق الدولية، فأصبح بذلك سعر النفط وإيراداته بالنسبة للجزائر من أهم المتغيرات التي يتم أخذها في الحسبان عند رسم وتنفيذ السياسة النقدية.

ومن هذا المنطلق يمكن صياغة إشكالية الدراسة من خلال السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى مرونة السياسة النقدية في الجزائر للاستجابة لأثر تغيرات أسعار النفط خلال الفترة الممتدة من (2000-2017)؟

ولإبراز معالم الإشكالية الرئيسية يتم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل محددات أسعار النفط؟



- هل كان للتغيرات والتطورات التي شهدتها أسعار النفط تأثير على تطور الكتلة النقدية في الجزائر؟
- فيما يتمثل المحدد الرئيسي للإصدار النقدي في الجزائر؟
- هل يوجد علاقة بين تقلبات وتطورات أسعار النفط وحجم احتياطي الصرف في الجزائر؟.

#### ❖ فرضيات الدراسة

- تتمثل محددات أسعار النفط في كل من العرض والطلب البترولي؛
- ارتبطت تطورات الكتلة النقدية في الجزائر بالتغيرات والتطورات التي شهدتها أسعار النفط؛
- يتمثل المحدد الرئيسي للإصدار النقدي في الجزائر في صافي الأصول الأجنبية؛
- لا يوجد علاقة بين تقلبات وتطورات أسعار النفط وحجم احتياطي الصرف في الجزائر.

#### ❖ أهمية الدراسة

- إنّ موضوع أثر التقلبات المفاجئة لأسعار النفط على السياسة النقدية من المواضيع التي تعاني المكتبة العربية من شحّها فالبحوث والدراسات العلمية في هذا المجال قليلة – على حد علم الباحثة- إذ لم يلق الموضوع حتى الآن ما يستحقه من اهتمام من جانب الباحثين والدارسين؛
- الأهمية الخاصة للنفط في الاقتصاد الجزائري، كونه يعتبر المصدر الأول للمداخيل التي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري ككل؛
- أهمية السياسة النقدية باعتبارها أداة في يد السلطة تستخدمها للتحكم في عرض النقود بم يتلاءم والأوضاع الاقتصادية السائدة، على النحو الذي يضمن الوصول إلى تحقيق أهداف السياسة النقدية ومن ثمة تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية ككل؛
- تتناول الدراسة موضوعا اقتصاديا هاما، من خلال البحث في أثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية وذلك لاستشراف آفاق المستقبل.

#### ❖ أهداف الدراسة

- السعي للوقوف على أهم الآثار الناتجة عن التقلبات المفاجئة التي حدثت في أسعار النفط على السياسة النقدية للجزائر خلال الفترة الممتدة من (2000-2017)؛
- تسليط الضوء على السياسة النقدية لما لها من أهمية بالغة، وذلك من خلال الوقوف تحديدا على أدواتها وأهدافها، ومعرفة مدى فعاليتها في معالجة المشاكل والاختلالات الاقتصادية؛
- بيان الأهمية التي يحظى بها النفط في الاقتصاد الدولي عامة وفي الاقتصاد الجزائري خاصة؛

- توضيح السياسة النقدية التي انتهجتها الجزائر قبل انخفاض أسعار النفط، وملامح السياسة النقدية المنتهجة في ظل انخفاض أسعار النفط.

### ❖ حدود الدراسة

- **الحدود المكانية:** تم اختيار الجزائر لدراسة أثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية، باعتبارها بلد يعتمد اقتصاده بالدرجة الأولى على الإيرادات النفطية.
- **الحدود الزمنية:** نظرا للتغيرات السريعة والمتجددة لسعر النفط، تم اختيار الفترة من (2000-2017)، فقد عرفت أسعار النفط خلال هذه الفترة عدة تقلبات ايجابية وسلبية كان لها أثر على السياسة النقدية في الجزائر.

### ❖ أسباب اختيار الموضوع

هناك عدة دوافع كانت وراء اختيار هذا الموضوع، منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي.

#### • الأسباب الذاتية

- ✓ تتمثل في الميول الشخصي والرغبة في دراسة هذا الموضوع الحيوي؛
- ✓ أنّ هذا الموضوع يندرج ضمن التخصص.

#### • الأسباب الموضوعية

- ✓ ارتباط السياسة النقدية في الجزائر منذ ظهورها بالتقلبات التي شهدتها أسعار النفط؛
- ✓ إن موضوع أسعار النفط يتميز بالتغير السريع والمستمر، وبالتالي فإن الخوض فيه يجذب كل شخص يواكب التغيير ويبحث عن الجديد لفهم العلاقات التي تضبطه؛
- ✓ قلة الدراسات التي تطرقت لهذا الموضوع؛
- ✓ إن دراسة السياسة النقدية يعد مدخلا رئيسيا لدراسة المشاكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تساعد على الوقوف على أهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري خاصة بعد الصدمة النفطية العكسية لسنة 2014؛
- ✓ أهمية لموضوع نظرا لحدائته فهو يعتبر حديث الساعة.

### ❖ المنهج المتبع في الدراسة

- تماشيا مع طبيعة موضوع الدراسة وتبعاً لمتطلبات هذا العمل البحثي، وقصد الإلمام بجوانب الدراسة واختبار الفرضيات الموضوعية، فقد تعددت المناهج المتبعة في معالجة هذا الموضوع.
- حيث سيتم إتباع المنهج الوصفي عند عرض السياسة النقدية وكذلك النفط وأهميته من الجانب النظري، كما سيتم إتباع المنهج التاريخي عند الوقوف على المرجعية التاريخية للنفط في الجزائر، و سيتم أيضا إتباع المنهج

التحليلي لتحليل المعطيات الرقمية في الفصل الأول والفصل الثالث، وتفسير العلاقة التأثيرية لتغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة الممتدة من (2000-2017).

### ❖ صعوبات الدراسة

كأي بحث علمي واجه انجاز هذا العمل المتواضع بعض الصعوبات يمكن إيجازها فيما يلي:

- قلة المراجع التي تدرس هذا الموضوع؛
- تضارب الإحصائيات واختلاف بعضها من مصدر رسمي لآخر، مما صعب على الباحثة عملية جمع المعطيات الصحيحة؛
- ضيق الوقت المخصص لمثل هذه الدراسة.

### ❖ الدراسات السابقة

بعد الاطلاع على عدد من الدراسات والأبحاث حول موضوع الدراسة للإثراء المعرفي والوقوف على مقدار تطور الظاهرة المراد دراستها، فإنه يمكن إبراز أهم هذه الدراسات كما يلي:

#### ● دراسة ماجدة مدوخ (2003) بعنوان:

"فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة - دراسة حالة الجزائر-"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة لإبراز دور السياسة النقدية في الجزائر خاصة في فترة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق ومعرفة مدى نجاعة الإجراءات المتخذة والتركيز على فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن، والتعرف على أدوات ووسائل السياسة النقدية التي أدخلتها الجزائر لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها: أن السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية فهي تحتل مكانة بارزة وتهدف إلى ضمان توازن النشاط الاقتصادي وتسعى إلى التحكم في التضخم عن طريق أدوات مختلفة.

#### ● دراسة علي العمري (2008) بعنوان:

"تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2006)"، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة التي تربط بين سعر النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر، وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: استغلال الظرف الراهن الذي ارتفع فيه أسعار النفط من أجل خلق مشاريع استثمارية قد تكون خليفة المحروقات باعتبارها من الثروات الزائلة، بالإضافة إلى التركيز على القطاع الصناعي.



• دراسة قويدري قوشيح بوجمعة (2009) بعنوان:

"أثر تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة درجة التأثير التي تحدثها تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية في الجزائر. وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر تتأثر تأثيراً كبيراً بتقلبات أسعار البترول وهذا ما أثبتته الدراسة القياسية.

• دراسة وحيد خير الدين (2013) بعنوان:

"أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات -دراسة حالة الجزائر-"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه الثروة النفطية على المستويين الدولي والوطني. وقد خلصت إلى جملة من النتائج أبرزها أن الثروة النفطية هي عماد الاقتصاد الجزائري وأن الطاقات البديلة هي أفضل الحلول، وكذلك ضرورة دعم القطاعات الاقتصادية الأخرى.

• دراسة خضرة عثمانية خولة سراج (2016) بعنوان:

"تداعيات تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية على السياسة النقدية للجزائر خلال الفترة 1990-2014"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقد، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على أهم محطات السياسة للجزائر في ظل التقلبات التي شهدتها أسعار النفط في الأسواق الدولية، كذلك تقييم العلاقة القائمة بين السياسة النقدية وأسعار النفط وباقي المتغيرات المستقلة من الناحية الإحصائية والتأكد من خلوها من المشاكل التي قد تؤثر سلباً على النموذج، وقد خلصت إلى أن تطور السياسة النقدية للجزائر يرتبط بتغير أسعار النفط، كذلك يرتبط الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك بعلاقة طردية موجبة مع الكتلة النقدية.

❖ بيان الاستفادة من الدراسات السابقة

سهّلت الدراسات السابقة للباحثة الطريق من خلال ما خلصت إليه من استنتاجات، وما طرحته من توصيات لإعطاء خلفية وإطار مفاهيمي لمتغيرات الدراسة، معطية دفعة للباحثة لبناء منهجية الدراسة من خلال تحديد الإشكالية وتحديد هيكل الدراسة.



## • ما يميّز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات السابقة

يمكن توضيح ما يميّز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات السابقة من خلال النقاط التالية:

- 1- تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من خلال المتغيرات التي أخذت مجتمعة والمتمثلة في أسعار النفط، الكتلة النقدية (مكوناته، مقابلاتها)، احتياطي الصرف، صافي الأصول الأجنبية، التضخم، وسعر الصرف؛
- 2- تحاول هذه الدراسة أن تسلط الضوء أكثر عما سببته تقلبات أسعار النفط من آثار عكسية على الاقتصاد الجزائري، خصوصا بعد الانهيار السعري للنفط في نهاية سنة 2014؛
- 3- تعدّ هذه الدراسة من بين الدراسات التي تربط بين متغيرين رئيسيين وهما السياسة النقدية، وأسعار النفط باعتبارها من أهم المؤشرات الاقتصادية تحكما في الحياة الاقتصادية، حيث تم من خلالها معرفة مدى مرونة السياسة النقدية في الجزائر للاستجابة للتقلبات المفاجئة لأسعار النفط.

### ❖ تقسيمات الدراسة

للتمكن من الوصول لتحقيق الأهداف السالفة الذكر، والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، وللإجابة على مختلف التساؤلات التي تم طرحها في نطاق إشكالية الدراسة، تم تقسيم هذا العمل البحثي إلى ثلاثة فصول كما يلي:

**الفصل الأول** تم فيه التطرق إلى أثر تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي، والذي قسّم بدوره إلى ثلاث مباحث حيث تم في المبحث الأول تناول اقتصاديات النفط، كما تم التطرق في المبحث الثاني إلى تسعير النفط والصدمات النفطية، أما المبحث الثالث فقد تم فيه تناول المؤسسات الدولية وآثار تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي.

**أما الفصل الثاني** تم التطرق فيه إلى الإطار النظري للسياسة النقدية، والذي قسّم بدوره إلى ثلاث مباحث، حيث المبحث الأول عبارة عن مدخل للسياسة النقدية، أما المبحث الثاني فقد تم فيه تناول أثر السياسة النقدية على الاقتصاديات، كما تم التطرق إلى فعالية السياسة النقدية وقنوات انتقالها ضمن المبحث الثالث.

**الفصل الثالث** تم تخصيصه لدراسة تحليلية هدفها الوقوف على أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية للجزائر خلال الفترة الممتدة من (2000-2017)، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تم في المبحث الأول التطرق إلى واقع قطاع المحروقات في الجزائر، فيما تم في المبحث الثاني التطرق إلى تطور السياسة النقدية في الجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط للفترة الممتدة من (2000-2017)، أما المبحث الثالث فقد تم تخصيصه للحديث عن نتائج السياسة النقدية في الجزائر، معوقاتهما، وكذا آليات الحكومة الجزائرية المنتهجة من أجل دعم السياسة النقدية في الجزائر.

# الفصل الأول

أثر تغيرات أسعار النفط

على الاقتصاد العالمي

## تمهيد

يعتبر النفط أو ما يعرف بالذهب الأسود، مادة حيوية وأساسية للصناعة والتجارة الدولية إذ يؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي، فقد ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذه السلعة الإستراتيجية التي كان لها الأثر الأكبر في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية.

ويعتبر القرن الواحد والعشرين عصر البترول، فبسببه قامت حروباً من جهة وأقيمت تحالفات من جهة أخرى، وقد شهدت أسعاره عبر الزمن تطورات وتغيرات خاصة بعد الصدمات التي شهدتها أسعار هذه السلعة مما أثر بالإيجاب أو السلب على كافة اقتصاديات العالم.

وفي هذا الفصل سيتم التطرق إلى اقتصاديات النفط حيث يتم توضيح أصله ومختلف أنواعه، منتجاته وأوضاعه وكذا أهميته في الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى توضيح مفهوم أسعاره ومحدداتها، ومختلف الصدمات التي مر بها، وكذلك كيفية تأثير تقلبات هذه الأسعار على الاقتصاد العالمي. وذلك وفقاً للمباحث التالية:

المبحث الأول: اقتصاديات النفط.

المبحث الثاني: تسعير النفط والصدمات النفطية.

المبحث الثالث: المؤسسات الدولية وآثار تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي.

## المبحث الأول: اقتصاديات النفط

يعدّ النفط عصب الاقتصاد العالمي، فهو القوة الدافعة للتقدم والمحرك الرئيسي للنهوض بالجوانب الأساسية للاقتصاد وتحقيق الرفاه الاجتماعي، ومن ثم أصبح من الضروري معرفة أصل النفط، الإمكانيات العالمية من الثروة النفطية وأهميته في الاقتصاد الدولي.

## المطلب الأول: أصل النفط، أنواعه ومنتجاته

باعتبار النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان، كما أنه يعد المصدر الأول والأساسي للتنمية الاقتصادية، سيتم في هذا المطلب التعرف على أصل النفط، أنواعه ومنتجاته.

## أولاً: نظرية نشأة وتكوين النفط

لقد عرف واستخدم الإنسان النفط في العديد من جوانب حياته منذ قديم الزمان إلى حوالي (5000-6000) سنة قبل الميلاد، وذلك في العديد من مناطق وشعوب العالم كمنطقة فارس إيران، وادي الرافدين، منطقة العراق، منطقة الصين... الخ.

إلا أن الإنسان لم يتمكن من معرفة النفط حينذاك، سواء ما تعلق بماهيته وطبيعته وخصائصه وكيفية وجوده وتكوّنه إلا في فترات متأخرة من حياة الإنسانية وهي فترة العصر الحديث، وخاصة أواخر القرن التاسع عشر<sup>1</sup>. والتي ازدادت وتطورت وتوسعت فيها المعارف والعلوم الإنسانية لتبلغ مراحل متقدمة، وابتداءً باستغلال هذه الثروة المهمة والحيوية بصورة واسعة حيث قام عليها وتكوّن وارتبط بها نشاط اقتصادي وصناعي متنوع و كبير<sup>2</sup>.

لقد اختلفت وتباينت آراء المعنيين والمختصين بشؤون النفط حول أصله وكيفية تكوّنه في الطبيعة، وهذه الآراء أو النظريات متنوعة ومتعددة، بعضها يركز ويستند على أن نشأة وتكوين النفط كان من عناصر غير عضوية، والبعض الآخر يعتمد ويركز على أن العناصر العضوية هي الأساس في تكوين النفط في الطبيعة، وتنقسم تلك النظريات إلى مجموعتين رئيسيتين وهي:

## 1- النظرية العضوية

وفقاً لهذه النظرية فإن البترول يتكون من تحلل المواد العضوية (حيوانية نباتية)، ومن المعتقد وفقاً لهذه النظرية أيضاً أن السائل الزيتي الخام يتكون في ظل ظروف طبيعية خاصة جداً توافرت خلال ملايين السنين، والتي تتمثل في توافر النباتات

<sup>1</sup> أمينة مخلفي، "محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)"، الجزء الأول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013-2014، ص 11.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 11.

والحيوانات التي تحتوي على المواد العضوية، وأن تكون قد تعرضت للتحلل تحت ظروف ضغط وحرارة عالية<sup>1</sup>.

## 2- النظرية اللاعضوية

إن أول من نادى بهذه النظرية في العصر الحديث هو الكيميائي الروسي مندليف\*، وقد افترض هذا العالم أن تكوين الزيت الأسود السائل، جاء نتيجة لتفاعل كميات هائلة من كبريت الحديد في باطن الأرض مع المياه الجوفية، تحت درجات عالية جدا من الضغط والحرارة، وكذلك تفاعل كربونات الكالسيوم المكونة للحجر الجيري مع كبريتيد الهيدروجين الموجود في الغاز الطبيعي<sup>2</sup>.

لم تلقى نظرية النشأة اللاعضوية قبولا عند الكثير من العلماء، عكس النظرية العضوية التي كانت أكثر منطقية، وبالتالي كانت الأكثر قبولا وشعبية<sup>3</sup>.

## ثانيا: مفهوم النفط

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم التي أطلقت على هاته المادة السحرية والتي باكتشافها تغير مجرى الحياة البشرية والاقتصادية، حيث احتل مكانة عالمية عالية، وأصبح من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان عبر الزمن فهو المصدر الأول والأساسي للطاقة.

وبالرجوع إلى معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية نجد أن كلمة النفط تعني البترول أو زيت البترول<sup>4</sup>.

إن كلمة النفط أو البترول كلمة مشتقة من الأصل اللاتيني، وهي تتكون من جزئين:

**Petr**: الصخر، **olium**: زيت، أي تعني زيت الصخر<sup>5</sup>.

كما يعرف أيضا على أنه سائل أسود كثيف سريع الاشتعال، ويتكون من خليط من المركبات العضوية التي تتكون أساسا من عنصري الكربون و الهيدروجين وتعرف بإسم الهيدروكربونات<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> إبراهيم طه عبد الوهاب، "محاسبة البترول"، المكتبة العصرية، مصر، 2005، ص 23.

\* مندليف: ولد في الثامن من فبراير عام 1834، وهو عالم وكيميائي روسي عرف بعد أن قام بالمساهمة في إصدار أول نسخة من جدول العناصر الدوري، توفي عام 1907.

<sup>2</sup> إبراهيم طه عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 22.

<sup>3</sup> بلقلة إبراهيم، "سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة حسبية بن بوعللي، الشلف، الجزائر، 2014-2015، ص ص 10-11.

<sup>4</sup> أحمد شفيق الخطيب، "معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية"، الطبعة الجديدة، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلح، بيروت، لبنان، 1990، ص 323.

<sup>5</sup> عبد المقتدر عبد العزيز السيد، "البترول وطرق اكتشافه"، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2008، ص 23.

<sup>6</sup> أحمد مدحت إسلام، "الطاقة ومصادرها المختلفة"، الطبعة الثانية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، 1996، ص 62.

ثالثاً: أنواع النفط ومنتجاته

### 1- أنواع النفط

يوجد في الطبيعة العديد من الأنواع للبتترول، تختلف حسب خصائص كل نوع ومكوناته وهي كالتالي<sup>1</sup>:

أ- البترول الثقيل: وهو ذلك البترول الناتج عن اتجاه المكونات العالية الكثافة إلى الأسفل.

ب- البترول الخفيف: وهو البترول الذي يكون أثر نقاء على السطح.

ج- البترول الرملي: هو عبارة عن خليط من الرمل والطين والماء وبتترول ثقيل، ويحتاج إلى طاقة عالية لاستخراجه.

د- البترول العميق: وهو كما يدل اسمه، بتترول يوجد على أعماق كبيرة ويحتاج إلى طاقة كبيرة لاستخراجه.

### 2- منتجات النفط:

النفط الخام يستخلص منه العديد من المنتجات النفطية المختلفة في طبيعتها، شكلها، قيمتها أو استعمالها. فمنها المنتجات النفطية الرئيسية أو الثانوية، أو منها الخفيفة، المتوسطة أو الثقيلة. ويمكن تبيان هذه المنتجات النفطية بحسب قيمتها كالتالي<sup>2</sup>:

#### أ- المنتجات الخفيفة:

✓	الغاز الطبيعي	Natural Gaz
✓	بنزين الطائرات	Aviation Gazoline
✓	بنزين السيارات	Motor Gazoline
✓	كيروسين	Kérosène

#### ب- المنتجات المتوسطة:

✓	زيت الغاز	Gas Oil
✓	زيت الديزل	Disel Oil
✓	زيت التشحيم	Lubricants

#### ج- المنتجات الثقيلة:

✓	زيت الوقود	Bunker
---	------------	--------

<sup>1</sup> حاتم الرفاعي، "البترول - ذروة الانتاج وتداعيات الانحدار -"، الطبعة الثانية، دار نهضة مصر للنشر والطباعة والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009، ص ص 42-41.

<sup>2</sup> أمينة مخلفي، "أثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات البترولية - حالة مجمع بركين -"، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2004-2005، ص 7.

الإسفلت ✓ Bitumen

الشمع ✓ Wax

### المطلب الثاني: الإمكانيات العالمية من الثروة النفطية

تعتبر الثروة النفطية أهم المصادر الطاقوية وبدون أي منازع على الإطلاق، فهذا السائل الأسود بلغت منافعه درجات لم يكن أحد يتوقعها والتي بسببها بلغ الصراع لأجل السيطرة على منابعه أشده بين مختلف القوى الدولية.

#### أولاً: إنتاج النفط في العالم

تطور إنتاج النفط في العالم منذ أواسط القرن الماضي تطوراً ملفتاً، وانتشرت مناطق الإنتاج في أرجاء المعمورة وفي الصحاري الباردة والحارة، وكذلك في الجرف القاري لمناطق وأقاليم عديدة من العالم كما ازداد عدد الدول المنتجة للنفط وعدد الآبار والحقول والكميات المنتجة سنة بعد سنة، ولاشك أن هذا الاتساع في مناطق وحقول الإنتاج يرتبط ارتباطاً وثيقاً وبصورة علمية واقتصادية بنظريات تكوين النفط و جيولوجية المناطق، كما أن ارتفاع الحاجة إليه اجتماعياً واقتصادياً وصناعياً وعسكرياً قد جعل النفط ومشتقاته ركناً أساسياً في الحياة البشرية<sup>1</sup>.

حيث يتركز إنتاج النفط جغرافياً في المناطق الكبرى في العالم أهمها<sup>2</sup>:

- الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تشمل هذه المنطقة كل البلاد العربية المنتجة للبتروال بالإضافة إلى إيران وتركيا ويبلغ نصيبها من الإنتاج العالمي 35.8%.

- أمريكا الشمالية ومنطقة البحر الكاريبي: تشمل كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، المكسيك، كولومبيا، فنزويلا، جزيرة ترينداد وتسهم بحوالي 23.5%.

- الاتحاد السوفياتي السابق: يسهم بنحو 11.1%.

- مناطق أخرى ثانوية: أهمها نيجيريا، أندونيسيا، الصين، النرويج.

والجدول الموالي يوضح تطور الإنتاج العالمي للبتروال للفترة الممتدة من (2006-2016).

<sup>1</sup> حسان خضر، "أسواق النفط العالمية"، مجلة جسر التنمية، العدد 57، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، نوفمبر 2006، ص 8.

<sup>2</sup> سارة حسن منيمنة، "جغرافية الموارد والإنتاج"، دار النهضة العربية والنشر، بيروت، لبنان، 1996، ص ص 326-327.

الجدول رقم (1-1): تطور الإنتاج العالمي للبتروال للفترة الممتدة من (2006-2016).

الوحدة: ألف برميل يوميا

المنطقة الجغرافية	2006	2014	2015	2016	نسبة الإنتاج العالمي لسنة 2016
إجمالي دول أمريكا الشمالية	13722	18833	19733	19270	20.9%
إجمالي دول جنوب ووسط أمريكا	7498	7659	7761	7474	8.1%
إجمالي دول أوروبا والاتحاد السوفياتي سابقا	17582	17206	17479	17716	19.2%
إجمالي دول الشرق الأوسط	25765	28515	30065	31789	34.5%
إجمالي دول إفريقيا	10014	8307	8297	7892	8.6%
إجمالي دول آسيا الباسيفيكية	7938	8307	8369	8010	8.7%
إجمالي دول العالم	82519	88826	91704	92150	100%
إجمالي دول OECD	19447	22588	23596	23122	25.1%
إجمالي دول OPEC	35574	36573	38133	39358	42.7%

Source : British petroleum(Bp), Stastical review of world energy, London, 2017, p14. disponible sur le site : [www.bp.com](http://www.bp.com) consulté le 30/03/2018 à 16:00h.

من خلال معطيات الجدول الموضح أعلاه تم استنتاج الآتي:

- الإنتاج العالمي من البترول غير متساوي في أنحاء الكرة الأرضية، فقد بلغ 92150 ألف برميل في نهاية سنة 2016، حيث يتركز في منطقة الشرق الأوسط بنسبة 34.5%، أين تصدر العربية السعودية المرتبة الأولى في العالم في إنتاج النفط بنسبة 13.4% (أنظر الملحق رقم 01)؛

- بلغ نصيب دول الأوبك من الإنتاج البترولي 39358 ألف برميل سنة 2016، أي ما يعادل 42.7%؛

- يتضح أن كمية الإنتاج من البترول في تزايد على الصعيد العالمي خلال الفترة الممتدة من (2006-2016).

#### ثانيا: الاحتياطي النفطي في العالم

الاحتياطي النفطي هو الثروة النفطية التي يمكن استغلالها بصورة متكاملة على الصعيدين الاقتصادي والتقني، ويتأثر تحديد الاحتياطي النفطي بالمتغيرات التكنولوجية المعتمدة في عمليات البحث والاستخراج أو الكلفة ومستويات الأسعار لهذه المادة الأولية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> حافظ البرجاس، "الصراع الدولي على النفط العربي"، الطبعة الأولى، بيسان للنشر، بيروت، لبنان، 2000، ص 23.

يمكن تصنيف الاحتياطي النفطي إلى عدة أصناف والأكثر شيوعاً منها هي<sup>1</sup>:

**1- الاحتياطي المؤكد (المثبت):** وهو عبارة عن كميات النفط التي تشير المعلومات الجيولوجية والهندسية إلى إمكانية استخراجها بصورة دقيقة من المكامن النفطية.

**2- الاحتياطي المرجح وجوده:** يمثل كميات النفط الممكن الحصول عليها من المكامن النفطية المجاورة للمكامن التي تم تطويرها أو التأكد من احتياطها الثابت.

**3- الاحتياطي المحتمل:** يمثل كميات النفط المتوقع الحصول عليها من المكامن التي لم يتم تطويرها أو حفرها بعد، والتي يعتقد علماء الجيولوجيا باحتمال وجودها ضمن طبقات الأرض. والجدول التالي يبين تطور الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط خلال الفترة الممتدة من (2006-2016).

الجدول رقم (1-2): تطور الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط للفترة الممتدة من (2006-2016).

الوحدة: ألف برميل يوميا.

المنطقة الجغرافية	2006	2015	2016	نسبة الاحتياطي العالمي لسنة 2016	نسبة الاحتياطي إلى الإنتاج لسنة 2016
إجمالي دول أمريكا الشمالية	0221.7	238.0	227.5	13.3%	32.3%
إجمالي دول جنوب ووسط أمريكا	110.8	329.2	327.9	19.2%	119.9%
إجمالي دول أوروبا والاتحاد السوفياتي سابقا	137.6	155.2	161.5	9.5%	24.9%
إجمالي دول الشرق الأوسط	755.9	803.5	813.5	47.7%	69.9%
إجمالي دول إفريقيا	116.9	129.1	128.0	7.5%	44.3%
إجمالي دول آسيا الباسيفيكية	45.5	42.6	48.4	2.8%	16.5%
إجمالي دول العالم	1388.3	1697.6	1706.7	100%	50.6%
إجمالي دول OECD	240.2	255.3	244.0	14.3%	28.8%
إجمالي دول OPEC	936.1	1211.6	1220.5	71.5%	84.7%

Source : British Petroleum (BP), Statistical review of world energy, London, 2017, p12. disponible sur le site : [www.bp.com](http://www.bp.com) consulté le 30/03/2018 à 16:00h.

<sup>1</sup> حسان خضر، مرجع سبق ذكره، ص 5-6.

من خلال الجدول السابق تم استنتاج الآتي:

- الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط موزع بشكل غير متساوي في أنحاء الكرة الأرضية وقد بلغ قيمة 1706.7 ألف في نهاية 2016 (أنظر الملحق رقم 02)؛
- بلغ نصيب دول الأوبك من الاحتياطي المؤكد 1220.5 ألف برميل أي ما يعادل 71.5%، والجدير بالذكر أن الدول العربية تملك كميات ضخمة من احتياطي النفط العالمي، مما جعلها محط أنظار دول العالم؛
- كما يتضح أن كمية الاحتياطي المؤكد من النفط في تزايد على الصعيد العالمي ما بين 2006 و2016 وهذا نظرا لتزايد الاكتشافات النفطية في العديد من مناطق العالم.

### ثالثا: استهلاك النفط العالمي:

يتمثل استهلاك النفط في الكميات المطلوبة من أجل تشغيل الصناعة والتي تعد محور الاقتصاد العالمي، ولا تستطيع الاستمرار دون النفط، والجدول التالي يوضح تطور الاستهلاك العالمي من النفط خلال الفترة من (2000-2016).  
الجدول رقم (1-3): تطور الاستهلاك العالمي من النفط للفترة الممتدة من (2006-2016).

الوحدة: ألف برميل يوميا.

المنطقة الجغرافية	2006	2014	2015	2016	نسبة الاستهلاك العالمي لسنة 2016
إجمالي دول أمريكا الشمالية	24982	23421	23753	23843	24.7%
إجمالي دول جنوب ووسط أمريكا	5554	7171	7139	6976	7.2%
إجمالي دول أوروبا و آسيا	20452	18287	18450	18793	19.5%
إجمالي دول الشرق الأوسط	6726	9180	9300	9431	9.8%
إجمالي دول إفريقيا	2912	3771	3866	3937	4.1%
إجمالي دول آسيا الباسيفيكية	25152	31195	32494	33577	34.8%
إجمالي دول العالم	85777	93025	95003	96558	100%
إجمالي دول OCDE	49874	45184	45785	46217	47.9%

Source : British Petroleum (BP) , Statical review of world energy, London, 2017, p15. disponible sur le site : [www.bp.com](http://www.bp.com) consulté le 30/03/2018 à 16:00h.

من خلال الجدول الموضح أعلاه تم استنتاج الآتي:

- الاستهلاك العالمي من النفط في تزايد مستمر حيث بلغ سنة 2006 قيمة 85777 ألف برميل في حين بلغ 96558 ألف برميل سنة 2016، وتستهلك دول آسيا الباسيفيكية أكبر نسبة والمقدّرة ب 34.8% ؛

- كما يبيّن الجدول تطور الاستهلاك ما بين 2006 و2016، حيث يتضح أن كمية الاستهلاك من النفط في تزايد على الصعيد العالمي (أنظر الملحق رقم 03).

### المطلب الثالث: أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي

بعد اكتشاف النفط وحتى وقتنا الحالي صار من أهم مصادر الطاقة، وسيبقى هو الأهم ولعقود مقبلة أيضا، وهذا نظرا لما يتميز به من خصائص فريدة من نوعها، ومن هنا تبرز أهمية الثروة النفطية على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى العسكرية.

#### أولا: الأهمية الاقتصادية للثروة النفطية

للثروة النفطية مزايا كثيرة لا تعد ولا تحصى فهي السلعة الإستراتيجية رقم واحد في العالم في الوقت الراهن، وهي المصدر الأول للطاقة والتي تعتبر العجلة التي تحرك دواليب الاقتصاد العالمي<sup>1</sup>.

#### 1- أهمية الثروة النفطية في القطاع الصناعي

يعتبر النفط الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة وتحريك الآلات في المصانع وبدونه ستتوقف الصناعة وبشكل شبه تام، مما يؤدي إلى خلق أزمات خطيرة تزعزع الاقتصاد الدولي<sup>2</sup>، لذا يمكن القول بأن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون النفط، فهذا الأخير يستخدم كمادة لتغذية صناعة المعادن، كما يعطي للصناعة مادة التشحيم أو التزييت الضرورية لاستمرار عمل الآلات وبالتالي مواصلة عملية الإنتاج<sup>3</sup>.

#### 2- أهمية الثروة النفطية في قطاع النقل:

يعتبر قطاع النقل العمود الفقري أو الشريان الحيوي للاقتصاد العالمي بكل قطاعاته وفروعه، فهو أساس استمرار وتواجد كل القطاعات الاقتصادية، وتبرز أهمية الثروة النفطية لهذا القطاع من ناحيتين أساسيتين:

- أن النفط من جهة هو المصدر الأساسي للوقود، والتي تتحرك بواسطته جميع وسائل النقل البرية والبحرية والجوية، فهاته الأخيرة كلها تستمد طاقتها المحركة من النفط ومشتقاته؛

- أصبح النفط بمثابة الدم للنقل الحديث، ويستحوذ هذا القطاع على الحصة الأكبر من الاستهلاك العالمي للبترو.

<sup>1</sup> عيسى مقلید، "قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007-2008، ص 14.

<sup>2</sup> حافظ برجاس، مرجع سبق ذكره، ص 74.

<sup>3</sup> وحيد خير الدين، "أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات - دراسة حالة الجزائر -"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص 70.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 71.

## 3- أهمية الثروة النفطية في القطاع الزراعي

بعد قيام الثورة الصناعية توالى الاختراعات في مجال الميكنة الزراعية، وما عزز هذه الاختراعات وأعطاه أهمية بالغة وزاد في حدة تطورها هو اكتشاف النفط وهذا باعتباره مصدر توليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة من جهة ومصدر للمنتجات البتروكيميائية من جهة أخرى والتي ساهمت وإلى حد بعيد في تحقيق التقدم الزراعي<sup>1</sup>.

## ثانياً: الأهمية السياسية والعسكرية للثروة النفطية

## 1- الأهمية السياسية للثروة النفطية

أصبح النفط الركن الأساسي في استراتيجيات الدول، إذ أنها أصبحت تدرك أنه مادة ذات تأثير فعال ومفتاح لكل تقدم وتطور فمن أراد أن يمتلك قراره وييسر سيطرته على العالم لا بد أن يحصل على الاستقلال التام من حيث الطاقة وهذا لن يتحقق حتى يتم إيجاد مصدر دائم للنفط. وعلى هذا الأساس سعت الدول الكبرى لضمان تدفقه بلا عائق وربطته بأمنها القومي، فالنفط أشبه بالدم الذي يديم الحياة للإنسان، وهذا ما جعل العلاقة بين النفط والسياسة علاقة جد وطيدة، وأصبح بذلك محورا أساسيا في السياسة الدولية.

إن حاجة الدول الصناعية للثروة النفطية جعلتها تبني سياستها الخارجية على أساس الحصول على أكبر وأضمن الإمدادات من النفط، فهذا الأخير هو رمز ومفتاح السيادة وبدونه تنهار أنظمة اقتصادية وسياسية بأكملها<sup>2</sup>.

## 2- الأهمية العسكرية للثروة النفطية:

يقول "أكنور" في كتابه "إمبراطورية النفط" الصادر في موسكو عام 1858 "من يملك النفط سيملك العالم، لأنه بفضل المازوت سيسيطر على البحر، وبفضل بنزين الطائرات سيسيطر على الجو، وبفضل بنزين السيارات سيسيطر على البر بل أكثر من ذلك فبفضل الثروات الخيالية التي يمكن جمعها من النفط سيتحكم بقطاعات اقتصادية كاملة"<sup>3</sup> إن هذا القول يعطي دلالة واضحة على أهمية النفط الإستراتيجية، فهو يعني الحياة أو الموت في السلم أو الحرب<sup>4</sup>، فعند قراءة بعض الوثائق وتصريحات القادة العسكريين والسياسيين الغربيين حول أهمية النفط في بناء حضارة غربية واعدة، ندرك أنّ النفط يعادل الدم في شريان الحضارة الإنسانية المعاصرة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> حافظ برجاس، مرجع سبق ذكره، ص 78.

<sup>2</sup> وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 74-75.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 76.

<sup>4</sup> حافظ برجاس، مرجع سبق ذكره، ص ص 98-99.

<sup>5</sup> وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص 76.

ثالثاً: أهمية الثروة النفطية بالنسبة للدول المنتجة والمستهلكة

### 1- بالنسبة للدول المنتجة

إن الدول المنتجة للنفط لا تعتبره مجرد مصدر للطاقة، بل تعتبره أكثر من ذلك، فهو يمثل اللاعب المحوري في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، فالنفط له أهمية كبيرة إنتاجاً وتصنيعاً، فهو مصدر الأموال التي تعتمد عليها القطاعات الاقتصادية في هذه الدول وبدون استثناء، فهو يمثل مصدر الدخل الرئيسي هذا إن لم نفل الوحيد في كثير من الدول المنتجة، حيث يعتمد عليه في الصادرات الخارجية لجلب العملة الصعبة، ناهيك على أن أموال النفط تساهم وبشكل مباشر في تحقيق الرفاهية الاجتماعية، وتحقيق الاستقرار السياسي للأظمة الحاكمة، حيث أن الكثير من رجال الاقتصاد والسياسة أصبحوا يطلقون على عائدات النفط مصطلح **البترو دولار**<sup>1</sup>.

لقد أصبحت الموازنات الحكومية للدول النفطية تبنى على أساس إيرادات قطاع المحروقات، وقد استعملت بعض هذه الدول النفطية أموال البترو دولار والتي ظهرت آثارها في المنطقة العربية أكثر من أي منطقة في العالم، وتتمثل أهم هذه الآثار فيما يلي<sup>2</sup>:

- شهدت فترات الوفرة النفطية تراكم فوائض بترو دولارية ضخمة مما أدى إلى ظهور ما يسمى بالصناديق السيادية والتي ساهمت في نقل أموال النفط إلى خارج الحدود الوطنية في شكل استثمارات وودائع؛
- الريع النفطي ساهم في بقاء الدول النفطية دون تطور إطلاقاً وأصبحت هذه الدول تفتقد لكل مقومات الدولة؛
- شكل البترو دولار إغراءاً لتهديد الأمن في العديد من الدول في المنطقة العربية وخير مثال ما حدث للعراق وليبيا، كما تكفل البترو دولار بالإفناق على ردع التهديد مثلما يحدث مع دول مجلس التعاون الخليجي؛
- إن البترو دولار جلب لمنطقة الخليج العربي صراعاً كبيراً يستحيل أن ينتهي فكانت بذلك أكبر منطقة للصراع في العالم، فعندما سئل وزير الخزانة الأمريكي "جيمس بيكر" عن السبب الجوهري والذي من أجله خاضت بلاده الحرب في الخليج، قال "إن كنتم تريدون تلخيص الجواب في كلمة واحدة فهي صفقة تجارية".

### 2- بالنسبة للدول المستهلكة

إن مصلحة الدول المستهلكة للبترو دولار سواء الدول الأوروبية، أو الولايات المتحدة الأمريكية تبدو واضحة من خلال رغبتها في السيطرة على مستودعات النفط الرئيسية في العالم، فأنشأت لتحقيق ذلك شركات بترولية عملاقة تستثمر في مختلف أنحاء العالم قصد تمويل دولها بالطاقة اللازمة لتطور أي قطاع مهما كان نوعه، وهذا ما جعل الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية تسعى جاهدة إلى السيطرة على منطقة الخليج باعتبارها المستودع الرئيسي لاحتياطات النفط

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 84.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص ص 84-85.

على المستوى الدولي، وعملت أيضا على تنسيق سياساتها البترولية للحصول على هذه السلعة الحيوية بطريقة منظمة، وبأسعار مناسبة مستخدمة في ذلك نفوذها وضغوطها على الدول المنتجة للبترو<sup>1</sup>.

### المبحث الثاني: تسعير النفط والصدمات النفطية

منذ اكتشاف النفط خضعت أسعاره إلى تقلبات حادة وكان ذلك نتيجة مجموعة من العوامل والمؤثرات التي ساهمت بشكل أو بآخر في تغير الأسعار. لذلك فإن دراسة أسعار النفط، أنواعها ومحدداتها، والتطرق لأهم الصدمات النفطية تعتبر ضرورة ملحة.

### المطلب الأول: مفهوم سعر النفط وأنواعه

يعتبر سعر النفط من أهم الأسعار الاقتصادية وهو يحتل مكانة هامة في الدورة الاقتصادية، ومن هذا المنطلق سيتم التطرق إلى مفهوم سعر النفط وأنواعه.

### أولاً: مفهوم سعر النفط

يعرّف سعر النفط على أنه قيمة المادة أو السلعة البترولية يعبر عنها بالنقد خلال فترة زمنية محددة، وتحت تأثير عوامل اقتصادية، اجتماعية، سياسية ومناخية... الخ<sup>2</sup>. ومن هنا يستنتج أن سعر النفط هو:

1- كمية النفط المعروضة بسعر معين؛

2- كمية النفط المطلوبة بسعر معين؛

3- قابل للمرونة.

### ثانياً: أنواع أسعار النفط

إن التطرق إلى تعريف سعر النفط يستدعي ضرورة التطرق إلى أنواعه وذلك لأنه يوجد عدة مصطلحات تطلق على سعر النفط، حيث أن كل سعر نفطي يطلق على نوع محدد ما يميزه باقي الأنواع الأخرى. وتتمثل هذه الأنواع فيما يلي<sup>3</sup>:

### 1- الأسعار المعلنة ( the posted prices )

أعلنت هذه الأسعار لأول مرة على النطاق العالمي من قبل شركة ( standard oil of new jersey company ) الأمريكية عام 1880 حيث كانت السوق النفطية تتميز بوجود العديد من منتجي النفط الأمريكيين، وكانت هذه الشركة

<sup>1</sup> وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص 86.

<sup>2</sup> محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي- الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 194.

<sup>3</sup> نواف الرومي، "منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام"، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الجماهيرية الليبية، 2000، ص ص

قد فرضت سيطرتها على عمليتي نقل وتكرير النفط الخام منذ عام 1873، ومن ثم أعلنت من جانبها أسعارا على النفط المستخرج من الآبار مباشرة بدون إشراك مستخرجيه في عملية التسعير.

### 2- الأسعار المتحققة ( the realized prices )

تعتبر هذه الأسعار في الوقت نفسه أسعار فعلية في السوق الفورية للنفط، يؤثر في تحديد مستوياتها عوامل كثيرة من أهمها أنماط الاستهلاك، طبيعة المنافسة، الموقع الجغرافي... وتشمل هذه الأسعار كميات النفط الخام التي تبيعها الشركات النفطية الكبرى أو الشركات المستقلة أو حتى الكميات التي تكون من حصة الأقطار المنتجة للنفط، علما بأن هذه الأسعار هي أقل دائما من الأسعار المعلنة.

### 3- أسعار الإشارة ( the post prices )

تكون هذه الأسعار في المستوى وسط مابين السعيرين السابقين، وقد طبقت أول مرة من قبل القطر الجزائري، بعد الاتفاق الذي عقده مع فرنسا في يوم 28 تموز/يوليو 1965، كما طبقتها فنزويلا حيث اتفقت مع الشركات النفطية العاملة في أراضيها على احتساب العوائد الحكومية وفق هذه الأسعار يوم 1 كانون الثاني/يناير 1967.

### 4- أسعار الكلفة الضريبية ( the tax-plad cost prices )

تمثل هذه الأسعار في واقع الأمر، الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية الكبرى من أجل الحصول على البرميل الخام من النفط المنتج بموجب الاتفاقيات (الامتيازات) التي عقدتها مع حكومة الأقطار المنتجة للنفط المعنية، وفي نفس الوقت تعتبر هذه الأسعار القاعدة التي ترتكز عليها الأسعار المتحققة في السوق النفطية، إذ أن بيع النفط الخام بأقل من هذه الأسعار يعني الخسارة.

### 5- الأسعار الآنية (الفورية) the spot prices

عرفت هذه الأسعار في السوق النفطية العالمية مع أواخر عام 1978، والأسعار الآنية ما هي إلا أسعار الصفقات الفورية غير المتعاقد عليها مسبقا والتي ينتهي مفعولها بانتهاء عملية البيع والشراء، وتكون هذه الأسعار متأثرة بأوضاع العرض والطلب السائد في السوق يوم إجراء عملية البيع والشراء.

وقد أشارت التقارير النفطية إلى أن هذه الأسعار قد بلغت أكثر من ضعف السعر الرسمي لنفط الأوبك الخام قبل مؤتمر المنظمة نصف السنوي في جنيف (جوان/يونيو 1979).

### المطلب الثاني: محددات أسعار النفط

ترتبط أسعار النفط بعدة عوامل ومحددات منها ما هي سوقية، طبيعية، أو سياسية، وكل هذه التغيرات أدت إلى فرض نفسها على العالم ككل، وفيما يلي سيتم إبراز أهم محددات أسعار النفط.

## أولاً: الطلب على النفط

يقصد بالطلب البترولي مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة البتروولية عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة، بهدف إشباع أو سد تلك الحاجات الإنسانية سواء كانت لأغراض استهلاكية أو لأغراض إنتاجية، ويعتبر الطلب على النفط طلباً مشتقاً من الطلب على المنتجات النفطية المكررة<sup>1</sup>.

## 1- العوامل المؤثرة على الطلب النفطي

يتأثر الطلب على النفط بالعديد من العوامل، تتمثل أهمها فيما يلي:

**أ- أسعار المنتجات النفطية:** باعتبار أن الطلب مشتق من الطلب على المنتجات النفطية المكررة، والتي تتضمن أسعارها قدراً كبيراً من ضرائب الاستهلاك في أسواقها حيث تبلغ في دول الاتحاد الأوروبي نحو 70% من تلك الأسعار الأمر الذي يؤثر سلباً على طلب المستهلك النهائي، ومن ثم فإن أسعار تلك المنتجات من شأنها أن تؤثر في الطلب عليها وبالتالي في الطلب على النفط<sup>2</sup>.

**ب- سعر النفط:** يعتبر سعر النفط الخام من العوامل الأساسية المؤثرة في الطلب عليه، ويتجسد ذلك التأثير التغييري للسعر على الطلب بصورة علاقات عكسية فيما بينها حيث كلما كان السعر منخفضاً فإنه يؤدي إلى زيادة الطلب وارتفاعه وعكس ذلك يكون في حالة ارتفاع السعر وتزايد، ويمكن الإشارة إلى أن النفط سلعة طلبها يعتبر عديم المرونة في الأجل القصير وكبير المرونة في الأجل الطويل حيث أن تغير الأسعار لا يحدث تأثير كبير على الطلب من النفط في الأجل القصير، أما إذا استمر التغير لفترة طويلة فإن الاستجابة تكون كبيرة في الأجل الطويل<sup>3</sup>.

**ج- أسعار مصادر الطاقة البديلة:** ويتصدر موضوع مصادر الطاقة أولويات سياسات الطاقة في الدول الصناعية منذ عقود، لتحقيق أمن إمداداتها بالطاقة أو حتى أمنها القومي، وبالتالي تركز الدول الصناعية على تشجيع تطوير واستخدام بدائل النفط - الفحم والطاقة النووية، الغاز الطبيعي والطاقة المتجددة - لأهداف اقتصادية وسياسية في آن واحد<sup>4</sup>.

**د- النمو الاقتصادي العالمي:** يميل الأفراد في المتوسط إلى زيادة استهلاكهم بزيادة دخلهم، ولكن ليس بنفس مقدار الزيادة في الدخل، ولهذا تؤدي زيادة الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة استهلاك الطاقة بشكل عام، والنفط بشكل خاص، إلا أن الأثر النهائي للدخل على الاستهلاك يتوقف على العوامل الاقتصادية الأخرى مثل التغير في الهيكل الاقتصادي

<sup>1</sup> بلقلة إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 24.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 26.

<sup>3</sup> أشرف حمدان يوسف، "أثر منظمات ووكالات الطاقة الدولية على سياسة الطاقة في مصر"، أطروحة دكتوراه في فلسفة الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، 2004، ص 66.

<sup>4</sup> سيد فتحي أحمد الخولي، "اقتصاد النفط- الموارد والبيئة والطاقة-"، الطبعة الثامنة، دار خوارزم العلمية، جدة، السعودية، 2014، ص 268.

وكثافة استخدام الطاقة وهيكل استهلاكها ودرجة الإشباع في استهلاك القطاعات المختلفة، بالإضافة إلى سياسات ترشيد استهلاك الطاقة ما يؤدي إلى التفاوت بين الأثر النهائي للدخل على استهلاك النفط بين الاقتصاديات المختلفة<sup>1</sup>.

**هـ- الاستقرار السياسي في العالم:** يعتبر الاستقرار السياسي أحد العوامل المؤثرة على الطلب النفطي والذي ينعكس مباشرة على أسعار النفط، فالاضطرابات السياسية قد تكون السبب الرئيسي في بعض الأحيان في تقلص الإمدادات النفطية، ولقد بينت السنوات السابقة ذلك، ففي سنة 2006 شهدت أسعار البترول مستويات عالية بلغت 73 دولار للبرميل نتيجة حالة عدم الاستقرار التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط وبالخصوص في العراق، وقد وصلت أسعار البترول في أوت 2008 إلى ما يقارب 150 دولار للبرميل<sup>2</sup>.

على هذا الأساس تلجأ الدول الأكثر استهلاكاً للبترول وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، إلى تخزين كميات هائلة تكفيها لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر من أجل مواجهة المستقبل القريب<sup>3</sup>.

**و- فصول السنة:** لاشك أن الطلب على النفط يختلف باختلاف فصول السنة أي حسب درجات الحرارة الفصلية، وفي العادة يزداد الطلب على النفط في فصل الشتاء بمقدار 2 مليون برميل في اليوم، وفي السنوات القليلة الماضية أصبحت الأوبك تحدد سقف إنتاجها حسب فصول السنة للحفاظ على مستوى محدد من السعر، لكنها لم تنجح في ذلك فالتنبؤ بالطلب الموسمي أصبح في غاية الصعوبة، حيث أصبح معامل التكرير يوفر الحماية لأسواق النفط الخام ولم يعد للموسمية أثر قوي<sup>4</sup>.

### ثانياً: العرض النفطي

يعبر العرض النفطي عن الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها عند سعر محدد وخلال فترة زمنية محددة، ويعتبر العرض النفطي استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق. وللكمية المعروضة من البترول أثر كبير على أسعار النفط، وعموماً فإن العلاقة بين الكمية المعروضة وسعر البترول هي علاقة عكسية، فزيادة المعروض من السلعة البترولية يؤدي إلى انخفاض الأسعار والعكس<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 268.

<sup>2</sup> بغداد بنين، "نموذج قياسية لدراسة أسعار بترول الجزائر-دراسة حالة صحاري بلاند- من (2006-2009)", مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص 52.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 53.

<sup>4</sup> بغداد بنين، مرجع سبق ذكره، ص 53.

<sup>5</sup> قويدري قوشيح بوجمعة، "إنعكاسات تقلبات أسعار البترول في الجزائر على التوازنات الاقتصادي الكلية في الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009، ص 79.

## 1- العوامل المؤثرة في العرض النفطي

إن العرض النفطي أحد أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط، ولكن هو بدوره يتأثر بعوامل عديدة نذكر منها<sup>1</sup>:

- أ- **الطلب البترولي**: ويعتبر من المحددات الرئيسية للعرض البترولي، حيث أن الزيادة في الطلب البترولي يشجع المنتجين على الرفع من معروضهم من المادة البترولية في السوق، والعكس صحيح في حالة انخفاض في الطلب.
- ب- **التوقعات المستقبلية لأسعار البترول**: يعتبر التنبؤ بأسعار البترول في غاية الأهمية للدول المنتجة والدول المستهلكة على حد سواء، وذلك لتوفير الكميات الضرورية من البترول المناسب للمحافظة على استقرار النمو الاقتصادي للدول الصناعية الكبرى، أما الدول المنتجة فالتنبؤ يفيدها لأجل اتخاذ التدابير اللازمة للبحث والتنقيب وتحديد إمداداتها البترولية وما يتماشى مع حاجيات اقتصادها وسياستها البترولية.
- ج- **الاحتياطات البترولية وعمليات البحث والتنقيب عن البترول**: تتركز سياسة الإنتاج البترولي والتصدير على الاحتياطات الدولية، لذا يجب التحقق من التقدير الحقيقي لتلك الاحتياطات، غير أننا نجد بعض الشركات البترولية الأجنبية العاملة في أراضي الدول المضيفة تعتمد المبالغة في تقديرها لحجم الاحتياطات، وذلك قصد الرفع من الإنتاج والعرض البترولي. كما أن عمليات البحث والتنقيب عن البترول تحدد حجم المعروض النفطي، حيث أن تكثيف عمليات التنقيب ترفع من عرض البترول في السوق وهذا ما يؤدي إلى خفض السعر البترولي والعكس.
- د- **الأرباح العالية في الصناعة البترولية**: إن أسعار السلع الرأسمالية تتأثر باقتصاد الوفرة، وهو تأثير الكمية المنتجة في تكلفة الوحدات المنتجة، وباعتبار الميزة الخاصة بالبترول كمنتج طاقوي، فإن الربح المحقق منه يفوق كل أنواع ربوع المنتجات الطاقوية الأخرى، وهذا بالرغم من بعد وصعوبة مناطق التنقيب عنه، ومنه فإن الفائض المالي الكبير الممكن تحقيقه من النفط يعتبر المحرك الهام للعرض البترولي.
- هـ- **الأوضاع السياسية والظواهر الطبيعية**: عدم الاستقرار السياسي والأمني يؤثر على المنتج والمعرض النفطي، كما أن للظواهر الطبيعية تأثيراً عليه، حيث أن حدوث اضطرابات جوية أو كوارث طبيعية يحدث توقف عن الإنتاج وبالتالي تقل كمية البترول.

إضافة إلى هذه العوامل هناك عوامل أخرى تؤثر على العرض البترولي وهي:

- طول الفترة الزمنية المطلوبة لتطوير المصادر البديلة للطاقة بكميات تكفي لاستبدال البترول على نطاق كبير؛
- التكلفة المرتفعة اللازمة لتطوير المصادر غير التقليدية للطاقة؛
- مخاطر البيئة التي يجب التغلب عليها إذا ما استخدم الفحم والطاقة النووية على نطاق واسع.

<sup>1</sup> حسين عبد الله، "مستقبل النفط العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2006، ص 136.

كما أدت أزمة البترول العالمية إلى تغير قواعد وشروط العمل للشركات الأجنبية ومنذ تلك الأزمة أصبحت دول منظمة الأوبك تلعب دورا مهما للحفاظ على مصالحها وأصبح لقراراتها صدى عالمي.

### المطلب الثالث: الصدمات النفطية

سيتم ضمن هذا المطلب تلخيص أهم الصدمات النفطية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط ارتفاعا وانخفاضاً.

#### أولاً: الصدمة النفطية الأولى 1973: يمكن عرضها كالاتي<sup>1</sup>:

بدأت هذه الصدمة البترولية مع بداية الحظر البترولي العربي في 17 أكتوبر 1973 على الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية التي ساندت الاسرائيلين في حربهم ضد العرب عام 1973 (حرب الغفران)، وقد استمر هذا الحظر خمسة أشهر متتالية، وبمساندة من دول منظمة الأوبك استطاعت أن تنجز ما لم تستطع إنجازها في 13 عاما التي سبقت الأزمة أي منذ تأسيس المنظمة عام 1960، حيث ارتفع سعر البترول أربع مرات من سعره قبل الأزمة. ومما ساعد أيضا على تطور هذه الأزمة ارتفاع الطلب العالمي على النفط في تلك الفترة نتيجة للازدهار والنمو الاقتصادي الذي شهدته الدول الغربية، حيث زاد الاستهلاك البترولي في الدول الصناعية المتقدمة من نحو مليون برميل/يوميا عام 1960 إلى حوالي 44 مليون برميل عام 1972، إضافة إلى ذلك تراجع الإنتاج الأمريكي في تلك الفترة بعد وصوله للذروة عام 1971 مما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة وارداتها من البترول في السوق العالمية لتلبية احتياجاتها المتزايدة.

ونتيجة لأزمة 1973 ارتفعت أسعاره ليصل سعر البترول العربي الخفيف إلى حوالي 12 دولار للبرميل هذا من جهة، أما في مجال الصناعة البترولية فقد أحدثت تلك الأزمة انقلابا كاملا في المفاهيم التي كانت سائدة من قبل حيث مكنت تلك الأزمة دول الأوبك من فرض سيطرتها على مواردها البترولية وأصبحت الشركات الوطنية تلعب دورا رئيسيا في الإنتاج بعدما كانت الشركات الأجنبية تساهم بنحو 80% من إنتاج دول الأوبك.

كما أدت هذه الأزمة إلى تغير شروط وقواعد العمل للشركات الأجنبية وأصبحت دول منظمة الأوبك تلعب دورا مهما للحفاظ على مصالحها وأصبح لقراراتها صدى عالمي.

#### ثانيا: الصدمة النفطية الايجابية 1979

بدأت هذه الصدمة في نهاية السبعينات من القرن الماضي نتيجة للأحداث الساخنة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط والمتمثلة في الثورة الإيرانية عام 1979، ثم اشتعال حرب الخليج بين العراق وإيران (حرب الخليج الأولى) عام 1980، وقد أدت تلك الأحداث الدولية إلى انخفاض الإنتاج العراقي والإيراني مما انعكس سلبا على إمدادات البترول في

<sup>1</sup> نبيل أبو طير، "المحروقات والتنمية المستدامة ومدى أهمية المراهنة على الطاقات البديلة (حالة الجزائر)"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2010، ص 26.

الأسواق العالمية، ونتيجة لذلك ارتفعت أسعار البترول لتصل إلى 39 دولار أمريكي. لكن استطاعت الدول الصناعية الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من السيطرة على أسعار البترول فيما بعد، ونجحت عام 1986 من تخفيضها إلى نصف ما كانت عليه (من 28 دولار للبرميل إلى 13 دولار للبرميل) ولقد تعددت الانعكاسات التي مست دول منظمة الأوبك فيما بعد نتيجة لعدم احترام والتزام الدول الأعضاء بالحصص المخصصة لكل دولة من دول المنظمة<sup>1</sup>. والجدول التالي يوضح تطور أسعار البترول خلال الصدمة النفطية الايجابية لسنة 1979.

الجدول رقم (1-4): تطور أسعار البترول خلال الصدمة النفطية الايجابية لسنة 1979

السنة	السعر الرسمي (\$) البرميل)	السنة	السعر الرسمي (\$) البرميل)
جانفي 1979	13.48	نوفمبر 1980	32.00
مارس 1979	14.56	جانفي 1981	32.60
أفريل 1979	17.08	مارس 1981	32.85
ديسمبر 1979	22.74	أفريل 1981	23.00
جانفي 1980	27.17	ديسمبر 1981	34.16
ماي 1980	28.68	1982	32.38
سبتمبر 1980	30.21	1983	29.03

Source : OPEC Annual Statistical Bulletin 1979/1983 ,P12.disponible sur le site :

<https://www.opec.org>, consulté le 28/02/2018, à 15:00h.

ثالثا: الصدمة النفطية العكسية 1976

بعد العصر الذهبي الذي عاشته منظمة الأوبك خلال فترة نهاية السبعينات وبداية الثمانينات وجدت نفسها عام 1986 تتخبط في فخ انخفاض الأسعار لمستويات لم تكن تتوقعها، فسميت باسم "الأزمة النفطية العكسية"، والتي تميزت بفائض العرض، وهذا الأخير نتج عن تبلور مجموعة من العوامل داخل منظمة الأوبك وخارجها<sup>2</sup>

<sup>1</sup> علي لطفي، "الطاقة والتنمية في الدول العربية"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2008، ص 184.

<sup>2</sup> مريم شطيبي محمود، مداخلة بعنوان: "انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"، مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 14 ماي 2015، ص 5.

والجدول التالي يوضح تطور أسعار البترول خلال الصدمة النفطية السلبية لسنة 1986.

الجدول رقم (1-5): تطور أسعار البترول الصدمة النفطية السلبية لسنة 1986.

السنة	السعر الرسمي (\$البرميل)	السنة	السعر الرسمي (\$البرميل)
1984	28.20	1987	17.73
1985	27.01	1988	14.24
1986	13.53	1989	17.31

Source : OPEC Annual Statistical Bulletin 1984/1989, P21. disponible sur le site:

<https://www.opec.org>, consulté le 28/02/2018 à 18:30h.

#### رابعا: الصدمة النفطية سنة 1998

في سنة 1998 تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض و الطلب، فمن ناحية الطلب عرفت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب، أما من ناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك من 25 مليون برميل/يوميا إلى 27.5 مليون برميل/يوميا، وقد ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونات النفطية للدول الصناعية مما ساهم في زيادة الاختلال في سوق النفط فانخفض السعر إلى حدود 12.3 دولار للبرميل<sup>1</sup>.

وأتت أزمة النفط عام 1998 على اقتصاديات كافة الدول وخاصة الدول المنتجة للنفط حيث انخفض معدل نمو هذه الأخيرة من 3.4% عام 1997 إلى 1.8% عام 1998. وببداية عام 1999 تحسنت الأوضاع وارتفع السعر إلى 17.5 بسبب خفض إنتاج دول الأوبك ودول من غير الأوبك فوصل السعر سنة 2000 إلى 27.6 دولار للبرميل<sup>2</sup>. والجدول التالي يوضح تطور أسعار البترول خلال الصدمة النفطية السلبية لسنة 1998.

الجدول رقم (1-6): تطور أسعار البترول خلال الصدمة النفطية السلبية لسنة 1998.

السنة	السعر الرسمي (\$البرميل)	السنة	السعر الرسمي (\$البرميل)
1996	22.29	1999	17.48
1997	18.68	2000	27.60
1998	12.28	2001	23.12

Source : OPEC Annual Statistical Bulletin 1996/2001, P25 disponible sur le site :

<https://www.opec.org>, consulté le 28/02/2018 à 17:30h.

<sup>1</sup> سمية موري، "آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية -دراسة حالة الجزائر-"، رسالة ماجستير في التسيير الدولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010، ص 80.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 80-81.

خامسا: الصدمة النفطية عام 2004

تميّزت هذه السنة بارتفاع متواصل لأسعار النفط حيث وصلت إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة الأوبك إلى 36 دولار للبرميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة الأوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987) وقد عرفت هذه الفترة بثورة الأسعار<sup>1</sup>.

وقد شهدت سنة 2004 عدة أحداث ساهمت في ارتفاع الأسعار أهمها<sup>2</sup>:

- الاضطرابات السياسية في نيجيريا واستهداف عمال النفط كل هذا أدى إلى انخفاض الإنتاج بنحو 10% سنة 2004؛

- المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية يوكوس بسبب حجم الضرائب المفروض عليها ماساهم في وقف إنتاجها الذي أدى إلى زيادة الأسعار بنسبة 23% أي قرابة 8.3 دولار للبرميل؛

- الاضطرابات السياسية في كل من فنزويلا والعراق؛

- إعصار ايفان في خليج المكسيك والتخوف من قدوم شتاء قارس؛

- تزايد معدلات النمو الاقتصادي العالمي في أمريكا، أوروبا، الصين، الهند ودول جنوب شرق آسيا وغيرها؛

- ارتفاع نشاط المضاربات على النفط نتيجة التخوف من انقطاع إمدادات البترول لأي سبب من الأسباب المذكورة، وقد لعب عامل المضاربة في الأسواق الآجلة دورا فعالا في لعبة ارتفاع الأسعار. والجدول التالي يوضح تطور أسعار البترول خلال الصدمة النفطية الايجابية خلال الفترة (2001-2004).

الجدول رقم (1-7): تطور أسعار البترول خلال الصدمة النفطية الايجابية للفترة الممتدة من (2001-2004).

السنة	السعر الرسمي (\$البرميل)	السنة	السعر الرسمي (\$البرميل)
2002	24.36	2005	50.64
2003	28.20	2006	61.08
2004	36.05	2007	69.08

Source : OPEC Annual Bulletin 2002/2007, P16. disponible sur le site : <https://www.opec.org>. consultè le 28/02/2018 à 16:00h.

<sup>1</sup> مريم شطيبي محمود، مرجع سبق ذكره، ص 5.

<sup>2</sup> ضياء مجيد الموسوي، "ثورة أسعار النفط"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص ص 17-20.

سادسا: الصدمة النفطية عام 2008

لعلّ السبب الرئيسي في الانخفاض السريع لأسعار النفط عام 2008 هو تفاقم الأزمة المالية العالمية وبدء الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية كل ذلك ساهم في الانخفاض الحاد لأسعار النفط<sup>1</sup>.  
والجدول التالي يوضح تطور أسعار البترول خلال الصدمة النفطية السلبية 2008.

الجدول رقم (1-8): تطور أسعار البترول خلال الصدمة النفطية السلبية لسنة 2008

السنة	السعر الرسمي (\$البرميل)	السنة	السعر الرسمي (\$البرميل)
2007	69.08	2010	77.45
2008	94.45	2011	107.46
2009	61.06	2012	109.45

Source : OPEC Annual Statistical Bulletin 2010/2011, P7. disponible sur le site :

<https://www.opec.org>. consultè le 28/02/2018 à 16:30h.

سابعا: الصدمة النفطية سنة 2014: يمكن عرضها كآلاتي<sup>2</sup>:

عرفت أسعار النفط العالمية تقهقرا سنة 2014 بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات، فاشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى الأسباب التالية:

- تخمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية؛
- تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) وتضائل سلطتها على تحديد الأسعار؛
- وجود منتجات بديلة للنفط وظهور منتجين جدد؛
- توازنات اقليمية وجيوسياسية.

الجدول رقم (1-9): تطور أسعار البترول خلال الصدمة النفطية السلبية للفترة الممتدة من (2014-2016).

السنة	السعر الرسمي (\$البرميل)	السنة	السعر الرسمي (\$البرميل)
2013	105.87	2015	49.49
2014	96.26	1 أبريل 2016	36

Source : <http://www.Statista.Com/Statistics/266858/Change-in-opec-crude-oil-price-since-1960/2016>. consultè le 28/02/2018 à 19:30h.

<sup>1</sup> تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 35، 2008.

<sup>2</sup> مريم شطيبي محمود، مرجع سبق ذكره، ص 5.

### المبحث الثالث: المؤسسات الدولية النفطية وأثار تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي

هناك العديد من المؤسسات والتنظيمات الدولية المسيطرة على أسعار النفط، مثل منظمة الأوبك، كما أن تغيرات أسعار النفط ارتفاعا وانخفاضا لها عدة تأثيرات على الاقتصاد العالمي والتي سيتم التطرق إليها ضمن هذا المبحث.

#### المطلب الأول: المؤسسات الدولية النفطية

تتمثل أهم المؤسسات الدولية المتحكمة في أسعار النفط فيما يلي:

#### أولا: منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك)

لقد تم تأسيس هذه المنظمة خلال المؤتمر الذي عقد في بغداد خلال الفترة من 10-14 سبتمبر 1960 وذلك بمبادرة من الدول الخمسة الأساسية المنتجة للنفط وهي المملكة العربية السعودية، إيران، العراق، الكويت، فنزويلا<sup>1</sup>، وهذا تداركا للضعف الذي كان اللاعب الأساسي في السوق النفطية، وتمثل الأهداف الأساسية للمنظمة فيما يلي<sup>2</sup>:

- تنسيق وتوحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء، وتحديد أفضل الوسائل لحماية مصالحها منفردة ومجموعة؛
- إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق الاستقرار في أسواق البترول العالمية؛
- الاهتمام بمصالح الدول المنتجة، وضرورة تأمين دخل مستقر لها، إضافة إلى تأمين إمدادات اقتصادية وذات كفاءة ومستقرة من البترول للدول المستهلكة.

#### 1- آليات الأوبك لضبط الأسعار

بعد انهيار أسعار النفط في عامي 1986 و1998 سقطت نظرية تحديد السعر أو ما يسمى بالسعر الثابت المحدد من طرف الدول المنتجة للنفط، وأصبحت هذه السلعة تخضع لضغوطات السوق، وقد كان للدول الصناعية دورا ملحوظا لإضعاف آلية السوق والحد من دور منظمة الأوبك في رسم السياسة النفطية، وقد أدى ذلك إلى فشل آلية السوق، نجم عنها حالة من عدم الاستقرار في السوق النفطي العالمي، انعكس سلبا على كل من الدول الصناعية والدول المنتجة النامية على حد سواء<sup>3</sup>. ورغم أهمية العرض والطلب في تحديد سعر النفط، إلا أن منظمة الأوبك أدركت بأنّ هناك اعتبارات أخرى لا تقل أهمية تتعلق بسقف الإنتاج أو حصص الدول المنتجة وضرورة الالتزام بهذه الحصص اخذين في الحسبان أثر ذلك على نمو الاقتصاد العالمي، وبرز أيضا عامل أساسي هو أهمية التنسيق بين الدول الأعضاء في الأوبك والدول المنتجة للنفط خارج المنظمة التي تملك ما لا يقل عن ثلثي الإنتاج العالمي للنفط، ومن بين هذه الدول نجد الدول غير الأعضاء في الأوبك مثلا: النرويج (ثاني أكبر مصدر للنفط بعد السعودية). واستنادا إلى هذه المعطيات أقرت منظمة

<sup>1</sup> حسان خضر، مرجع سبق ذكره، ص 14.

<sup>2</sup> بلقلة إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 21.

<sup>3</sup> حسان خضر، مرجع سبق ذكره، ص 15-16.

الأوبك في شهر مارس 1999 آلية لضبط أسعار النفط تقضي بخفض مستوى الإنتاج بواقع 500 ألف برميل يوميا إذا ما بقي سعر سلة نفوط أوبك طوال 20 يوم متصلة<sup>1</sup>.

### ثانيا: الوكالة الدولية للطاقة (IEA)

أسست هذه الوكالة كرد فعل لأزمة السويس عام 1956، وعلى ارتفاع أسعار النفط عامي 1973 و1974 لفرض توحيد وتنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه الأوبك، ففي مستهل 1974 وجه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية "نيكسون" الدعوة إلى حكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط لحضور اجتماع في واشنطن بتاريخ (11-02-1974) لبذل جهود منسقة لتنمية مصادر الطاقة البديلة في إطار التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، وقد شملت في عضويتها 18 دولة صناعية غربية من أعضاء منظمة (OECD) ومقرها باريس، وقد ارتفعت العضوية إلى 24 دولة وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، أستراليا، نيوزيلندا، السويد، الدانمارك، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، إيرلندا، سويسرا، إسبانيا، النمسا، تركيا، اليونان، فرنسا، فنلندا، المجر، البرتغال، النرويج<sup>2</sup>.

### 1- الاستراتيجيات المتبعة من طرف الوكالة الدولية للطاقة: تتمثل فيما يلي<sup>3</sup>:

- ترشيد استهلاك الطاقة بهدف تخفيض الطلب على البترول، وتقليل استيراده من خلال السماح بزيادة أسعار البترول داخل الدول الأعضاء للحد من الاستهلاك من جهة وتشجيع مصادر الطاقة البديلة من جهة أخرى؛
- العمل على إحلال مصادر الطاقة البديلة محل البترول وحفز وتطوير البحث في هذا المجال؛
- البحث عن البترول في مناطق جديدة خارج الدول الأعضاء في منظمة الأوبك؛
- الاحتفاظ بمخزون نفطي تجاري واستراتيجي كبير لاستخدامه في أوقات الندرة، وللضغط على الأسعار في الاتجاه النزولي، ووضع خطة طوارئ لمشاركة الدول الأعضاء في الاحتياطات البترولية لديه.

### ثالثا: شركات النفط العالمية

شهدت السوق النفطية العالمية مراحل مختلفة لسيطرة عدد محدود من الشركات الكبرى على جانب كبير منها، فبين 1928 و1934 تم تحت قيادة الشركات الكبرى الثلاث (ستاندارد جرسى، أكسون آلان، وشل، وبريتيش بنزوليوم) إبرام عدة اتفاقيات بقصد تأكيد سيطرتها على صناعة النفط والحد من المنافسة بينها وهو ما عرف بالكارتل العالمي القديم، وخلال عقدي الثلاثينيات والأربعينيات ازداد عدد أعضاء الكارتل بظهور النمط السباعي للسيطرة على نفط

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 16.

<sup>2</sup> محمد بوزيان، عبد الحميد لخدعي، "تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية)"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد الثاني، الجزائر، 2012، ص ص 187-188.

<sup>3</sup> منى مصطفى البرداعي، "السوق العالمية للنفط والمتغيرات الاقتصادية المؤثرة على النفط العربي في التسعينات (النفط والتنمية العربية في التسعينات)"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر، 1993، ص ص 22-23.

الشرق الأوسط، مكونا مما عرف بالشقيقتان السبع<sup>1</sup> وهي: "Shell"، "Stand and Jersey"، "BP"، "Texaco"، "Mobil"، "Gulf"، ستاندارد كاليفورنيا.

كانت هذه الشركات قبل عقد السبعينات تسيطر على السوق البترولية سيطرة كاملة وذلك من خلال احتكارها للإنتاج وتحديد الأسعار وفق ما يخدم مصالحها والتحكم في حركة السوق، غير أن هذا النمط الأوحده للسيطرة الذي فرضته هذه الشركات لمدة تزيد عن الخمسين عاما تحطّم تدريجيا خلال عقد السبعينات وذلك بعد الصدمات المتعاقبة في السوق البترولية، من خلال فقدانها لقسم كبير من الصناعة النفطية التي كانت تسيطر عليها، فقد أصبح إنتاجها النفطي الذي كان يزيد عن 60% من الناتج الإجمالي بداية 1973، لا يمثل سوى نسبة 15% في نهاية السبعينات<sup>2</sup>.

وفي أواخر التسعينات عادت من جديد سطوة الشركات العالمية للبترول في ظل عمليات الاندماج التي شهدتها مؤخرا ممثلة في اندماج شركة "أكسون" و "موبيل" وكذا شركة "توتال" الفرنسية وشركة "بتروفينا" البلجيكية لينخفض عددها من ثماني إلى خمس شركات كبرى، وصارت تعرف بالشقيقتان الخمس أو العمالقة الكبار وتمثل في<sup>3</sup>:

"Chevro Texaco"، "BP Amoc"، "Total Fina Elf"، "Exxon Mobil"، "Shell".

#### رابعاً: الشركات المستقلة

لاشك أن من أبرز التطورات التي حصلت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، على صعيد الصناعة النفطية العالمية، ظهور شركات نفطية جديدة من خارج نادي الشركات النفطية الكبرى لممارسة عملية التنقيب، والإنتاج طبقاً لصيغ استثمارية جديدة تختلف عن اتفاقيات الإمتياز التقليدية من وجوه عدة. وتعرف هذه الشركات بالشركات المستقلة، وهي شركات كان نشاطها الإنتاجي والتسويقي يقتصر في البداية على أسواقها المحلية ثم اتجهت إلى الأسواق العالمية بحثاً عن مصادر للنفط الخام، وتحقيقاً لمزايا التكامل وضمانات التنوع<sup>4</sup>، إلا أن خصخصة بعض تلك الشركات جزئياً أدت إلى نقلها إلى فئة الشركات الخاصة، وتمثل في: بتروبراز (Petrobras) البرازيلية حيث تم (خصخصة 39%) من رأسمالها، كما تم (خصخصة 43%) من رأس مال شركة سينوبك (Sinopec) الصينية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> قصي عبد الكرم إبراهيم، "أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجاً)"، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 2010، ص 70.

<sup>2</sup> بلقلة إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 20.

<sup>3</sup> علي لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 74.

<sup>4</sup> حسين عبد الله، "البترول العربي (دراسة اقتصادية سياسية)"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص ص 67-68.

<sup>5</sup> بلقلة إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 21.

## خامسا: الشركات الوطنية

يعتبر تأسيس شركات النفط الوطنية في بعض الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط، خطوة هامة نحو المشاركة الفعلية لهذه البلدان في صناعتها النفطية، ولعل تأسيس هذه الشركات كان من أهم التطورات التي أدت إلى تآكل نظام الإمتيازات وزعزعة السيطرة الإحتكارية لشركات النفط العالمية على الصناعة النفطية في المنطقة، كما أدت في فترة لاحقة دورا كبيرا في إدخال التغيير على هيكل الصناعة النفطية<sup>1</sup>، وتمثل هذه الشركات في شركة "أرامكو" السعودية، و"شنتات أويل"، و"شركة النفط الوطنية الإيرانية"، وشركة "نفط الكويت"، و"شركة النفط البرازيلية"، وشركة بترول أبو ظبي الوطنية "أدنوك"، "شركة النفط الوطنية العراقية"، وغيرها من الشركات. ولقد ساهمت هذه الشركات في عملية دمج الصناعة النفطية في الاقتصاد الوطني، وتمكينها من أن تؤدي دورا أكبر في تطوير الاقتصاد المحلي، لاسيما فيما يتعلق بحركة التصنيع<sup>2</sup>.

## المطلب الثاني: آثار ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد العالمي

سيتم ضمن هذا المطلب التطرق إلى آثار ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد العالمي إيجابا وسلبا.

## أولا: التأثيرات الإيجابية

تتمثل أهم هذه التأثيرات فيما يلي<sup>3</sup>:

1- إن عدد الدول الأعضاء لم يعد قليلا، كما أنه ليس محصورا في الدول الشرق الأوسط فعالية الدول العربية وعدد كبير من دول إفريقيا، أمريكا الجنوبية، آسيا، تنتج النفط بكميات متفاوتة، ويعود الارتفاع في الأسعار إيجابا على مجمل الاقتصاد في هذه البلدان، ويعزز معدلات نموها، وازدادت الصادرات النفطية العربية وأرقام كبيرة من 145 مليار دولار عام 2002، إلى 240 مليار دولار عام 2004 وإلى 419 مليار دولار عام 2006، وأدى هذا إلى توفر فرص استثمار ومشاريع تنمية في بعض الحالات؛

2- إن فوائض الإيرادات النفطية لم تذهب كلها في شكل مصروفات ونفقات، بل إن الجزء الأكبر منها وُظف في تعزيز المدخرات من خلال إنشاء صناديق الاستقرار المالي، وصناديق الأجيال القادمة. إذ أن الدول النفطية قد ادخرت حوالي ثلثي الإيرادات الإضافية التي تراكمت لديها منذ عام 2002 وما يعكس المستوى المرتفع للادخار بالنسبة للدول النفطية، كذلك تعزيز الاحتياطات الأجنبية لدى البنوك المركزية، ففي البلدان العربية المنتجة ارتفعت هذه الاحتياطات بمقدار الضعف حتى وصلت إلى ما يجاوز 500 مليار دولار عام 2006، بالإضافة إلى تخفيض مديونية القطاع العام

<sup>1</sup> عاطف سليمان، "الثروة النفطية ودورها العربي (الدور السياسي والاقتصادي)"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009، ص 130.

<sup>2</sup> بلقلة إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 21.

<sup>3</sup> قصي عبد الكرم إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 151-152.

بشكل ملموس وكان ذلك واضحا بشكل خاص في حالة دول مثل: اليمن، الجزائر، سوريا، عمان، السعودية، الكويت، فقد انخفض الدين العام في أغلب الدول النفطية حوالي النصف بين عامي 2002 و2006؛

3- تعوض الدول المتقدمة خسائر ارتفاع أسعار النفط من خلال ارتفاع أرباح شركاتها النفطية؛

4- ينعش ارتفاع أسعار النفط حركة الاستثمار في التنقيب والاستخراج والتكرير، ليفتح آفاقا واسعة أمام إمكانية اكتشاف حقول جديدة، وانضمام دول أخرى إلى نادي الدول المنتجة للنفط، وبالتالي زيادة الجدوى الاقتصادية لإنتاج العديد من الحقول والدول ومنها الولايات المتحدة الأمريكية.

### ثانيا: التأثيرات السلبية

تتمثل أهم التأثيرات السلبية لارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد العالمي في الجوانب الآتية<sup>1</sup>:

1- التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة بشكل كبير، مما أدى إلى تدهور مستوى معيشة كثير من الأفراد، وتراجع الطلب وتباطؤ أداء الاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية وفي دول أخرى. وأعلنت منظمة التجارة العالمية أن ارتفاع أسعار النفط قلص من نمو التجارة العالمية خلال عام 2005 إلى 6.5% بالمقارنة مع نمو قدره 9% عام 2004، أما الشركات الأكثر تأثرا بارتفاع أسعار النفط فهي: شركات خطوط الطيران، شركات الصناعة الكيماوية والعاملة في قطاع النقل والمواصلات؛

2- المضاربات في الأسهم والعقارات حيث أدت زيادة السيولة بشكل كبير في الدول المنتجة إلى ارتفاع غير مسبوق في التعامل بالأصول المالية والعقارية.

لكن الذي نجم عن ارتفاع أسعار النفط عام 2004 هو عكس ما كان متوقعا، فقد شهد معدل نمو اقتصادي مرتفع وصل إلى حدود 4%، وشهد الطلب على النفط أعلى نمو له، إذ وصلت الزيادة في الطلب إلى حدود 2.8 مليون برميل/ اليوم. وفي العام التالي 2005 ارتفعت أسعار النفط مرة أخرى لتصل إلى حدود 70 دولارا للبرميل في بعض الشهور من نفس السنة، ليزداد الخوف من تأثير ذلك في الاقتصاد العالمي. وجدير بالذكر أن الاقتصاديات الصناعية أصبحت أقل تأثرا بالارتفاعات الحادة لأسعار النفط بالموازنة مع سبعينيات القرن الماضي، ويعود هذا إلى المرونة التي تجاوب بها الاقتصاد العالمي مع صدمة ارتفاع أسعار النفط.

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 152.

## المطلب الثالث: آثار انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العالمي

تتمثل أهم هذه الآثار الاقتصادية التي يمكن أن تحدثها الأزمات السعرية في صناعة النفط فيما يلي:

## أولاً: آثار انخفاض أسعار النفط على الدول النامية غير المصدرة للنفط

تتلخص أهم هذه الآثار في الآتي<sup>1</sup>:

- 1- إلحاق ضرراً بالغاً باقتصاديات الدول النامية غير المصدرة للنفط، حيث لم يمكنها انخفاض أسعار النفط من تحقيق النمو؛
- 2- توقيف الإقراض التطوعي من دول الأوبك، وفي نفس الوقت ارتفعت أسعار الفائدة الحقيقية في الدول الصناعية مما أدى للحد من قدرة الاقتصاديات النامية الاعتماد على الإقراض من الخارج مما أصبح يهدد النظام المالي الدولي بأكمله؛
- 3- أصبحت نسبة هامة من إجمالي حصيللة الصادرات توجه إلى خدمة الدين الخارجي مما قلل من قدرة هذه الدول على تمويل وارداتها ذاتياً؛
- 4- تضرر الدول النامية غير المصدرة للنفط من انخفاض عائدات شركاتها الهندسية وعقود المقاولات والإنشاءات التي كانت تعمل في الدول النفطية قبل ظهور الأزمة، أضف إلى ذلك تقلص تحويلات العاملين من مواطنيها في الدول النفطية.

## ثانياً: آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة للنفط

تتمثل أهم هذه الآثار في التالي<sup>2</sup>:

- 1- أثرت الانخفاضات المتتالية في أسعار النفط على اقتصاديات الدول النامية المصدرة للنفط حيث أدى إلى انخفاض في حجم العائدات النفطية والفوائض المالية وبالتالي انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المصدرة للنفط؛
  - 2- تقلص الإنفاق العام في هذه الدول بسبب تراجع الإيرادات النفطية في حين أن النفقات العامة ترتبط بعوامل داخلية تتمثل في برامج التنمية الاقتصادية والضغط التضخمي في الاقتصاد. أدى انخفاض الإنفاق الحكومي إلى ظهور عجز في معظم الموازنات العامة للدول النفطية حيث أثر هذا العجز على هيكل النفقات في الدول المصدرة للنفط.
- وفي الأخير يمكن الإشارة إلى بعض الدول المستفيدة، وبعض الدول المتضررة من انهيار أسعار النفط خلال الصدمة النفطية العكسية لسنة 2014 وهي كالتالي<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> سعد الله داود، "الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر"، الطبعة الأولى، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 43.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 44.

<sup>3</sup> نيفين حسين، "انهيار أسعار النفط وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي"، إدارة التخطيط ودعم القرار، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، 2016، ص ص 10-11.

• بعض الدول المستفيدة من انهيار أسعار النفط

- منطقة اليورو: تراجع العجز في تجارة الطاقة في الأشهر العشر الأولى من عام 2014 بنحو 35 مليار دولار، تكلفة واردات الطاقة تتراجع ب 11%.
- اليابان: ضخ سيولة إضافية في الاقتصاد تقدر بنحو 59 مليار دولار، وتراجع نسبة التضخم بنسبة 0.5%.
- تركيا: انخفاض معدل التضخم بمقدار 1.5% وزيادة نمو الاقتصاد بنسبة 0.9%.
- أمريكا: التعافي القوي للاقتصاد الأمريكي عام 2014 يعزي في جزء منه لانخفاض فاتورة الطاقة، زيادة الإنفاق الاستهلاكي بأمريكا والذي يعد المحرك الأكبر للاقتصاد، وانخفاض أسعار البنزين في أوائل يناير 2015 لأدنى مستوياته منذ أكتوبر 2010.
- الأردن: السلطات تخفض مع بداية عام 2015 أجور النقل العام بنسبة 10% على كافة وسائل نقل الركاب العاملة بالبنزين والديزل، وعجز الموازنة العامة ينخفض بنسبة 24% في 2015 نتيجة تقلص فاتورة الطاقة، تراجع أسعار الخام بنسبة 20%.

• بعض الدول المتضررة من انهيار أسعار النفط

- الكويت: رئيس لجنة الميزانيات بالبرلمان الكويتي صرح بأن موازنة البلاد ستسجل عجزا بعشرة مليارات دولار في السنة المقبلة نتيجة تهاوي أسعار النفط.
- إيران: صندوق النقد الدولي توقع أن تمنى إيران بعجز مالي بقيمة 8.6 مليار دولار في 2014.
- ليبيا: البنك المركزي يقول أن البلاد شهدت عجزا حادا في موازنة 2014 يناهز 50% وذلك بسبب تدني العواقب النفطية الناجم عن تراجع أسعار النفط وإغلاق موانئ التصدير عدة أشهر.
- روسيا: هبوط أسعار النفط كان العامل الأبرز للتراجع الكبير في نمو الاقتصاد في 2014 إلى 0.2% حسب صندوق النقد الدولي، البنك المركزي الروسي حذر في ديسمبر 2014 من أن النقد سينكمش بنسبة 4.8% في 2015 إذا استمرت أسعار النفط عند مستوياتها المنخفضة، ارتفاع التضخم إلى قرابة 11% بنهاية عام 2015.
- وتعدّ الجزائر هي الأخرى من الدول المتضررة من انخفاض أسعار النفط، وقد تم تخصيص الفصل الثالث كدراسة تحليلية لآثار تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة الممتدة من (2000-2017).

## خلاصة الفصل الأول

يعدّ النفط المحرك الأساسي الذي تدور حوله كل القوى الاقتصادية راسمة بذلك كل السياسات لتحقيق أهدافها التنموية، ويبقى موضوع أسعار النفط من أكثر المواضيع إثارة للجدل وإحاطة بالغموض، فمن مبادئ علم الاقتصاد أن سعر أي سلعة يتحدد بناءً على توازن عرض السلعة مع الطلب عليها ولا يختلف النفط في ذلك عن السلع الأخرى، غير أنه يختلف في العوامل المؤثرة في جانبي العرض والطلب عليه.

وقد خضعت أسعار النفط إلى تقلبات حادة ومفاجئة منذ اكتشافه إلى يومنا هذا وكان ذلك نتيجة مجموعة من العوامل وعدة أحداث متعاقبة تحت مسمى الصدمات النفطية، والتي نتجت عنها أضرار كثيرة خاصة على البلدان المنتجة للنفط، لهذا كان لزوماً على هذه الدول أن تطبق تدابير فعالة في مجال سياساتها الاقتصادية ككل والسياسة النقدية بصفة خاصة للتصدي للصدمات الخارجية والحفاظ على استقرارها الاقتصادي.

# الفصل الثاني

## الإطار النظري للسياسة

### النقدية

## تمهيد

تعتبر السياسة النقدية من بين أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها المختلفة، مما جعلها تشكل حقلًا خصبا لكثير من البحوث والدراسات، وتعرض باستمرار للتطوير والإضافة من طرف مختلف الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم وأفكارهم وتمارس السياسة النقدية عملها من خلال التأثير في حجم المعروض النقدي والائتمان بإحداث تغييرات عليها بما يتلاءم والظروف الاقتصادية السائدة بهدف امتصاص فائض السيولة في حالات التضخم أو حقن الاقتصاد بالسيولة في حالة انتهاج سياسة توسعية، مما جعلها تمثل جزءا أساسيا ومهمًا من أجزاء السياسة الاقتصادية.

تتبع السلطة النقدية سياسة نقدية معينة داخل اقتصاد بلد ما بقصد الوصول إلى هدف معين أو مجموعة من الأهداف التي يتطلب تحقيقها مجموعة من وسائل السياسة النقدية، قنوات إبلاغها...، وسيتم في هذا الفصل التطرق للسياسة النقدية من جانبها النظري، وذلك وفق ثلاث مباحث كالاتي:

المبحث الأول: مدخل للسياسة النقدية.

المبحث الثاني: أثر السياسة النقدية على الاقتصاديات.

المبحث الثالث: فعالية السياسة النقدية وقنوات انتقالها.

## المبحث الأول: مدخل للسياسة النقدية

إن مصطلح السياسة النقدية ظهر مع بداية القرن التاسع عشر، وتطور بعد ذلك عبر تطور مختلف مدارس الفكر الاقتصادي. ولدراسة السياسة النقدية لابد من تحديد مفهومها وعرض مختلف مراحل تطورها، وهذا ما سيتم التطرق إليه ضمن هذا المبحث.

## المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية وتطورها عبر مدارس الفكر الاقتصادي

في بادئ الأمر لابد من تحديد مفهوم السياسة النقدية، ومن ثم عرض تطورها عبر مدارس الفكر الاقتصادي.

## أولاً: تعريف السياسة النقدية والكتلة النقدية

سيتم عرض بعض من التعريفات التي تناولت السياسة النقدية، ومن بعد التطرق إلى مفهوم الكتلة النقدية.

## 1- تعريف السياسة النقدية: حظيت السياسة النقدية بعدة تعريفات سيتم عرض بعضها فيما يلي:

## أ- تعريف الاقتصادي (George parient)

هي "مجموع التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد، من أجل ضمان استقرار أسعار الصرف"<sup>1</sup>.

## ب- تعريف الاقتصادي (Kent)

السياسة النقدية هي "مجموعة من الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين، كهدف الاستغلال الكامل"<sup>2</sup>.

## ج- تعريف الاقتصادي (G.L.bash)

يعرّف السياسة النقدية بأنها "ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية"<sup>3</sup>.

ومن التعاريف السابقة، يمكن إعطاء تعريف شامل للسياسة النقدية بأنها مجموعة الإجراءات والقرارات التي تقوم بها السلطات النقدية، للتأثير على المتغيرات النقدية وسلوك الأعوان الاقتصادية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة.

<sup>1</sup> لخلو موسى بوخاري، "سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية"، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010، ص 59.

<sup>2</sup> أكرم حداد، مشهور هذلول، "النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص 183.

## 2- الكتلة النقدية

تعرف الكتلة النقدية بأنها "كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، ويقصد بالنقود المتداولة هنا، هي كافة أشكال النقود التي يجوزها الأفراد أو المؤسسات والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي وتطور العائدات المصرفية في المجتمعات"<sup>1</sup>.

## أ- مكونات الكتلة النقدية - المجمعات النقدية -

وتتمثل مكونات الكتلة النقدية في المجمعات التالية:

- ✓ **المجمع M1:** و يضم الموجودات التمويلية الجاهزة مباشرة للإنفاق، وتعد القياس الأضيق والأكثر سيولة في مجموع العرض النقدي، وبالتالي فإنها تؤكد الوظيفة التقليدية للنقود كوسيلة للتبادل، وإن هذا الجزء من عرض النقود يعتمد على مقدار الاحتياطي الإلزامي الذي تحتفظ به البنوك القائمة ومتطلب الاحتياط على ودائع الحساب الجاري ومقدار العملة التي يتم الاحتفاظ بها خارج النظام المصرفي<sup>2</sup>.
- ✓ **المجمع M2:** ويشير هذا المجمع إلى مفهوم واسع للسيولة المحلية ويتكون من الودائع تحت الطلب والعملة بالتداول بين أيدي الجمهور مضاف إليها الودائع لأجل في البنوك التجارية، أي المجمع (M1) مضاف إليها الودائع لأجل<sup>3</sup>.
- ✓ **المجمع M3:** بالإضافة إلى الودائع لأجل الموجودة لدى المؤسسات المالية المصرفية هناك نوع آخر من الودائع لأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية، أو سندات الخزينة العمومية والمكتتبة من طرف الخواص والمؤسسات غير المالية أو سندات الخزينة على الوثائق والتي تشبه سندات الصندوق والتي تصدرها البنوك التجارية<sup>4</sup>.
- ✓ **المجمع M4:** يتضمن بالإضافة إلى (M3) أوراق الخزينة التي بحوزة الأعوان غير الماليين الصادرة عن المؤسسات، سندات الخزينة القابلة للتداول الصادرة عن الدولة والموجودة لدى الأعوان غير الماليين<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 89.

<sup>2</sup> معروف هوشيار، "تحليل الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، الأردن، 2005، ص 246.

<sup>3</sup> إلمان مجد الشريف، "محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية"، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010، ص 55.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 61.

<sup>5</sup> المرجع نفسه، ص 63.

## ب- مقابلات الكتلة النقدية

لا يمكن للبنك المركزي أن يصدر نقودا من العدم، بل هناك قواعد للإصدار لا بد من احترامها، إذ لكل عملية إصدار مقابل، وتتمثل مقابلات الكتلة النقدية فيما يلي:

## ✓ الذهب والعملات الأجنبية

تحصل الدولة من خلال نشاطها الاقتصادي الدولي على ذهب وعملات أجنبية، لكنها غير قابلة للتداول في الداخل، فيحجزها البنك المركزي ويصدر مقابلها عملة وطنية. ويمثل الذهب والعملات الأجنبية الرصيد الصافي لميزان المدفوعات<sup>1</sup>.

## ✓ القرض المقدم للخزينة

في هذه الحالة تقوم الخزينة بإصدار أوراق دين حكومية وطرحها في السوق النقدية للاكتتاب، و يمكن أن يتحصل عليها البنك المركزي أو البنوك التجارية أو الجمهور<sup>2</sup>، فإذا اكتتب من طرف البنك المركزي يصدر مقابلها نقدا قانونيا، أما إذا تحصلت عليها البنوك التجارية أو الجمهور سيعيدان خصمها لدى البنك المركزي ويحصلان مقابل ذلك على نقد قانوني<sup>3</sup>.

## ✓ القروض المقدمة للاقتصاد

لضمان سير النشاط الاقتصادي ونموه تقوم البنوك التجارية بمنح قروض لتمويل مختلف المشاريع والنشاطات الاقتصادية انطلاقا من المبالغ المودعة لديها وتوظيفاتها، أو قد تلجأ إلى البنك المركزي الذي يمكنها من إعادة خصم الأوراق التجارية أو منحها قروض بصفته المقرض الأخير للنظام المصرفي، وتعتبر هذه القروض من أهم العناصر المفسرة لأسباب الإصدار النقدي والأكثر تأثيرا على الكتلة النقدية<sup>4</sup>.

## ثانيا: تطور السياسة النقدية عبر مدارس الفكر الاقتصادي

لقد كان واضحا الاهتمام بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي خلال القرن التاسع عشر، ثم أخذ هذا الاهتمام يتزايد خاصة أثناء الأزمات النقدية وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي شهده القرن الحالي، ويمكن تلخيص مراحل تطور دراسة السياسة النقدية كما يلي:

<sup>1</sup> وسام ملاك، "النقود والسياسات النقدية الداخلية"، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2000، ص 40.

<sup>2</sup> حمزة الحاج سوار، "علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظام الرقابة النقدية التقليدية"، الطبعة الأولى، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 46.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 46-47.

<sup>4</sup> عبد الله حباية، "الاقتصاد المصرفي"، مؤسسة شباب الإسكندرية، مصر، 2008، ص 34.

**1- المرحلة الأولى (بين الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة)**

في ظل الفكر الاقتصادي الكلاسيكي كان الهدف الأساسي الذي تسعى إليه السلطات النقدية يتمثل في المحافظة على ثبات المستوى العام للأسعار، وذلك بالربط بين كمية النقود المعروضة وبين كمية السلع والخدمات المتاحة في السوق، وبموجب ذلك فإن المستوى العام للأسعار يتأثر فقط بالتغيرات في كمية النقود المعروضة، وأن التوسع النقدي سيؤدي إلى التضخم التراكمي باعتبار أن سلوك الوحدات الاقتصادية سيتكيف تلقائياً مع توقعات استمرار التضخم، وفي ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في زيادة حجم الإنتاج كون هذا الأخير عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية بحسب ما افترضه الكلاسيك<sup>1</sup>.

**2- المرحلة الثانية (السياسة الكينزية الجديدة)**

إن تدخل الدولة من خلال السياسة النقدية، أو السياسة الاقتصادية بوجه عام، كان محدود النطاق لذا كان سير الاقتصاد يخضع لآلية الأسعار و **قانون ساي للمنافذ**، وقد كان من الممكن استمرار هذا الوضع لولا أنه اصطدم بحدوث أزمة كبرى أصبحت عالمية بعد أن بدأت في سوق Wall-Street في 24 أكتوبر 1929، فتراجعت أهمية التحليل الكلاسيكي بسبب عجز هذه النظرية (الكلاسيكية) عن معالجة هذه الأزمة بفعالية، وعلى الرغم من محاولات الاقتصاديين النيوكلاسيك تقديم تفسيرات تركز على نطاق السوق (ما يسمى بحصيلة النيوكلاسيك) إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة<sup>2</sup>.

فظهرت بعدها إلى حيز الوجود النظرية الكينزية التي تولت تشخيص هذه الأزمة ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها، ومن خلال الربط بين جانبي الدخل والإنفاق واعتبار الشرط اللازم لتحقيق التوازن في سوق النقد يتم بتعادل كمية النقود القائم على أساس التفضيل النقدي الذي يتحدد بدوافع الدخل والاحتياط. كما أن التوازن في السوق السلعي يتم عن طريق التعادل بين الادخار والاستثمار وأن توازن السوقين (النقدي والسلعي) كفيل بتحقيق التوازن الاقتصادي، ومن هنا تظهر أهمية السياسة النقدية في التحليل الكينزي<sup>3</sup>.

**3- المرحلة الثالثة (الليبرالية الجديدة والكينزية الجديدة)**

مع ما حظيت به أفكار كينز الجديدة من الترحيب، ظل اقتصاديون آخرون يرفضون مبدأ تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية معتبرين أن هذا التدخل لن يؤدي إلى حل مستمر للمشاكل الاقتصادية، وقد تشكل هؤلاء في تيار جديد

<sup>1</sup> مصطفى سلمان، حسام داود، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000، ص 240.

<sup>2</sup> رحيم حسين، "النقد والسياسة النقدية في إطار الفكر الإسلامي والغربي"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 128.

<sup>3</sup> ناظم محمد نوري الشمري، "النقود والمصارف والنظرية النقدية"، دار زهران للنشر والتوزيع، مصر، 1999، ص 428.

سمّي نفسه "الليبرالية الجديدة" ثم تولى رواد مدرسة شيكاغو، أو ما يعرف بالنقديين فيما بعد حمل لواء التيار الجديد<sup>1</sup>. ولقد استمر التعايش بين الأفكار الكينزية والأفكار الليبرالية الجديدة حتى مطلع السبعينات، ومع هيمنة نسبة للكينزية، حيث بدأ تدريجياً في إعادة النظر في التركيب الكينزي، بعدما زرع الوجود المتزامن لمعدلات التضخم المرتفعة ومعدلات البطالة المتفاقمة، وكان ذلك رمز الفشل في السياسات الثانوية المترتبة عن الوضعية الكينزية الخطيرة المتسببة في التضخم، وعلى إثر ذلك الفشل في السياسات الكينزية، وتلك الانتقادات العنيفة الموجهة لها، ظهر تيار اقتصادي جديد في الثمانينات سمّي "الاقتصاد الكينزي الجديد" حاول خلق نوع من الاندماج بين الأفكار النيوكلاسيكية والنظرية الكينزية<sup>2</sup>.

#### 4- المرحلة الرابعة (الجدل الكينزي-النقدي)

احتدم الجدل بين أنصار كل من السياسة المالية والسياسة النقدية خاصة بعد ظهور نواقص كل منهما، فأصبح كل فريق يعتقد أن سياسته هي التي يمكنها أن تحقق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع، وهكذا عاد الفكر الاقتصادي مرة أخرى إلى الخلف<sup>3</sup>، ويبقى أنصار الفكر النقدي يصرون على جدوى السياسة النقدية وفعاليتها وعدم فعالية السياسة المالية، ومن الطبيعي أن يظهر أنصار السياسة المالية دفاعاً عما يدعي عليهم النقديون وما زالوا يقدمون امتيازات السياسة المالية عن النقدية وقدرتها على التأثير في النشاط الاقتصادي، وقد أدى تعصب كل من الفريقين إلى بروز فريق ثالث الذي يرى أن التعصب لسياسة مالية أو نقدية ليس له مبرر لأن استخدام إحداهما بمفردها لا يغني عن ضرورة استخدام الأخرى، فكلاهما أصل ولا تقل أهمية أي منهما عن الأخرى في العمل للخروج من الأزمات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ولكل منهما فعالية في الظرف الاقتصادي السائد المناسب لها<sup>4</sup>.

#### المطلب الثاني: استراتيجيات السياسة النقدية

يتبع البنك المركزي استراتيجيات من أجل بلوغ أهداف السياسة النقدية التي سيتم مناقشتها لاحقاً، وفيما يلي سيتم عرض أهم استراتيجيات السياسة النقدية.

#### أولاً: الاستراتيجيات السابقة للسياسة النقدية

لقد عرف البنك المركزي استراتيجيات غير كاملة منذ نشأته، فالإستراتيجية الكاملة هي التي تحتوي على أهداف أولية ووسيطية مع أدوات متناسبة لتلك الأهداف للوصول إلى الأهداف النهائية، كما يمكن رقابتها والتنبؤ بها بمؤشرات،

<sup>1</sup> رحيم حسين، مرجع سبق ذكره، ص 129.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 130.

<sup>3</sup> John.N.smith, "Macro economics after thatcher and Regan", Biling and Sons, 1990,pp 8-13.

<sup>4</sup> صالح مفتاح، "السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى"، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية، واقع وآفاق، جامعة تلمسان، الجزائر، يومي 29 و 30 نوفمبر 2004، ص ص 3-4.

وتصحيح انحرافاتهما، إلا أن الإستراتيجية غير الكاملة ينقصها هذه المتطلبات المذكورة، وقد استخدم البنك المركزي عدة استراتيجيات غير كاملة وهي كالتالي:

### 1- نظرية القرض التجاري

تمثل إحدى الاستراتيجيات القديمة التي تبناها البنك المركزي وهي نظرية القرض التجاري، وهي اتجاه تقليدي في سياسة الإقراض المصرفي، ويقتضي بأن تقتصر البنوك التجارية على تقديم قروض تسدد نفسها أي تقتصر على القروض القصيرة الأجل، وتكون متناسبة مع حاجات التجار وتشمل فقط الأوراق التجارية كالكمبيالة وفتح الاعتمادات والسندات، وذلك حتى تتحول السلع النهائية إلى نقود بعد بيعها إلى المستهلك ثم تستخدم حصيلة البيع في تسديد القرض وفوائده<sup>1</sup>.

### 2- مبدأ الاحتياطات الحرة: يمكن عرض هذا المبدأ كآتي<sup>2</sup>:

تعرف الاحتياطات الحرة على أنها الفرق بين احتياطات البنوك التجارية الفائضة واقتراضاتها من البنك المركزي، وتكون موجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الاقتراضات من البنك المركزي.

تم استخدام هذا المفهوم كبديل للسياسة النقدية خلال الخمسينيات وبداية الستينات ولكنه لم يؤد دوره كما ينبغي لأنه لم يتمتع بمواصفات تؤهله لأن يكون مؤشراً هاماً ومن بينها:

- أنها لم تكن حلقة وصل جيدة بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة كالمجاميع النقدية، وبالتالي يكون مبدأ الاحتياطات يؤثر سلباً على نمو النقود؛

- لم تستطع أن تقوم مقام دور الهدف الأولي، لأن العلاقة بينهما وبين الأفراد أكبر من العلاقة بينهما وبين البنك المركزي، وهذا يعني أن البنك المركزي لا يستطيع أن يسيطر عليها كلية.

وقد تعرض هذا المبدأ لعدة انتقادات من قبل اقتصاديين، وعليه لا يمكن بناء إستراتيجية كاملة بالاعتماد على مفهوم الاحتياطات الحرة كبداية أساسية في السياسة النقدية.

### 3- أسعار الفائدة: يتمثل فيما يلي<sup>3</sup>:

استخدمت السياسة النقدية أسعار الفائدة كهدف وسيط ومؤشر، وكان الهدف من استعمال الاحتياطات الحرة هو التأثير على هذا الهدف (أسعار الفائدة) إما بالارتفاع أو الانخفاض، وفي الواقع أن أسعار الفائدة لا تتمتع بمواصفات المؤشر الجيد للسياسة النقدية من عدة نواحي هي:

<sup>1</sup> مدحت صادق، "أدوات وتقنيات مصرفية"، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001، ص 257.

<sup>2</sup> باري سيجل، "النقود والبنوك والاقتصاد"، ترجمة عبد الله منصور وآخرون، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1987، ص 300.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 300.

- تتأثر أسعار الفائدة بالتوقعات التضخمية وبالطلب وعرض الائتمان، وبالتالي فإنها لا تقع تحت سيطرة البنك المركزي فقط؛

- تتميز أسعار الفائدة بصعوبة معرفة وقياس الفروق بين أسعار الفائدة الحقيقية والاسمية، كذلك فإن استخدام سعر الفائدة كهدف وسيط بين الهدف الأولي والهدف النهائي يعاني من مشاكل أخرى.

### ثانيا: استراتيجيات السياسة النقدية الحديثة

بعد ظهور بوادر التضخم في الدول الكبرى، بدأت في الستينات عملية ضبط التضخم ومكافحته تأخذ أهميتها القصوى في إستراتيجية السياسة النقدية خاصة بعد أن أثبت الاقتصاديون مدى العلاقة بين تغيرات كمية النقود ومستوى النشاط الاقتصادي<sup>1</sup>.

كانت الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية في البداية تتمثل في اختيار هدف وسيط جديد هو هدف النمو النقدي خلال السنة، ومحاولة تصحيح وضبط الفروق بين التقديرات والواقع واتبعت هذه العملية بتنظيم هذا النمو في إجمالي الاحتياطات حتى يتوافق مع هدف نمو المجاميع النقدية، وبالتحكم في نمو عرض النقود يقوم البنك المركزي بالتحكم في معدل الفائدة على الأرصدة النقدية لدى البنوك<sup>2</sup>.

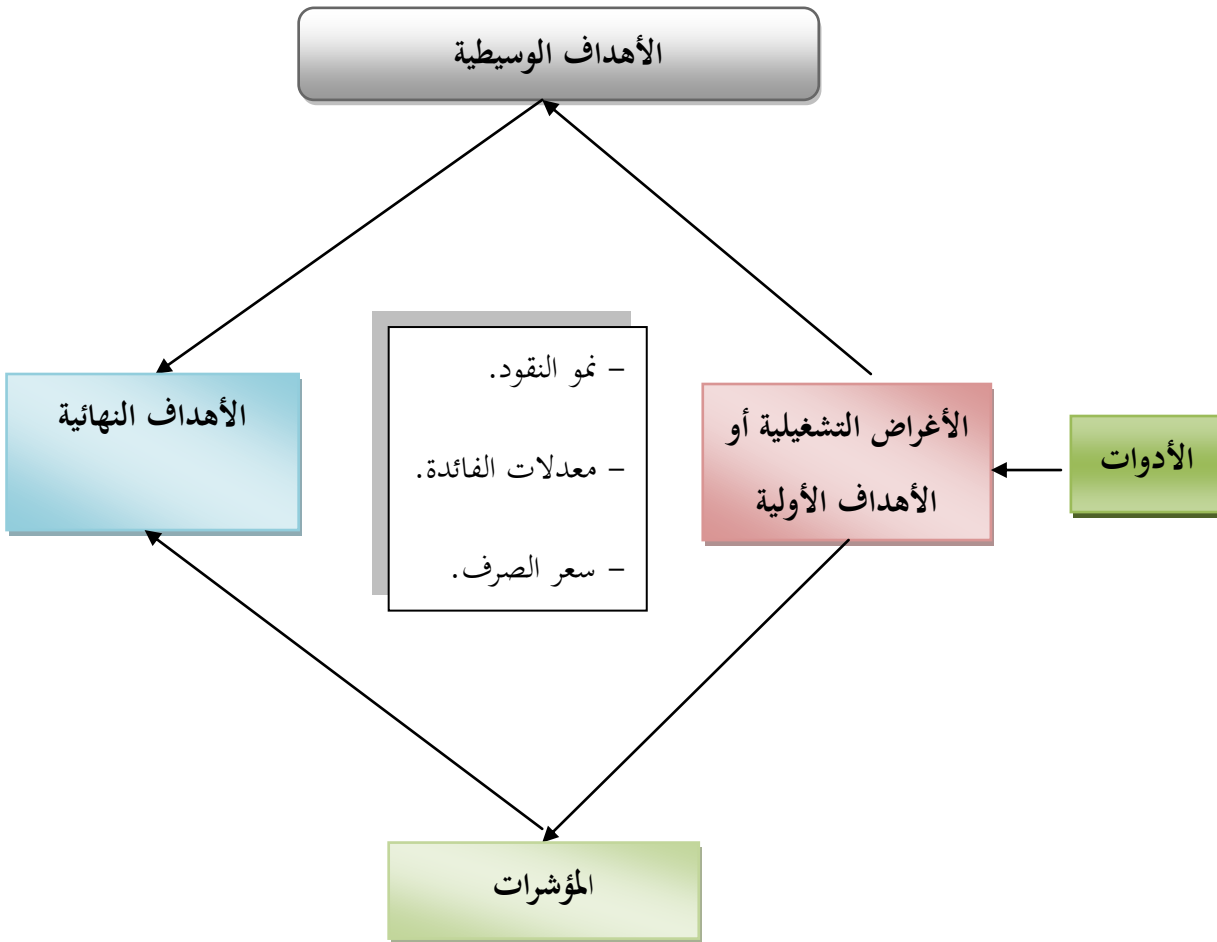
ويقوم الاقتصاديون بتقدير نمو النقد المطلوب للوصول إلى الهدف المسطر من قبل السلطات النقدية، كما يقدرّون سعر الفائدة على الأرصدة النقدية لدى البنوك الذي يكون مناسباً مع معدل نمو عرض النقد الذي وضع كهدف وسيط، لأن انخفاض معدل الفائدة على هذه الأرصدة سيكون عاملاً مشجعاً لزيادة اقتراضات البنوك، كما أن ارتفاعه يؤدي إلى انخفاض تلك الاقتراضات، ولذلك فإن ضبط معدل الفائدة سيكون في خدمة الهدف الوسيط ويكون إجمالي الاحتياطي، وبالتالي عرض النقود في زيادة الإستراتيجية أيضاً لم تكن ناجحة بالكامل<sup>3</sup>. والشكل الموالي يوضح إستراتيجية السياسة النقدية الحديثة.

<sup>1</sup> إكن لويس، "السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال (200-2009)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010-2011، ص ص37-38.

<sup>2</sup> صالح مفتاح، "النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)"، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005، ص 121.

<sup>3</sup> إكن لويس، مرجع سبق ذكره، ص 37.

الشكل رقم (2-1): إستراتيجية السياسة النقدية الحديثة.



المصدر: علي توفيق الصادق وآخرون، "السياسات النقدية في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 1996، ص 36.

#### المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية

تختلف أهداف السياسة النقدية باختلاف السياسات الاقتصادية والمالية المتبعة وباختلاف الهيكل البنكي والمالي للدولة، وكذلك باختلاف المراحل الزمنية وتصنف إلى أهداف أولية، أهداف وسيطة، أهداف نهائية.

#### أولاً: الأهداف الأولية للسياسة النقدية

تتضمن الأهداف الأولية للسياسة النقدية مجموعتين من المتغيرات، المجموعة الأولى تتكون من مجتمعات الاحتياطات النقدية، أما المجموعة الثانية تتعلق بظروف سوق النقد.

## 1- مجمعات الاحتياطات النقدية

حيث تحتوي هذه المجمعات القاعدة النقدية، احتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقترضة<sup>1</sup>. تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور هذه الأخيرة التي تحوي الأوراق النقدية، النقود المساعدة ونقود الودائع، كما تتكون القاعدة النقدية من الاحتياطات المصرفية التي تتضمن ودائع البنوك لدى البنك المركزي، الاحتياطات الإجبارية والإضافية وكذا النقود الموجودة في خزائن البنوك، أما احتياطات الودائع الخاصة فهي تشمل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية لدى البنك المركزي والودائع في البنوك الأخرى، أما الاحتياطات غير المقترضة فتساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة<sup>2</sup>.

## 2- ظروف سوق النقد

تتكون هذه المجموعة من الاحتياطات الحرة، معدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى التي يمارس عليها البنك المركزي رقابة قوية. ويعنى بظروف سوق النقد عموما قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان، ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة أو شروط الإقراض الأخرى. الاحتياطات الحرة تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي<sup>3</sup>.

## ثانيا: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

يقصد بالأهداف الوسيطة للسياسة النقدية المتغيرات النقدية التي من المفروض أن يسمح ضبطها وتنظيمها ببلوغ الأهداف النهائية، هذه الأهداف يمكن أن تعتبر كمؤشرات يكون تغيرها عاكسا لتغيرات الهدف النهائي المتعلق باستقرار النقد<sup>4</sup>، حيث أن أهداف وسيطة يخضع لمعايير معينة.

## معايير اختيار الأهداف الوسيطة

- اقتصاديا فإن اختيار هذه الأهداف يتوقف على مدى تلبيتها لثلاث خصائص أساسية وهي كالاتي<sup>5</sup>:
- أ- القابلية للقياس: يشترط في الهدف الوسيط أن يكون واضحا وسهل الاستيعاب ويمكن قياسه (كمية)؛
  - ب- القدرة على السيطرة: يشترط في الهدف الوسيط أن يكون قابلا للضبط من قبل البنك المركزي؛
  - ج- القدرة على التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي: يشترط في الهدف الوسيط أن يكون عاكسا جيدا للهدف النهائي المتوخى.

<sup>1</sup> باري سيجل، مرجع سبق ذكره، ص 293.

<sup>2</sup> صالح مفتاح، "النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)"، مرجع سبق ذكره، ص 124.

<sup>3</sup> أحمد أبو الفتوح، علي الناقبة، "نظرية النقود والأسواق المالية"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001، ص 134.

<sup>4</sup> وسام ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 193.

<sup>5</sup> عبد القادر خليل، "مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي"، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 154.

## 2- الأهداف المختارة كأهداف وسيطية

يوجد ثلاث أهداف وسيطية تستهدف المتغيرات التي تقيس الكميات أو الأسعار وهي كالاتي<sup>1</sup>:

## أ- المجمعات النقدية

هي الشغل الشاغل للبنوك المركزية، حيث تقوم بتصور تلك المجمعات وتحديد حجمها ونشرها، وكذلك ضبط تغييرها، وتتميز بما يلي:

✓ هي مؤشرات لكمية النقود المتداولة في الإنفاق من طرف الأعوان الاقتصاديين، فهي تمثل وسائل دفع مختلفة، تختلف حسب سيولتها؛

✓ ترتبط أهمية المجمعات بدرجة تطور الاقتصاد وقوة النظام المصرفي والمالي، غير أن المشكلة الأساسية التي ظهرت في السنوات الأخيرة هي التي تحدد نوع المجمع النقدي، وأيضا سرعة دوران النقود التي أصبحت أقل استقرار من السابق نتيجة الابتكارات المالية الحديثة، كما أن العلاقة بين كمية النقود والأسعار والإنتاج مطاطة على المدى القصير.

## ب- معدلات الفائدة

يعتبر معدل الفائدة أحد المحددات الهامة لسلوك المؤسسات والأفراد، وقصد تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية، يتم اللجوء لمعدل الفائدة كهدف وسيط، وهذا الأخير يرتبط بنمو الكتلة النقدية وهو ما يجب أن تأخذه السلطة النقدية بعين الاعتبار ومنه يعتبر معدل الفائدة غير منفصل عن تحديد نمو الكتلة النقدية.

## ج- معدل الصرف

تستطيع السياسة النقدية الحفاظ على التوازن الاقتصادي العام من خلال حفاظها على معدل الصرف قريبا من مستواه لتكافؤ القدرات الشرائية، ويتم ذلك عبر تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف التي تهدف إلى رفع سعر صرف النقد اتجاه العملات الأخرى الذي قد يكون عاملا لتخفيض التضخم، وهو ما يتطابق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية، أو عبر معدلات الفائدة باعتبارها أداة تسمح بالتحكم في سعر صرف العملات.

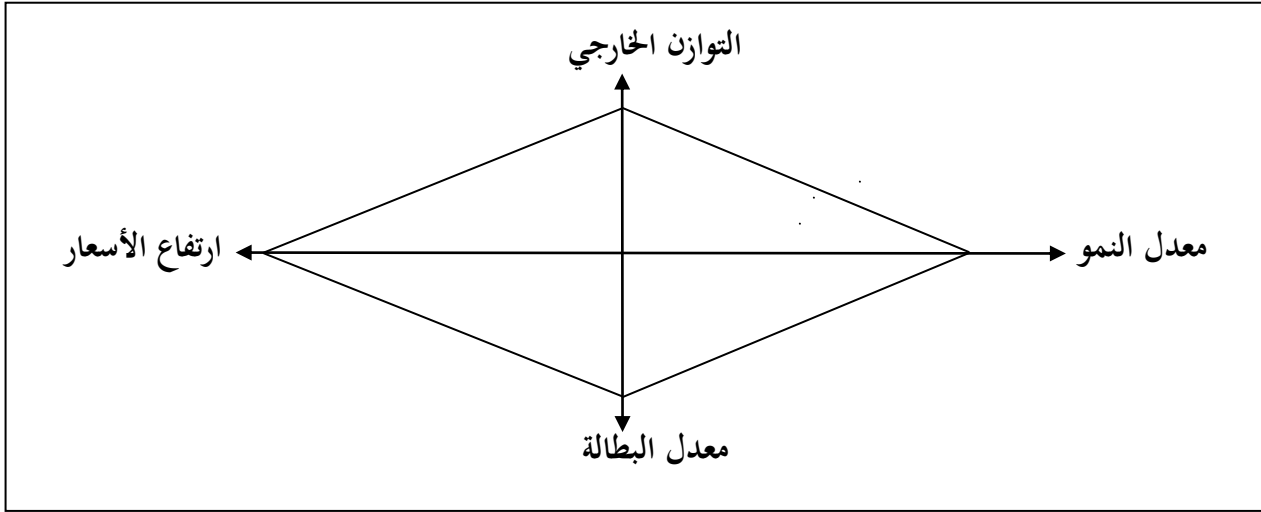
## ثالثا: الأهداف النهائية للسياسة النقدية

الأهداف النهائية للسياسة النقدية تتلخص في المربع السحري الذي جاء به الاقتصادي "نيكولاس كالدور"<sup>\*</sup>، والشكل الموالي يوضح الأهداف النهائية للسياسة النقدية.

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص ص 155-158.

\* نيكولاس كالدور: ولد في 1908 يعتبر من الاقتصاديين البريطانيين، كان من أنصار المدرسة النيوكلاسيكية، إلا أنه انتقل وأصبح في اتجاه المدرسة الكينزية، عمل وهو ضد الثورة التي أحدثتها المدرسة النقدية وتطبيقها في الاقتصاد البريطاني، توفي سنة 1986.

## الشكل رقم (2-2): الأهداف النهائية للسياسة النقدية



المصدر: قدي عبد المجيد، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييمية -"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 75.

**1- استقرار المستوى العام للأسعار**

تعتبر المحافظة على استقرار الأسعار، من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية، وتنحصر هذه الغاية في العمل على محاربة التغيرات المستمرة والعنيفة في مستوى الأسعار، نظرا لكون أية تغيرات كبيرة في مستويات الأسعار تؤثر سلبا على النقود، وبالتالي آثارها ضارة على مستوى الدخل والثروة، وتخصص الموارد الاقتصادية بين الفروع الإنتاجية وبالتالي الأداء الاقتصادي<sup>1</sup>.

**2- تحقيق العمالة الكاملة**

هناك إجماع بين الاقتصاديين على أن يكون ضمان التوظيف الكامل أو مستوى مرتفع من التشغيل من بين الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية، ويراد بذلك هو أن تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية، وعلى السلطات النقدية اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتجنب الاقتصاد البطالة وما يرافقها من عوامل انكماشية في الإنتاج والدخل واضطرابات في العلاقات الاجتماعية، ومن هذه الإجراءات رفع حجم الطلب الكلي إلى المستوى اللازم لتشغيل الموارد الإنتاجية غير المستغلة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> زكريا الدوري، يسرى السامرائي، "البنوك المركزية والسياسات النقدية"، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 187.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 189.

**3- تحقيق معدل نمو مرتفع**

إن تشجيع النمو الاقتصادي هو هدف تسعى إليه جميع الحكومات في الدول النامية والصناعية ويراد به تحقيق زيادة مستمرة وملائمة في معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعات في متوسط دخل الفرد الحقيقي، وتعتمد الحكومات إلى بلوغ هذا الهدف بغية إشباع حاجات الأفراد ورفع مستوى رفاهيتهم وتحسين وضع ميزان المدفوعات بالحصول على المزيد من العملات الأجنبية والحد من ارتفاع مستوى الأسعار المحلية<sup>1</sup>.

**4- تحقيق توازن ميزان المدفوعات**

يكمن دور السياسة النقدية في تقليل العجز في ميزان المدفوعات من خلال قيام البنوك المركزية برفع سعر الخصم لأنه سيجعل البنوك التجارية ترفع من أسعار الفائدة، وإذا ارتفعت فإن الإقبال على الائتمان أو طلبه سينخفض، وهو ما سيجعل الأسعار تميل إلى الانخفاض أيضا وإذا انخفضت الأسعار محليا فإن هذا الإجراء سيؤدي إلى تشجيع الصادرات، وكما أن ارتفاع أسعار الفائدة محليا سيغري الأفراد الأجانب إلى توظيف أموالهم بالبنوك الوطنية مما يساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، وعليه فإن الإجراءات تجعل دور السياسة النقدية مهما في تصحيح الاختلالات، وخاصة عندما يعاني الاقتصاد من معدل مرتفع للتضخم بالإضافة إلى عوامل أخرى تؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي<sup>2</sup>.

**المبحث الثاني: أثر السياسة النقدية على الاقتصاديات**

سيتم ضمن هذا المبحث التطرق إلى أنواع السياسات النقدية، كذلك إلى مختلف الأدوات التي تستعملها هذه الأخيرة، بالإضافة إلى توضيح العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية.

**المطلب الأول: أنواع السياسات النقدية**

يقوم البنك المركزي من خلال أدوات وقنوات السياسة النقدية رسم معالم هذه الأخيرة المرغوب في تحقيقها، وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين الأنواع التالية:

**أولاً: السياسة النقدية الانكماشية**

تنفذ هذه السياسة عن طريق رفع سعر الفائدة، حيث تقيد الائتمان وتشجع المواطنين على الادخار، وبالتالي الإقلال من حجم وسائل الدفع، وكبح جماح التضخم لتثبيت الأسعار وعدم المطالبة بزيادة الأجور<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 190.

<sup>2</sup> إكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص 48.

<sup>3</sup> حسين بن هاني، "اقتصاديات النقود والبنوك"، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 153.

والتحليل النقدي الحديث يؤكد على فعالية السياسة النقدية، من خلال أسعار الفائدة للخروج من أزمات التضخم مقارنة بفترات الكساد، حيث يرى الكثير من الاقتصاديين أنه كي تصبح السياسة النقدية الانكماشية ذات فعالية، لا بد وأن يصل سعر الفائدة إلى مستوى من الارتفاع يكون مبالغاً فيه، بحيث لا يمكن تجاهله من قبل المستثمرين ورجال الأعمال<sup>1</sup>.

### ثانياً: السياسة النقدية التوسعية

تسعى الدول إلى سياسة نقدية توسعية، عندما تستخدم مختلف الأدوات لمنح الائتمان وجعله متاحاً بدرجة كبيرة وبتكلفة بسيطة وبشروط ميسرة، فهي بذلك تتجه نحو الزيادة للنشاط الاقتصادي حتى ولو أدى إلى ارتفاع محسوس في معدل التضخم، وبالمقابل يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية وزيادة الطلب الاستثماري وتحقيق أعلى مستوى للتوظيف<sup>2</sup>.

### ثالثاً: السياسة النقدية ذات الاتجاه المختلط (الاتجاه حسب ظروف الدول النامية)

يتفق علماء المالية على أن هذا الاتجاه خاص بالدول النامية، التي تعتمد إما على الزراعة الموسمية أو على محصول واحد وتصدير المواد الأولية للخارج، وعليه يقوم البنك المركزي بزيادة حجم وسائل الدفع عند مرحلة بدء الزراعة وتمويل المحصول، ويقلص من حجمها عند بيعه، وهذا لحصر آثار التضخم<sup>3</sup>.

### المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية

تستخدم البنوك المركزية عدد من الأدوات النقدية لتمكين من التدخل لمراقبة العمليات الائتمانية للبنوك التجارية، وكذا إدارة المعروض النقدي وفقاً للأهداف المسطرة.

#### أولاً: الأدوات الكمية

تهدف هذه الأدوات إلى التأثير في حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك وهذا بغض النظر عن كيفية استعمال هذا الائتمان، وأبرز الأدوات الكمية المستخدمة لأداء هذا الغرض نجد:

#### 1- سعر إعادة الخصم

يقصد بسعر إعادة الخصم الفائدة التي يحصل عليها البنك المركزي نظير إعادة خصمه الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية، وكذلك نظير تقديم القروض للبنوك التجارية باعتباره الملجأ الأخير للإقراض.

ففي حالة التضخم يرفع البنك المركزي معدل إعادة الخصم ليحدّ من قدرة البنوك على التوسع في الائتمان بغية مجابهة الأوضاع التضخمية، ومن ثم يلجأ البنك المركزي إلى سياسة الحدّ من الائتمان لدى البنوك التجارية فيقوم برفع تكلفة

<sup>1</sup> سميّة حاجي، "دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 92.

<sup>2</sup> مصطفى رشدي شبيحة، "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1985، ص 247.

<sup>3</sup> ميادة بلعاش، "أثر الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية (دراسة مقارنة الجزائر-فرنسا)"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك الإسلامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص 141.

الائتمان المتمثلة في معدل الفائدة فترفع تكلفة التمويل، مما يدفع المستثمر أن يمتنع عن الاقتراض. وقد يلجئون إلى استثمار أموالهم في السوق المالي بشرائهم أسهم وسندات، وهكذا تخرج الأموال من فح السيولة فيتقلص حجم الكتلة النقدية وينكمش. أما في حالة إتباع البنك المركزي سياسة توسعية، فإنه يقوم بخفض معدل إعادة الخصم حتى يتيح للبنوك بخصم ما لديها من أوراق تجارية، أو الاقتراض منه للتوسع في منح الائتمان، فيقبل المستثمرون على البنوك التجارية للحصول على المزيد من الائتمان بتكلفة منخفضة<sup>1</sup>.

ويتم تقديم القروض المخصصة من خلال تسهيلات البنك المركزي ويطلق على تلك التسهيلات (نافذة الخصم).

## 2- عمليات السوق المفتوح

تعرف عمليات السوق المفتوحة بأنها تدخل البنك المركزي في السوق المالي من خلال بيع أو شراء الأوراق المالية بصورة عامة والسندات الحكومية بشكل خاص بهدف التأثير على عرض النقود حسب الظروف الاقتصادية، ولهذا فإن البنوك المركزية تحتفظ بكمية كبيرة من الأوراق المالية الحكومية مختلفة الآجال. وتعدّ السوق المفتوحة أهم أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الرأسمالي لأنها تمكن السلطات النقدية من بقاء المبادرة في يدها دائما كما تسمح لها بأن تحقن العملة الوطنية أو أن تمتصها من القاعدة النقدية بالقدر المناسب وفي الوقت المناسب، ولتتمكن من تصحيح الأخطاء من خلال الاستجابات السريعة في اتجاهات عمليات السوق، وبما أن البنوك المركزية تمتلك احتكار توريد أموال البنك المركزي فبإمكانها فرض الشروط التي ترغب ضمنها بتوريد الأموال إلى البنوك التجارية، لسدّ العجز وهي تقوم بذلك عادة عن طريق فرض سعر الفائدة الذي ستطبقه على الأموال المقدمة إلى البنوك، هكذا تحقق عملية السوق المفتوح هدفين في آن واحد، فهي تلبّي الحاجات الإجمالية للبنوك التجارية من أموال البنك المركزي، وتساعد البنك المركزي على تحقيق أهدافه المتعلقة بسعر الفائدة<sup>2</sup>.

فإذا كانت هناك ضغوط تضخمية عالية يلجأ البنك المركزي إلى بيع الأوراق المالية للأفراد والبنوك والمؤسسات بهدف الحد من قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان، أما في حالة الانكماش فإن البنك المركزي يلجأ إلى شراء الأوراق المالية من السوق المفتوح فيؤدي بذلك إلى ضخ السيولة في الاقتصاد، مما يرفع من احتياطات البنوك التجارية ويزيد من قدرتها على التوسع في منح الائتمان.

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسة النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2004، ص ص 121-122.

<sup>2</sup> باري سيجل، مرجع سبق ذكره، ص 250.

## 3- معدل الاحتياطي القانوني

بدأ العمل بالاحتياطي النقدي القانوني كأداة رقابية وكأداة لإدارة السيولة لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1913، وتهدف هذه السياسة إلى إجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بجزء من القيم المدونة في ميزانيتها على شكل نقد مركزي لدى البنك المركزي في حساب غير منتج للفوائد<sup>1</sup>.

فالاحتياطي القانوني أو الإجمالي يجبر البنوك على الاحتفاظ لدى البنك المركزي في حساب غير منتج للفوائد بجزء أدنى من استحقاقاتها الواجبة الأداء، وأحيانا جزء من قروضها الممنوحة، معدل هذا الجزء هو قابل للتغيير وقد يختلف من بلد لآخر، فكلما ارتفع هذا المعدل كلما أصبح مجبرا أكثر بالنسبة للبنوك، وإذا كان هناك ارتفاع في هذا المعدل فإن حاجة البنوك التجارية للنقد المركزي ستزداد، ذلك أنه ينبغي عليها زيادة احتياطياتها لدى البنك المركزي، ويؤدي ذلك إلى تخفيض السيولة المصرفية التي تسبب مشاكل للبنوك لأنها مجبرة على مواجهة التسربات بالنقد المركزي وأمام هذا الوضع تكثف البنوك من اللجوء إلى البنك المركزي عبر السوق النقدي، فإذا كان البنك المركزي قد حدد عبر تدخلاته في السوق النقدي معدلات فائدة مرتفعة فإنه يتوجب عند ذلك توقع ارتفاع تكلفة إعادة التمويل بما أن الاحتياطات الإلزامية لا تنتج أي فائدة فسيترتب عنها خسارة (غير فعلية) للمداخيل أو للأرباح التي كان يفترض أن تتحقق في ظل عدم وجود احتياطات إجبارية، هذا الأمر الأخير يضاف إليه تكلفة إعادة التمويل فيصبح على البنوك تقييد مساهمتها في إصدار النقد، والعكس صحيح<sup>2</sup>.

## ثانيا: الأدوات النوعية للسياسة النقدية

يستخدم البنك المركزي أدوات نوعية للتأثير على اتجاه الائتمان ، ويتم عرض هذه الأدوات كالآتي:

## 1- سياسة تأطير القروض

تهدف هذه السياسة إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني وهي القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، لم تشمل هذه الأداة تحديد المبلغ المتاح للقروض فقط، بل أيضا تقليص الفترة الزمنية للأوراق التجارية الصالحة لإعادة الخصم، ففي ظروف التضخم مثلا تقدم الدولة عن طريق البنك المركزي بمنح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية والتي لم تكن سببا في إحداث التضخم، أما عند زيادة معدل التضخم فيتخذ سياسة تأطير القرض الإجبارية، فيقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأقصى لحجم القروض الممنوعة من طرف البنوك أو تحديد معدل نمو القروض، وعادة ما تكون هذه السياسة مرفقة لبرنامج استقرار الكتلة النقدية، يشمل التقليل من النفقات العمومية

<sup>1</sup> فضيل رايس، "التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر (1989-2010)", أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007-2008، ص 92.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 92.

وتشجيع الادخار وإصدار السندات والقيام بكل الوسائل الكفيلة بتخفيض الكتلة النقدية الفائضة، وتجدد الإشارة إلى أن هذه السياسة لم تحقق الضبط المطلوب للقروض في البلدان التي طبقتها وهذا يعود لما يلي<sup>1</sup>:

- غياب تأثيره على القروض الموجهة للخزينة؛
- عدم رغبة السلطات النقدية بإجراء تقييد كبير لتمويل الاقتصاد؛
- لجوء المشروعات إلى الافتراض فيما بينها أو إلى إصدار سندات دين أو حتى إلى الاقتراض بالنقد الأجنبي.

## 2- السياسة الانتقائية للقروض

ينتهج البنك المركزي سياسة انتقائية تجعل قراراته تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مردودية للاقتصاد الوطني فيقوم بتوجيه القروض إليها، بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات ويمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال منها<sup>2</sup>:

- ✓ إقرار معدل خصم مفضل لهذه القطاعات؛
- ✓ إمكانية إعادة خصم الأوراق التي تتوفر فيها هذه الشروط الضرورية لعدة مرات؛
- ✓ إعادة خصم الأوراق فوق مستوى التدفق؛
- ✓ تعتبر مدة استحقاق القرض ومعدل الفائدة؛
- ✓ التمييز في أسعار الفائدة، حيث تقوم السلطات النقدية بتخفيض أسعار الفائدة على التمويلات المقدمة في المجالات التي تريد الدولة تشجيعها بهدف تخفيض تكاليف إنتاج معين؛
- ✓ وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي، والغرض منه كبح الواردات، ويكون ذلك على النحو التالي:
- قيام البنك المركزي بتحديد الدفعة التي يجب دفعها مقدماً لشراء السلع مما يؤدي إلى هبوط الطلب على الائتمان لشراء السلع من قبل الوحدات الاقتصادية؛
- تحدث فترة سداد القروض الاستهلاكية، فعندما يلجأ البنك المركزي إلى تحديد مدة قصيرة لسداد هذه الديون فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع قيمة القسط الذي يجب دفعه مما يحد من الطلب على القروض الاستهلاكية.

<sup>1</sup> بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 128.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص ص 128-129.

## 3- النسب الدنيا للسيولة

في كثير من الدول تشترط السلطات النقدية على البنك المركزي الاحتفاظ بنسب سيولة تتراوح بين 25% و 40% من الودائع مع اعتبار الودائع تحت الطلب هي العنصر الأساسي فيها وتلجأ السلطات النقدية إلى هذه الأداة لما يكون لدى البنوك التجارية أصول مرتفعة وتتخوف السلطات من الإفراط في القروض<sup>1</sup>.

رغم شيوع الأدوات المباشرة للسياسة النقدية إلا أنها مع الوقت أثبتت عدم فعاليتها فهي من جهة لا تفيد ميزانية البنك المركزي، ومن جهة أخرى متعلقة بالقيود الذي تفرضه على تطور السوق وحقيقة أنها أقل تأثيراً<sup>2</sup>.

## ثالثاً: الأدوات الأخرى للسياسة النقدية

يستخدم البنك المركزي أحياناً إلى جانب الأدوات السالفة الذكر، أدوات أخرى وخاصة في حالة عدم تحقيقه لأهداف السياسة النقدية، أو في حالة رغبته في زيادة فعاليتها.

## 1- الإقناع الأدبي

هو أداة يحاول من خلالها البنك المركزي إقناع البنوك التجارية بإتباعها لسياسة معينة دون الحاجة إلى إصدار تعليمات رسمية أو استخدام أدوات الرقابة القانونية وتتوقف فعالية ونجاعة هذه الطريقة على خبرة ومكانة المصرف المركزي، ومدى تقبل البنوك التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته، ومدى قدرة البنك المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها، وإتباع سياسة مستقلة في إدارته لشؤون التمويل، لذا نجد هذه الوسيلة قد حققت الكثير من أهدافها في الدول المتقدمة<sup>3</sup>.

## 2- التعليمات والتوجيهات المباشرة

كما يقوم البنك المركزي بإصدار توجيهات أو تعليمات وأوامر مباشرة إلى البنوك التجارية، بخصوص الائتمان الذي يمنح للمتعاملين، وبواسطة هذه التعليمات يمكن للبنك المركزي أن يفرض قيوداً على بعض أنواع الائتمان، ومثال ذلك منع البنوك التجارية من منح القروض التي تستعمل في أغراض لا تخدم مصلحة الاقتصاد الوطني، كمنع القروض التي توجه لأغراض المضاربة في السوق العالمية، أو يقوم بتحديد النسبة بين رأسي المال والاحتياطي للبنوك من جهة وحماية أصولها من جهة ثانية، ويلجأ إلى هذا الأسلوب في حالة عدم الاستجابة لأسلوب الإقناع الأدبي<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> سليمان ناصر، "علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة"، مكتب الريام، الجزائر، 2006، ص 136.

<sup>2</sup> فضيل رايس، مرجع سبق ذكره، ص 90.

<sup>3</sup> بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 130.

<sup>4</sup> ميادة بلعاش، مرجع سبق ذكره، ص 130-131.

## 3- التشاور مع البنوك

عند وضع السياسة النقدية والائتمانية يلجأ البنك المركزي إلى أسلوب التشاور مع مسؤولي البنوك التجارية ويدعوهم لحضور الاجتماعات التي تعقد دوريا أو عندما تتطلب الحاجة لذلك، بما يضمن الإدارة الجيدة للنقد<sup>1</sup>.

## 4- الإعلام

ويكون ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بوضع الحقائق والأرقام عن حالة الاقتصاد الوطني أمام الرأي العام كأدلة للأسباب التي جعلته يتبنى سياسة معينة لتوجيه حجم الائتمان، الأمر الذي يجعل البنوك التجارية في موقف لا يمكنها تجاهل آرائه بل الأخذ بها<sup>2</sup>.

من الجدير ذكره في الأخير هو أن الاقتصاد كلما كان متقدما ازداد استخدامه للأدوات الكمية للسياسة النقدية من سياسة سعر إعادة الخصم إلى سياسة السوق المفتوحة إضافة إلى نسبة الاحتياطي القانوني نتيجة توفر سوق مالية ونقدية متقدمة بنيتها الفنية الكاملة وعلاقتها وعمق تواصلها. في حين وعلى العكس مما ذكر آنفا يكون في الدول النامية الاعتماد بشكل كبير على الوسائل الكيفية في السياسة النقدية وذلك على حساب الأدوات الكمية نظرا لعدم وجود سوق مالية ونقدية متقدمة فيها<sup>3</sup>.

## المطلب الثالث: علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مكونات السياسة الاقتصادية، إضافة إلى دورها في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية.

## أولا: مفهوم السياسة الاقتصادية

تعرف على أنها كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف<sup>4</sup>.

كما تعرف السياسة الاقتصادية أيضا بأنها "الإجراءات والأدوات التي يتبعها النظام الاقتصادي في حل المشكلات الاقتصادية"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 131.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 131.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 131.

<sup>4</sup> إبراهيم عبد الله، "مبادئ المالية العامة"، دار الصفاء للطباعة، عمان، الأردن، 2000، ص 20.

<sup>5</sup> ميادة بلعاش، مرجع سبق ذكره، ص 138.

ثانيا: طبيعة العلاقة بين السياسة الاقتصادية والسياسة النقدية

لتوضيح هذه العلاقة والتفصيل فيها يجب التطرق إلى ما يلي:

### 1- وسائل النقد المتاحة ومستوى النشاط الاقتصادي

لقد اتفق علماء الاقتصاد أن التغيرات في المعروض النقدي وأسعار الفائدة يمكن أن يكون لهما آثارا كبيرة على الاقتصاد، حتى وإن اختلفوا حول إمكانية استعمال السياسة النقدية كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوافق مع الأزمات المؤقتة لارتفاع الأسعار، ولقد أشار كينز بأن التغير في المعروض النقدي الموجود لدى الوسطاء الاقتصاديين في أي اقتصاد سوف يؤثر على الطلب، وبواسطة هذا التغير في الطلب يمكن للإصدار النقدي أن يؤثر على المستوى العام للأسعار، وإذا كانت زيادة الطلب تسببت فيها زيادة الإصدار النقدي، فالنتيجة هي زيادة العرض باعتبار الطاقة الإنتاجية لم تستغل أحسن استغلال، ولذلك فالأسعار لا تتأثر بالارتفاع وهذا دليل على عدم وجود علاقة قوية بين التغير في كمية النقود وبين التغير في الأسعار<sup>1</sup>.

إلا أن فريق النقديون يقر بوجود العديد من الآثار للسياسة النقدية بالنسبة للحياة الاقتصادية سواء في الأجل القصير أو الطويل، وهذه التأثيرات يمكن أن تكون ذات علاقة غير مباشرة بين وسائل الدفع المتاحة بمستوى الإنتاج ومستوى الأسعار. وعند زيادة وسائل النقد المتاحة فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة كما أن ذلك سوف يؤدي إلى ظاهرة الاكتناز، وتزداد هذه الظاهرة حدة، ويمكن أن تتواصل حتى في حالة ثبات أسعار الفائدة وبالتالي التغير في كمية النقود هو المؤشر الرئيسي لطلب الإنتاج والأسعار أيضا<sup>2</sup>.

### 2- علاقة السياسة النقدية بسياسة التوازن الاقتصادي

إذا كان الهدف للسياسة النقدية هو تفادي وتخفيف حدة العجز الخارجي، ففي هذه الحالة لا بد أن نستعين بغيرها من السياسات حتى نستطيع تحقيق التوازن وقد يتطلب هذا الأمر تطوير سلوك الوسطاء الاقتصاديين وأيضا تغيير هيكل الجهاز الإنتاجي، وبذلك نجد أن تحقيق إعادة التوازن يعتمد أيضا على أجنحة أخرى للسياسة الاقتصادية، حتى نستطيع هذه السياسة أن تحدد الاستهلاك العام والخاص وتساهم في تصحيح رصيد المعاملات الجارية عن طريق تقييد الواردات، فالسياسة النقدية تستطيع أن تلعب دورا هاما بالنسبة لسياسة التصنيع وذلك باستخدام السياسة التمييزية في منح القروض، فضلا على أنه في استطاعتها المساهمة في تطوير وتقوية القطاعات الديناميكية والأساسية بالنسبة للتصدير، ومن

<sup>1</sup> معيزي قويدر، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2008، ص 77.

<sup>2</sup> صالح مفتاح، "السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى"، مرجع سبق ذكره، ص 4-5.

ناحية أخرى فهي تسمح عن طريق معدل سعر الصرف المرغوب فيه أن تقوي المركز التنافسي للمشروعات الوطنية وتجعل في استطاعتها الوقوف أمام المنافسة العالمية<sup>1</sup>.

### 3- السياسة النقدية ومشكلة التقلبات الاقتصادية

تعتبر مشكلة التقلبات الاقتصادية، من المشكلات الرئيسية التي تواجهها معظم الاقتصاديات وهذه التقلبات في شدتها بين المعتدلة والعميقة أو المدمرة، وكذلك التي أصابت العالم الرأسمالي في الفترة (1929-1933)، والجدير بالذكر أن عدم انتظام هذه التقلبات يصعب استعمال السياسات الاقتصادية لمواجهة الاضطرابات المترتبة عنها، وبالرغم من أن مسألة انتظام الدورات الاقتصادية تبقى مسألة معقدة لكن أشباهها قد تتكرر بشكل دوري، وباستقراء التاريخ النقدي يمكن الحكم على أنه هناك علاقة وثيقة بين النقود والواردات الاقتصادية، فقد اقترن الانكماش والتوسع في الكثير من الأزمات بزيادة النمو الاقتصادي أو انخفاضه، ولذلك يرى الكثير من الاقتصاديين بأن السياسة النقدية يمكنها أن تكون مصدراً أساسياً للاستقرار الاقتصادي، وتمنع النقود من أن تكون مصدراً للاضطرابات الاقتصادية، كما يمكن أن تستخدم السياسة النقدية لمواجهة الاضطرابات الرئيسية التي يتعرض لها النظام الاقتصادي من مصادر أخرى<sup>2</sup>.

#### المبحث الثالث: فعالية السياسة النقدية وقنوات انتقالها

هناك عدة مقومات وشروط لنجاح السياسة النقدية في أي دولة واثبات فعاليتها، كما تختلف هذه الفعالية في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، وأثر السياسة النقدية ينتقل عبر قنوات مختلفة.

#### المطلب الأول: شروط نجاعة السياسة النقدية:

إن نجاح السياسة النقدية في أي دولة وفي أي نظام اقتصادي، إنما يتوقف على مجموعة من الشروط أهمها<sup>3</sup>:

**أولاً: توافر نظام معلوماتي فعال:** إذ تؤثر السياسة النقدية في جميع الأسواق من خلال تأثيرها على كمية النقود، ومن هذا المنطلق يجب على مصممي السياسة النقدية امتلاك معرفة شاملة وتفصيلية عن وضع الاقتصاد في مختلف أسواقه وطبيعة إختلالاته وإمكانياته؛

**ثانياً:** حالة نشاط السوق الموازي، إذ كلما قل نشاط هذا السوق كلما أمكن التحكم في الاقتصاد وبالتالي تفعيل السياسة النقدية؛

**ثالثاً:** تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة نظراً لتعارض الكثير من الأهداف المسطرة، فكلما كان الهدف واضحاً ومحدداً كلما زاد ذلك من فعالية السياسة النقدية؛

<sup>1</sup> ميادة بلعاش، مرجع سبق ذكره، ص 139-140.

<sup>2</sup> معيزي قويدر، مرجع سبق ذكره، ص 78.

<sup>3</sup> بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 133.

**رابعاً:** هيكل النشاط الاقتصادي، مكانة القطاع العام والخاص، سياسة الحكومة، اتجاه المؤسسات الإنتاجية، حجم التجارة الخارجية في السوق العالمية وبالتالي حرية التجارة الخارجية ومرونة الأسعار؛

**خامساً:** مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي تحدث على المتغيرات الاقتصادية، لاسيما النقدية منها؛

**سادساً:** نظام سعر الصرف: إذ تحقق السياسة النقدية فعاليتها في اقتصاد ذو سعر صرف مرن أكثر من اقتصاد ذو سعر صرف ثابت؛

**سابعاً:** درجة الوعي الادخاري والمصرفي لمختلف الأعوان الاقتصادية؛

**ثامناً:** سياسة الاستثمار، مناخ الاستثمار، تدفق رؤوس الأموال، التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب، مدى حساسية الاستثمار لسعر الفائدة؛

**عاشراً:** مدى استقلالية البنك المركزي عن الحكومة حيث كلما تحقق ذلك للسلطة النقدية كلما أمكن للسياسة النقدية العمل باستقلالية، مما يمكنها من تحقيق نجاعتها وفعاليتها.

### المطلب الثاني: فعالية السياسة النقدية في الدول الرأسمالية المتقدمة وعوائقها في الدول النامية

سيتم فيم يلي التطرق إلى فعالية السياسة النقدية في الدول الرأسمالية المتقدمة، وعرض أسباب ضعف فعاليتها في الدول النامية.

#### أولاً: فعالية السياسة النقدية في الدول الرأسمالية المتقدمة

تتبلور السياسة النقدية في الاقتصاديات الرأسمالية في استخدام الأدوات الكمية والخاصة للتأثير على عرض النقود، وبالتالي على الائتمان، ويعتمد نجاحها على التعاون التام والثقة المتبادلة بين البنوك المركزية والبنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المالية من ناحية، ومن ناحية أخرى يعتمد على وجود أسواق مالية ونقدية منتظمة ومتقدمة، وبالتالي يؤدي تجاوب البنوك التجارية والمؤسسات المالية مع البنك المركزي إلى تحقيق الأهداف المرسومة للسياسة النقدية، وبالتالي زيادة فعالية السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي<sup>1</sup>. ويؤدي وجود سوق نقدية كاملة ومنتظمة تتعامل في قبول وخصم الأوراق التجارية قصيرة الأجل إلى زيادة فعالية سعر الخصم في التأثير على الائتمان عن طريق ما يحدثه من أثر على تكلفة خصم الأوراق التجارية الذي يمثل ائتمان قصير الأجل، كذلك يؤدي وجود سوق مالية كبيرة مرنة تتعامل مع الأوراق المالية إلى زيادة فعالية عمليات السوق المفتوحة في التأثير على الائتمان، ومن ثم عرض النقود عن طريق البنك المركزي عندما يدخل مشترياً أو بائعاً لهذه الأوراق في السوق<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> جميلة وجدي، "السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014)"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015-2016، ص 46.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 46.

وإذا أضفنا إلى ذلك أن النقود المصرفية تمثل الجزء الأكبر والهام من كمية النقود المتداولة وبالتالي من عرض النقود في هذه الدول لتبين لنا أن تغير نسبة الاحتياطي والسيولة يكون لها دور فعال في التأثير على عرض النقود<sup>1</sup>.

### ثانياً: عوائق فعالية السياسة النقدية في الدول النامية

عند معاينة عناصر السياسة النقدية في الدول النامية، نجد أن هذه الدول تفتقر إلى مقومات وعوامل نجاح هذه السياسة، والأسباب المؤدية إلى هذا الضعف نذكر منها الآتي<sup>2</sup>:

- 1- عدم وجود أسواق نقدية ومالية منظمة، وفي حالة وجودها فهي تتميز بضيق في نطاقها وهذا ما يؤدي إلى ضعف فعالية سياسة معدل إعادة الخصم واستحالة تطبيق سياسة السوق المفتوحة؛
- 2- ضعف الدور الذي يقوم به البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية من شأنه أن يحول دون قيام البنوك التجارية بأي دور فعال في التأثير على النشاط الاقتصادي؛
- 3- تتجه البنوك التجارية في الدول النامية إلى تقديم القروض لتمويل قطاع التجارة (تمويل قصير الأجل) مقارنة بالتمويل المقدم لتمويل القطاع الإنتاجي (تمويل طويل الأجل) الذي يعتبر أحد دعائم التنمية الاقتصادية؛
- 4- ضعف الوعي النقدي والمصرفي، حيث يتجه الأفراد في الدول النامية إلى الاحتفاظ بأموالهم في شكل سيولة وليست ودائع أو أوراق مالية، الأمر الذي يقلل من دور البنوك التجارية لهذه الدول مقارنة بالدول المتقدمة؛
- 5- ضآلة مرونة الاستثمارات للتغيرات التي تحدث لأسعار الفائدة بسبب ارتفاع درجة المخاطر وانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال، ولذلك فإن أي محاولة لزيادة الاستثمار يستلزم تخفيض كبير لسعر الفائدة؛
- 6- عدم وجود استقرار في المناخ السياسي، وتقلب في موازين مدفوعات تلك الدول والأنظمة الضريبية مما يشجع على الاستثمار الأجنبي وبالتالي عدم تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية؛
- 7- يتم التداول النقدي في الدول النامية على أساس النقود المادية خاصة الورقية، أما النقود المصرفية فمازال دورها محدوداً كأداة لتسوية المدفوعات باستثناء تلك المعاملات التي تتم بين المؤسسات؛
- 8- انخفاض مستوى الدخل وانتشار عادة الاكتناز وعدم انتشار البنوك والمؤسسات المالية في مختلف أرجاء الوطن.

### المطلب الثالث: قنوات انتقال السياسة النقدية

يمكن أن ينتقل أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي من خلال ما يعرف بقنوات السياسة النقدية التي يبلغ بها أثر أدوات السياسة النقدية إلى الهدف النهائي.

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 46.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، "السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي - تحليل كلي -"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص ص

## أولاً: قناة سعر الفائدة

يمكن توضيح مفهوم قناة سعر الفائدة، على أنها قناة الإبلاغ عن الطريق الذي من خلاله يبلغ أثر السياسة النقدية إلى الهدف النهائي، تبعاً لاختيار الهدف الوسيط<sup>1</sup>.

تعتبر قناة سعر الفائدة القناة التقليدية، لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو، حيث حسب وجهة نظر كينزية، فإن السياسة النقدية التوسعية تؤكد انخفاضاً في معدلات الفائدة الحقيقية، وهذا ما يحفز الاستثمار الذي يدفع النمو، وتحفيز الاستثمار عندما لا يكون تمويلها (التكلفة مرتفعة) يتعلق بالمؤسسات التي تجد المشاريع مريحة في المستقبل عندما لا يكون تمويلها باهظاً، وهذا ينطبق أيضاً على العائلات التي تتزايد مقدرتها على الاقتراض لانجاز مشاريعهم خاصة العقارية منها. لقد كان معدل الفائدة محل جدل كبير وخاصة فعاليته، لكون التضخم مشكلة كبرى بالنسبة للاقتصاديات الرأسمالية، حيث يجد البنك المركزي صعوبة في إدارة سياسة نقدية توسعية، بوجود 5% إلى 10% من ارتفاع الأسعار. وفي حالة فشل السياسة فإن الحد من هذا الارتفاع ينتج عنه انخفاض النشاط الاقتصادي، مما يجعل السياسة النقدية قادرة على مواجهة الانكماش الاقتصادي<sup>2</sup>.

## ثانياً: قنوات الأسعار

من بين قنوات الانتقال للسياسة النقدية، نجد معدلات الصرف أسعار الأسهم، حيث تعتبر قناة سعر الصرف أحد أهم أنواع انتقال أثر السياسة النقدية، خاصة في الاقتصاديات التي تتميز بدرجة كبيرة من الانفتاح العالمي، فنجد أن تفسير التغيرات الكبيرة في سعر الفائدة، إضافة إلى التغيرات في العرض النقدي يخفض سعر العملة المحلية، وينجم على التوسع النقدي ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية، والذي يكون مصحوباً بارتفاع أسعار الصرف. وبالتالي فهي تنقل أثر السياسة النقدية إلى الطلب الكلي من خلال الصادرات، ومن ثم إلى الإنتاج الكلي<sup>3</sup>.

## ثالثاً: قنوات القرض

تشجع السياسة النقدية البنوك على الإقراض، وتزيد الاحتياطات غير المقرضة للبنوك من جهة أخرى، وهذا بالنظر إلى مضاعف القرض الذي سيدفعها للإقراض أكثر، كذلك انخفاض المعدلات يقلل مشاكل الخطر المعنوي والانتقاء الموجه إلى تحريك وترشيد القرض وهو المفهوم الذي قدمه كل من (Weyn, Stiglitis) هذا المفهوم يشير إلى أن البنوك توزع قروضاً قليلة، عندما لا ترغب المؤسسات والعائلات في الحصول عليها بالشروط المطبقة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> سمية حاجي، مرجع سبق ذكره، ص 91.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 92.

<sup>3</sup> أحمد أبو الفتوح الناقية، "المدخل الكمي لآلية تأثير السياسة النقدية وقنوات التأثير المقترحة -تقييم ونقد-"، مجلة آفاق جديدة، مصر، أبريل 1995، ص 121.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 116.

## خلاصة الفصل الثاني

تم في هذا الفصل التطرق إلى السياسة النقدية من الناحية النظرية، كونها تمثل جانبا مهما من السياسة الاقتصادية فضلا على أنها وسيلة تدخل مباشرة في النشاط الاقتصادي، تستخدمها السلطة النقدية لضبط عرض النقود بما يتلاءم ومتطلبات النشاط الاقتصادي.

فالسياسة النقدية تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في الأهداف النهائية من تحقيق استقرار في مستوى الأسعار، تحقيق معدل عال من النمو، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والتوظيف الكامل، ولتنفيذ السياسة النقدية وإبراز فعاليتها يجب استخدام مجموعة من الأدوات، منها أدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة وفي حال عدم نجاحها تلجأ إلى استخدام أدوات أخرى.

## الفصل الثالث

دراسة تحليلية لأثر تغيرات أسعار

النفط على السياسة النقدية في

الجزائر خلال الفترة من (2000-2000-

2017)

## تمهيد

ظهر النفط على الساحة الدولية باعتباره مصدرا للطاقة له من المزايا ما أهله لاحتلال المرتبة الأولى ضمن ترتيب مصادر الطاقة، ولأن الجزائر من الدول العربية التي تمتلك ثروة معتبرة من النفط فقد اعتمدت عليه وعلى مداخيله للنهوض باقتصادها وتطويره، الأمر الذي ينعكس على سياستها الاقتصادية ككل وعلى سياستها النقدية بصورة خاصة، حيث ترتبط هذه الأخيرة بأسعار النفط فأخذت تتفاعل مع التغيرات التي تحدث في أسعاره، ولقد اختلفت السياسة النقدية المنتهجة في فترات انتعاش أسعار النفط من حيث الأدوات والأهداف عن تلك المعتمدة في فترات تراجع أسعاره. وللوقوف بنوع من التفصيل على تطور السياسة النقدية في الجزائر وتأثير التقلبات الحاصلة في أسعار النفط، سيتم في هذا الفصل التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع قطاع المحروقات في الجزائر.

المبحث الثاني: تطور السياسة النقدية في الجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط للفترة (2000-2017).

المبحث الثالث: نتائج السياسة النقدية في الجزائر، معوقاتهما، وآليات الحكومة لدعمها.

### المبحث الأول: واقع قطاع المحروقات في الجزائر

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى أهم المحطات التاريخية التي مرّ بها قطاع المحروقات في الجزائر، إمكانيات الجزائر من الثروة النفطية، ومدى أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري.

### المطلب الأول: المرجعية التاريخية لقطاع النفط في الجزائر

مرّ النفط منذ اكتشافه أول مرة في الجزائر سنة 1915 من طرف فرنسا إلى غاية تأميمه من طرف السلطات الجزائرية بعدة محطات تاريخية، سيتم إيجازها فيما يلي:

### أولاً: نفط الجزائر قبل الاستقلال

إن النفط في الجزائر موجود جيولوجيا منذ القدم وتمت ملاحظته على الطبيعة من قبل الفينيقيين، الرومان، العرب والأتراك، إلا أن بداية الاستغلال الصناعي للنفط في الجزائر كانت مع بداية القرن العشرين، ففي شمال البلاد ظهرت مؤشرات نفطية على سطح الأرض مثل بئر تليوانت (جنوب غرب غليزان) الذي تم اكتشافه سنة 1915، إضافة إلى واد قطرين (جنوب سور الغزلان)، وقد كانت سنة 1956 هي بداية الإنتاج الفعلي للنفط في الجزائر، إذ بلغ إنتاج واد قطرين (بئر بترولية) ما يعادل 308.7 ألف طن خلال الفترة (1949-1956)<sup>1</sup>.

وبعد الحرب العالمية الثانية برزت أهمية النفط كمصدر أساسي واستراتيجي من مصادر الطاقة ما جعل فرنسا تسعى إلى استغلال الثروة البترولية في الجزائر، فتولت الشركة الفرنسية للبترول CFPA، الشركة الوطنية للبترول SNREPAL، وشركة التنقيب واستغلال البترول في الصحراء CREPS مهام التنقيب عن آبار نفطية خاضعة للسيطرة الفرنسية، وفي يناير 1956 تم اكتشاف حقل علجية كأول بئر بترولية هامة في الصحراء، وفي جوان 1956 تم اكتشاف حقل حاسي مسعود أكبر الحقول البترولية في الجزائر، وفي نوفمبر 1956 تم اكتشاف حقل حاسي الرمل للغاز الطبيعي بطاقة إنتاجية أولية قدرت بمليون متر مكعب، وقد شجعت هذه الاكتشافات الحكومة الفرنسية على إعداد تشريع أكثر ملائمة لتأمين استغلال الصحراء على أفضل وجه، ف جاء قانون البترول الصحراوي في نوفمبر 1958 يشجع رؤوس الأموال الخاصة سواء كانت أجنبية أم فرنسية للاستثمار في الميدان البترولي في الجزائر<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> سمية موري، مرجع سبق ذكره، ص 139.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص ص 139-140.

## 1- اتفاقية ايفيان 1962

تمثلت أهم المسائل التي تضمنتها اتفاقية ايفيان في التالي<sup>1</sup>:

- إبقاء النصوص المتعلقة بقانون البترول الصحراوي، وعليه فإن جميع عقود امتيازات النفط وإنتاجه تبقى خاضعة لأحكامه، مهما كانت الطبيعة القانونية لتلك العقود؛
- تعهد فرنسا للجزائر في إطار السيادة الكاملة للجزائر على الصحراء بمواصلة الجهود مع استثمار ثروات الصحراء عن طريق "الهيئة الصحراوية" على أن تكون نفقات الاستثمار مناصفة بين البلدين؛
- اعتماد عملة الفرنك الفرنسي في تسديد قيمة صادرات النفط إلى فرنسا؛
- إشراف هيئة تحكيم دولية على الفصل في المنازعات التي قد تنور بين الحكومة الجزائرية وشركات النفط العاملة في الصحراء الجزائرية.

إلا أن هذه الاتفاقية لم تحمل معها الجديد، لأن السيطرة الوطنية على الثروات لم تتحقق بعد.

### ثانيا: نفط الجزائر بعد الاستقلال

تميزت هذه الفترة بإبرام عدة اتفاقيات، وإصدار عدة قوانين من أجل ترقية قطاع المحروقات بصفة عامة، والاهتمام بالنفط وتطويره بشكل خاص، ويمكن التطرق إلى ذلك كما يلي:

## 1- تأسيس شركة سونطراك

للدخول بشكل واسع في ميدان المحروقات، لم تكتفي الحكومة الجزائرية بالاعتراض على الإطار القانوني الموروث من اتفاقية ايفيان، وإنما كان من الضروري التفكير بجدية في إنشاء أداة فعالة من شأنها إدماج هذا النشاط (قطاع المحروقات) في الاقتصاد الوطني.

قررت 16 شركة من شركات البترول الأجنبية في عام 1963 العاملة في الجزائر أن تنشئ خط أنابيب جديد ينقل البترول من حقوله في الصحراء (حوض الحمراء) إلى أرزيو الساحلية غرب مدينة وهران، فبادرت الجزائر بعد سوء التفاهم الذي حدث بينها وبين الشركات الأجنبية باتخاذ قرار جذري يهدف إلى القيام بنفسها وعلى مسؤوليتها بإنشاء خط الأنابيب هذا على أن تملكه ملكية تامة، و تتولى بنفسها إدارته و تشغيله، و من أجل تنفيذ هذا القرار و العمل على تطبيق البنود الأخرى في السياسة البترولية و الغازية الجزائرية قررت الحكومة في 31-12-1963 تأسيس الشركة الوطنية لنقل و تسويق المحروقات "سونطراك" لتكون بمثابة الجهاز الوطني الذي يتولى سياستها في ميدان المحروقات، و قد انحصر

<sup>1</sup> حسين عبد الله، "مستقبل النفط العربي"، مرجع سبق ذكره، ص 122.

نشاطها في البداية في نقل و تسويق المحروقات فقط، ليتطور تدريجيا و يشمل جميع الصناعة النفطية الجزائرية و ذلك في وقت قياسي مقارنة بما وصلت إليه اليوم إذ أصبحت من أكبر الشركات النفطية في العالم<sup>1</sup>.

### 2- اتفاق جويلية 1965

لقد مثلت هذه الاتفاقية تعاون جزائري فرنسي، ويعتبر الأول من نوعه، تم إمضاء هذا الاتفاق في 1965/07/29 يسمى "اتفاق الجزائر"، ويشمل هذا الاتفاق ما يلي<sup>2</sup>:

- تغيير معدل الضريبة المباشرة من 50% المثبت في قانون البترول الصحراوي إلى 53% (بخصوص السنوات 1965، 1966، 1967) ثم إلى 54% ابتداء من سنة 1968 إلى غاية عملية التأميم سنة 1971؛
- التزام فرنسا بالمساهمة في التطوير الصناعي بالجزائر وزيادة استثمارات الشركات في عمليات التنقيب والبحث؛
- إلغاء نسب الاستهلاك ووضع نظام جديد يتوافق مع ما هو معمول به في الدول المنتجة؛
- رفع حصة الجزائر إلى النصف في شركة (S.NRIBAL) الفرنسية مع تعيين رئيس للشركة من الجزائر، إضافة إلى التنازل عن الحصة الخاصة بالشركة في معمل تكرير البترول بالجزائر بنسبة 10%؛
- استخدام نظام المشاركة التعاونية الجزائرية الفرنسية.

### 3- تأميم المحروقات

لقد شهدت الصناعة البترولية أولى عمليات التأميم عندما قامت المكسيك بتأميم بترولها عام 1929، تلتها إيران عندما قامت حكومة الدكتور مصدق بتأميم البترول سنة 1951، وبعد ذلك كان يجب الانتظار عشرين سنة حتى تستطيع دولة أخرى وهي الجزائر من تأميم الشركات البترولية العاملة في أراضيها عام 1971.

إن النهج الاشتراكي الذي اتبعته الجزائر منذ استقلالها كان عاملا مساعدا لقرارات التأميم حيث أن الأهداف الاشتراكية لا يمكن بلوغها إلا عن طريق تأميم وسائل الإنتاج والتوزيع العادل للثروة، وهو ما نص عليه مؤتمر طرابلس 1962، حيث أكد على ضرورة تأميم كامل للثروات المنجمية ومنها المحروقات وهذا بالرغم من أن اتفاقية ايفيان أعطت ضمانات واسعة للشركات البترولية الفرنسية، التي تلزم الجزائر بحفظ حقوق الشركات الأجنبية و بنفس الشروط التي تعاقدت بها مع فرنسا، بما فيها النظام الجبائي المطبق على هذه الشركات و الذي لم يعد يتماشى مع مصالح الجزائر وبالتالي ضرورة تغييره<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> حاج قويدر عبد الهادي، "الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري (1969-1986)", مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارة و التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2012، ص ص 34-34.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص ص 35-36.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص ص 36-37.

#### 4- السياسة الجزائرية البترولية بعد التأميم

ارتبط مفهوم استعادة السيادة على الثروات الطبيعية في الجزائر بمفهوم التحرير و الاستقلال، ومن هنا كانت الموضوعات الأساسية المتعلقة بالبترول ذات طابع سياسي، فكان التأكيد على مبدأ السيادة الكاملة على الثروات الوطنية وإعادة تقييمها مبدأ دستوري أقرته الجزائر في كل دساتيرها: من دستور 1976 في المادة -25- منه التي تنص على "حق الدولة في ممارسة سيادتها على مجموع ترابها الوطني والمجال الجوي والإقليم البحري ويشمل ذلك الموارد الطبيعية في باطن الأرض"، وأكدها الميثاق الوطني ثم دستور 1989، وكذلك الدستور الحالي 1996 في المادة -17- التي تنص "على أن الملكية العامة هي ملك المجموعات الوطنية، وتشمل باطن الأرض والمناجم والموارد الطبيعية للطاقة، والثروات المعدنية الطبيعية والحية في مختلف مناطق الأملاك الوطنية البحرية والمياه والغابات"<sup>1</sup>.

#### المطلب الثاني: الإمكانيات النفطية للجزائر

تمتلك الجزائر إمكانيات نفطية هامة، أهلتها إلى أن تحتل وزنا مهما في السوق النفطية العالمية، باعتبارها دولة منتجة ومصدرة للنفط، وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال معرفة احتياطات الجزائر من النفط، إنتاجه واستهلاكه.

#### أولا: احتياطي النفط في الجزائر

تزخر الجزائر باحتياطي هام من النفط، هذا ما جعلها تحتل المرتبة الرابعة إفريقيا بعد كل من ليبيا ونيجيريا، و المرتبة السابعة عشر عالميا من حيث الاحتياطي النفطي، و الجدول التالي يوضح تطور احتياطي النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2001-2016).

الجدول رقم (3-1): تطور احتياطي النفط الجزائري خلال الفترة الممتدة من (2001-2015).

الوحدة: ألف برميل.

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاحتياطي	11.3	11.3	11.8	11.8	12.3	12.3	12.3	12.2
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الاحتياطي	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2

OPEC Annual Statistical Bulletin, 2005, p 19.

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

OPEC Annual Review of World Energy, 2005.

OPEC Annual Statistical Bulletin, 2016, p 22.

OPEC Annual Statistical rapport, 2017, p8.

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 39.

## الفصل الثالث دراسة تحليلية لأثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2017)

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن احتياطي النفط في الجزائر تميز بالاستقرار طيلة فترة الدراسة تقريبا، حيث في الفترة الممتدة من (2001-2002) كانت قيمة الاحتياطي تقدر ب 11.3 ألف مليون برميل، وبقيمة 11.8 ألف مليون برميل خلال الفترة الممتدة من (2003-2004)، ثم بقيمة 12.3 ألف مليون برميل مابين (2005-2007)، ليستقر أخيرا على قيمة 12.2 ألف مليون برميل مابين الفترة الممتدة من (2008-2016).

### ثانيا: إنتاج النفط في الجزائر

تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة للنفط في العالم، فهي تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا والمرتبة الثامنة عشر في العالم من حيث الطاقة الإنتاجية، هذا ما جعل لها مكانة فاعلة في السوق العالمية للنفط، وقد تطور إنتاج النفط في الجزائر نتيجة الجهود المبذولة في الاكتشافات والبحث والتنقيب، و الجدول الموالي يوضح تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2001-2016).

الجدول رقم (3-2): تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2001-2016).

الوحدة: ألف برميل يوميا.

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الإنتاج	1562	1681	1852	1921	1990	1973	1992	1969
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإنتاج	1775	1689	1642	1537	1485	1525	1157.1	1146

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

BP Statistical review of world energy, 2015.

OPEC, Annual Statistical rapport, 2016, p 28.

OPEC, Annual Statistical rapport, 2017, p28.

من خلال معطيات الجدول أعلاه، يلاحظ أن الإنتاج دخل في فترة نمو وهذا في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2015، لكنه عرف تراجعا كبيرا خلال الفترة الممتدة من (2005-2016) حيث بلغ سنة 2005 قيمة 1990 ألف برميل يوميا، وقد وصل سنة 2010 ما قيمته 1689 ألف برميل يوميا، أما سنة 2016 فقد بلغ إنتاج النفط في الجزائر 1146 ألف برميل يوميا، ويعود هذا الانخفاض أساسا إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط الناتج عن التزامات الجزائر مع منظمة الأوبك القاضية بخفض الإنتاج لمواجهة تدهور الأسعار.

### ثالثا: استهلاك النفط في الجزائر

من خلال الجدول الموالي سيتم تتبع تطور استهلاك النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى سنة 2016.

الجدول رقم (3-3): تطور استهلاك النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2005-2016).

الوحدة: ألف برميل يوميا

السنة	2005	2010	2012	2013	2014	2015	2016
الاستهلاك	249	327	420.3	416.2	416.4	431.5	417.9

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

BP, Statalcal Review of world, London, 2016, p 9.

OPEC, Annual Statalcal rapport, 2017, p66.

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن استهلاك النفط في الجزائر سجل ارتفاعا مستمرا خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى غاية سنة 2010، حيث انتقل الاستهلاك من 249 ألف برميل يوميا سنة 2005، إلى 327 ألف برميل يوميا سنة 2010، ثم ارتفع سنة 2012 ليصل 420.3 ألف برميل، ثم شهد انخفاضا طفيفا سنتي 2013 و2014 ليبلغ 416.2 و416.4 ألف برميل يوميا على التوالي، أما عن سنة 2015 فقد شهد استهلاك النفط في الجزائر ارتفاعا ليبلغ 431.5 ألف برميل يوميا، ويفسر هذا الارتفاع في حجم الاستهلاك باعتماد الجزائر الكبير على النفط. ليعود للانخفاض مجددا سنة 2016.

### المطلب الثالث: الأهمية الإستراتيجية للنفط في الاقتصاد الجزائري

سيتم التطرق ضمن هذا المطلب إلى الأهمية التي يكتسيها الذهب الأسود في الاقتصاد الجزائري، وكذلك للتحديات التي تواجه مستقبل هذا المورد في الجزائر.

#### أولا: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري

يكتسي النفط أهمية بالغة في الاقتصاد الجزائري، كونه يتمتع بمزايا عديدة، فالنفط سلعة إستراتيجية لها أهميتها، كما يعد أهم عناصر التقدير الاستراتيجي للدول، إذ تستند عليه هذه الأخيرة وهذا من خلال تحقيقه لعدة فوائد<sup>1</sup>:

- 1- توسيع قاعدة التشابك القطاعي بين قطاعات الاقتصاد الوطني، من خلال إقامة علاقات مع العديد من المشروعات، تكرير النفط، الأسمدة، الكهرباء، توفير الوقود؛
- 2- تأمين فرص عمل لأيدي وطنية؛
- 3- خلق وتكوين فرد مؤهل؛
- 4- تأمين إيرادات من القطاع الأجنبي؛

<sup>1</sup> نبيل بوفليح، "دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2014، ص 219.

5- النفط يتمتع بالقدرة على تأمين الطاقة اللازمة لتشغيل الآلات التي تتجسد فيها تكنولوجيا الصناعات المتطورة التي يستوردها العالم بكثافة؛

6- تعتبر صناعة النفط ومشتقاته من الصناعات الحديثة وتقدر عدد المنتجات المتفرعة عنها بأكثر من 80 ألف منتج، كالبلستيك والألياف الصناعية والمطاط الصناعي، المبيدات الحشرية والأسمدة، الدهانات والأدوية، والملونات... الخ. بالإضافة إلى ذلك فإن الاقتصاد الجزائري له اعتماد مطلق على قطاع المحروقات إذ أنه يمثل حوالي ثلثي الإنتاج المحلي والدخل القومي مصدرها إنتاج المحروقات من نفط وغاز طبيعي، والثلث الأخير في معظمه هو دخل غير مباشر للمحروقات، إضافة لكون أكثر من 60% من الإيرادات المحلية للميزانية العامة مصدرها البترول والغاز.

### ثانيا: التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر

يعتبر الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات الريعية نظرا لاعتماده الكلي على قطاع المحروقات، ما يجعله اقتصادا هشاً دائماً يتعرض للصدمات والاضطرابات المالية، وتواجه الجزائر في إنتاج النفط عدة تحديات نذكر منها:

- 1- النفط مادة ناضبة، وبالتالي لا بد من الاستثمار في الطاقات البديلة والمتجددة؛
- 2- ضريبة الكربون هي ضريبة تعتمد دول الاتحاد الأوروبي فرضها على استهلاك الوقود العضوي (بتترول-فحم) بغرض الحد من الاستهلاك من هذا الوقود، وكذلك استخدام حصيلة هذه الضريبة في معالجة آثار تلوث البيئة بغاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن استخدام هذا الوقود، حيث أن الداعين إلى هذه الضريبة يرون ارتفاع درجة حرارة الجو شأنه شأن تلوث البيئة إنما هو كلفة خارجية يتحملها المجتمع نتيجة لحرق الوقود والكربون، وقد تم تجاهل هذه التكلفة حتى الآن عند تقرير سعر البترول، وغيره من الوقود الكربوني لأن كل من المنتج والمستهلك لم تقع عليه مسؤولية الضرر البيئي، وإنما تفرض ضريبة على السلعة ما يؤدي إلى ارتفاع ثمنها، هذا الارتفاع في الثمن يؤدي إلى انكماش الكمية المطلوبة من السلعة وكذلك من السلع الأخرى المكملة لها، ومن الطبيعي أن ارتفاع ثمن سلعة ما سبب فرض الضرائب عليها ما يدفع المستهلكين إلى تخفيض طلبهم من هذه السلعة أو إيجاد بدائل لها أو إتباع الأسلوبين معا، وتكون المحصلة النهائية انخفاض الطلب على السلعة، وكذلك الحال بالنسبة للبترول<sup>1</sup>؛

3- لقد أصبحت عمليات الاندماج بين الشركات المتعددة الجنسيات مسألة لا فتة لأنها تسير بوتيرة متسارعة لا مثيل لها وأوضحت في الوقت ذاته إحدى الاستراتيجيات المهمة التي تطبقها الشركات من أجل الحصول على حصة أكبر في

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 220.

## الفصل الثالث دراسة تحليلية لأثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2017)

السوق، وكذلك تكوين اتحادات إستراتيجية مع شركات أجنبية أخرى بهدف الحصول على إنتاج ذي تقنية عالية وبكلفة منخفضة، مما يمكّنها من الحصول على إيرادات أعلى ومن ثم السيطرة على الاقتصاد العالمي<sup>1</sup>.

**المبحث الثاني: تطور السياسة النقدية في الجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط للفترة الممتدة من (2000-2017)**

ظهرت السياسة النقدية في الجزائر منذ صدور قانون النقد والقرض 90-10 بعد أن كانت مغيبة تماما قبل صدور هذا القانون، وانطلق التطبيق الفعلي لها مع بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي للفترة (1994-1998)، وبالتالي أصبحت سياسة لها أدواتها وأهداف تسعى إلى تحقيقها، ومن هذا المنطلق سيتم تتبع تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة من (2000-2017) بناء على تغيرات أسعار النفط في الأسواق الدولية.

### المطلب الأول: السياسة النقدية في الجزائر

السياسة النقدية هي موقف الدولة تجاه النظام النقدي للمجتمع الذي تحكمه، فالبنك المركزي هو الجهة المسؤولة عن وضع وتنفيذ السياسة النقدية، وهذا من أجل المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي في الجزائر، وهذا ما عززته بالأمر 26-08-2003 المتعلق بقانون النقد والقرض، الذي ينص على "تتمثل مهمة البنك المركزي في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي"<sup>2</sup>.

ولهذا الغرض فإن بنك الجزائر يكلف بتنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القروض وتنظيم السيولة، ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته، كما هو مكلف بإدارة السياسة الاحترازية الكلية. فمنذ سنة 2010 أصبح لبنك الجزائر تفويضا صريحا للاستقرار النقدي والمالي<sup>3</sup>.

ولدراسة السياسة النقدية وجب تتبع تطور الكتلة النقدية ومكوناتها، وكذلك تتبع تطور أهم مقابلاتها، فوظيفة الإصدار النقدي في الجزائر من مسؤوليات بنك الجزائر طبقا لنص المادة 04 من قانون النقد والقرض، هذا وأن حجم الإصدار يتوقف على النشاط الاقتصادي وعلى طبيعة السياسة النقدية المنتهجة، ويتم تغطية كل إصدار نقدي في الجزائر بمقابل.

<sup>1</sup> عجلان العياشي، "تحليل وتقييم فعالية الحسابات الخاصة في تعزيز قدرات التمويل العمومي المستخدم للتنمية بالجزائر للفترة 2000-2012، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي لتقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، الجزائر، 2012، ص 130.

<sup>2</sup> بنك الجزائر، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، 2013، ص 184.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 185.

## الفصل الثالث دراسة تحليلية لأثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2017)

أولاً: تطور الكتلة النقدية في الجزائر:

تتكون الكتلة النقدية في الجزائر بمفهومها الواسع M2 من المتاحات النقدية المعبر عنها بالمجمع M1، وأشباه النقود التي تتم إدارتها من طرف النظام البنكي والحزينة العمومية. وسيتم استعراض تطور الكتلة النقدية في الجزائر بناء على تطور وتغير أسعار النفط في الأسواق الدولية، والجدول الموالي يوضح تطور أسعار النفط للفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2017.

الجدول رقم (3-4): تطور أسعار النفط للفترة من (2000-2017).

الوحدة: دولار للبرميل

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سعر البرميل	28.5	24.8	25.5	29.03	38.66	54.60	65.70	74.80	99.20
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
سعر البرميل	62.20	80.20	112.90	111.00	109.50	111.20	49.49	45.00	53.97

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

Banque d'Algérie, évaluation économique et monétaire en Algérie, les rapports de 2002,2007, 2010, 2014, 2015,2016, 2017,2018.

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن سعر البرميل من النفط في تطور وتغير خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2017، حيث شهد ارتفاعا مستمرا خلال الفترة الممتدة من (2000-2008)، فقد بلغ سعر البرميل ما قيمته 28.5 دولار سنة 2000، وواصل ارتفاعه ليبلغ قيمة 99.20 دولار للبرميل سنة 2008، ليشهد انخفاضا ملحوظا سنة 2009 حيث بلغ قيمة 62.20 دولار للبرميل، ويعود هذا بالأساس إلى الأزمة العالمية وانخفاض الطلب العالمي على البترول، ليعاود الارتفاع مجددا ابتداء من سنة 2010 ويتواصل هذا الارتفاع حتى سنة 2014، حيث بلغ 111.20 دولار، ليشهد سعر النفط انخفاضا سنة 2015 حيث وصلت قيمته 49.49 دولار للبرميل ما تسبب في حدوث الصدمة النفطية العكسية خلال الربع الرابع من سنة 2014، أما عن سنة 2017 فقد شهد سعر النفط ارتفاعا نسبيا حيث بلغ ما قيمته 53.97 دولار للبرميل.

وبعد عرض تطور أسعار النفط خلال الفترة من (2000-2017)، سيتم في الجدول الموالي عرض تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2000-2016).

الفصل الثالث دراسة تحليلية لأثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2017)

الجدول رقم (3-5): تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة الممتدة من (2000-2016).

الوحدة: مليار دج.

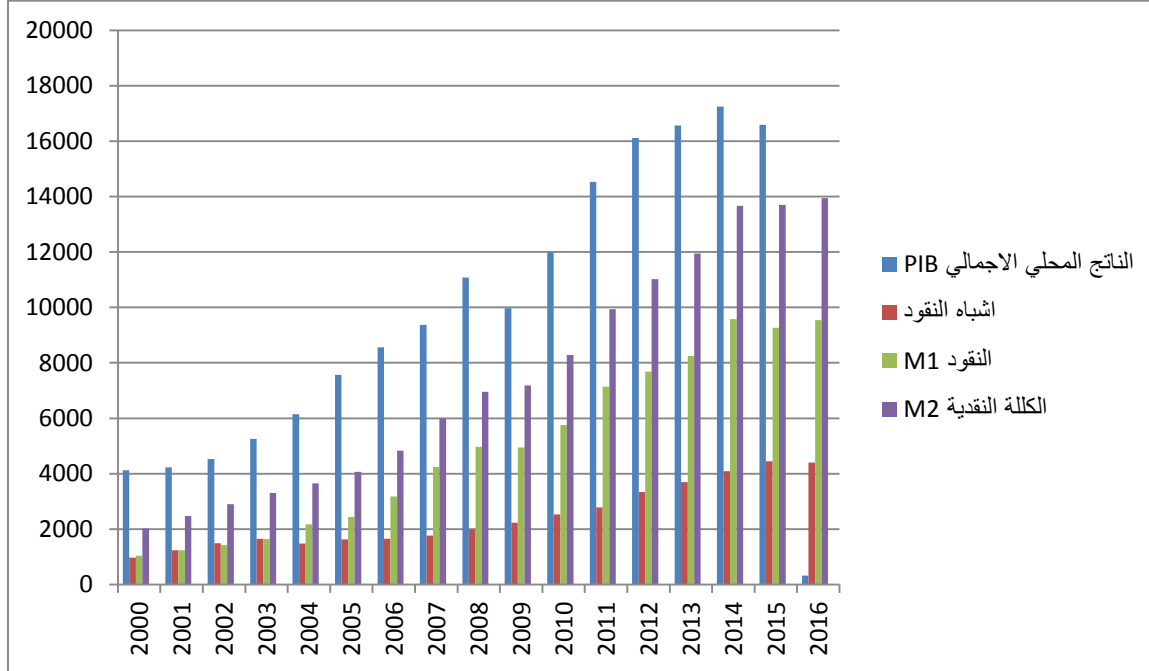
السنوات	التداول خارج البنوك	الودائع تحت الطلب	النقود M1	أشبه النقود	الكتلة النقدية M2	نسبة نمو M2	معدل سيولة الاقتصاد PIB/M2
2000	484.9	467.5	<b>1041.3</b>	974.3	2022.5	13	49.04
2001	577.3	554.9	1238.5	1235.0	2473.5	<b>22.3</b>	58.5
2002	664.6	642.2	1416.3	1485.2	2901.5	17.3	63.94
2003	781.4	732.0	1643.5	1656.0	3299.5	13.7	63.72
2004	874.3	1133.0	2165.6	1478.7	3644.4	<b>10.5</b>	61.15
2005	921.0	1240.5	2437.5	1632.9	4070.5	11.7	55.30
2006	1081.4	1760.6	3177.8	1649.8	4827.6	18.6	57.88
2007	1284.5	2570.4	4233.6	1761.0	5994.6	<b>24.2</b>	63.01
2008	1540.0	2965.1	4964.9	1991.0	6956.0	16	62.7
2009	1829.3	2541.9	4944.2	2228.9	7178.7	<b>3.2</b>	71.96
2010	2098.6	2922.3	5756.4	2524.3	8280.7	15.4	68.07
2011	2571.5	3536.2	7141.7	2787.5	9929.2	19.9	68.35
2012	2952.3	3380.2	7681.5	3333.6	11015.1	10.9	68.35
2013	3204.0	3564.5	8249.8	3691.7	11941.5	8.4	72.07
2014	3658.9	4460.9	<b>9580.2</b>	4088.7	13663.9	14.4	79.37
2015	4108.1	3908.5	<b>9261.1</b>	4443.4	13704.5	<b>0.13</b>	82.59
2016	4497.1	3804.5	9541.9	4403.2	13945.1	<b>1.76</b>	323.99

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

Banque d'Algérie, "évaluation économique et monétaire en Algérie", les rapports de 2002,2008, 2014, 2015,2016, 2017.

والشكل التالي يوضح تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2000-2016)

الشكل رقم (3-1): تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة الممتدة من (2000-2016)



المصدر: إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (3-5).

من خلال معطيات الجدول رقم (3-5) والشكل رقم (3-1) يتضح النمو المتزايد للكتلة النقدية M1 حيث انتقلت من 1041.3 مليار دج سنة 2000 إلى 9580.2 مليار دج سنة 2014، وصلت نسبة M1 من الكتلة النقدية M2 50% سنة 2001 مما يوضح عودة الثقة في العملة المحلية وزيادة معدل الادخار، لتشهد انخفاضاً سنة 2015 حيث بلغت ما قيمته 9261.1 مليار دج.

وعرفت الكتلة النقدية M2 اتجاهها تصاعدياً، حيث مع بداية سنة 2001 شهدت نسبة نمو مرتفعة قدرت ب 22.3%، وهذا تزامناً مع بداية تطبيق المخطط الإنمائي لدعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من (2001-2004)، فانتهجت بذلك سياسة توسعية لتحقيق معدلات نمو مرضية والقضاء على مشاكل عديدة منها البطالة، لتحقق الكتلة النقدية M2 بعد ذلك خلال الفترة الممتدة من (2003-2005) معدلات نمو منخفضة على الرغم من الزيادة البارزة في الودائع تحت الطلب لدى البنوك بنسبة خلال السنتين 2003 و2004، إلا أنها لم تستطع أن تعوض النقص الحاصل في شبه النقود الذي شهد تراجعاً خصوصاً في سنة 2004 ب 10.7%. أما عن الفترة الممتدة من سنة 2006 إلى سنة 2009 فقد شهدت معدلات نمو متذبذبة كان أقصاها سنة 2007 ب 24.2% وأدناها سنة 2009 ب 3.2%، مع العلم أن السبب الوحيد في ذلك هو احتياطات الصرف الرسمية المتأتية من قطاع المحروقات.

## الفصل الثالث دراسة تحليلية لأثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2017)

بالنسبة للفترة (2010-2014) فقد شهدت معدلات نمو تعتبر متقاربة وقد ساهم في هذه المعدلات قطاع المحروقات بالإضافة إلى نسبة نمو التداول النقدي خارج البنوك.

أما فيما يخص السنتين 2015 و2016 فقد شهدت M2 معدلات نمو ضئيلة جدا تمثلت في 0.13% و 1.76% على التوالي وذلك راجع بالأساس لانخفاض إيرادات قطاع المحروقات بسبب انهيار أسعار النفط وكذلك لانخفاض حجم الودائع تحت الطلب.

وإذا ما تمت مقارنة الكتلة النقدية بالنتائج المحلي الخام PIB للحصول على معدل سيولة الاقتصاد، يلاحظ أن هذا المعدل في ارتفاع مستمر منذ سنة 2000، ويرجع هذا الارتفاع للشروع في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تطلب ضخ أموال جديدة في الاقتصاد الوطني من أجل تمويل عمليات التنمية، حيث لم تنخفض سيولة الاقتصاد عن مستوى 55.1% لسنة 2005، وبقي متوسط سيولة الاقتصاد خلال الفترة من (2000-2014) يتجاوز ما نسبته 60%. هذا الارتفاع في معدل سيولة الاقتصاد ذو دلالة على الاستعمال المفرط للنقود في العمليات الاقتصادية، وكذلك نتيجة التمويلات الحكومية للمشاريع الاقتصادية الضخمة والتي تتطلب مبالغ وتعاملات مالية كبيرة واستمرار الإصدار النقدي. وقد استمر معدل سيولة الاقتصاد في الارتفاع حتى سنة 2016، ويعني ذلك أن النمو المتزايد للكتلة النقدية يفوق تزايد الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يفسر بوجود سيولة واسعة في الاقتصاد تجعله أكثر عرضة للضغوط التضخمية.

### ثانيا: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر

أدى انتعاش أسعار النفط في أسواق الطاقة الدولية منذ سنة 2000 إلى إحداث تغيرات جذرية في هيكل مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر، والجدول الموالي يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2000-2017).

الفصل الثالث دراسة تحليلية لأثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2017)

الجدول رقم (3-6): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر للفترة الممتدة من (2000-2017).

السنوات	صافي الأصول الأجنبية	قروض مقدمة للدولة	قروض مقدمة للاقتصاد
2000	775.9	677.4	993.7
2001	1310.1	569.7	1078.4
2002	1755.6	578.6	1266.7
2003	2342.6	423.4	1380
2004	3119.1	-20.6	1535
2005	4179.7	-933.2	1779.8
2006	5515	-1304.1	1905.4
2007	7415.5	-2391.1	2205.2
2008	10246.9	-3627.3	2615.5
2009	10885.7	-3488.9	3086.5
2010	11996.5	-3392.9	3286.1
2011	13922.4	-3406.6	3726.5
2012	14940	-3334.0	4287.6
2013	15225.2	-3235.4	5156.3
2014	<b>15601.79</b>	-2015.2	5760.6
2015	<b>15375.4</b>	-2567.5	7277.2
2016	<b>12696.0</b>	-2682	7980.2

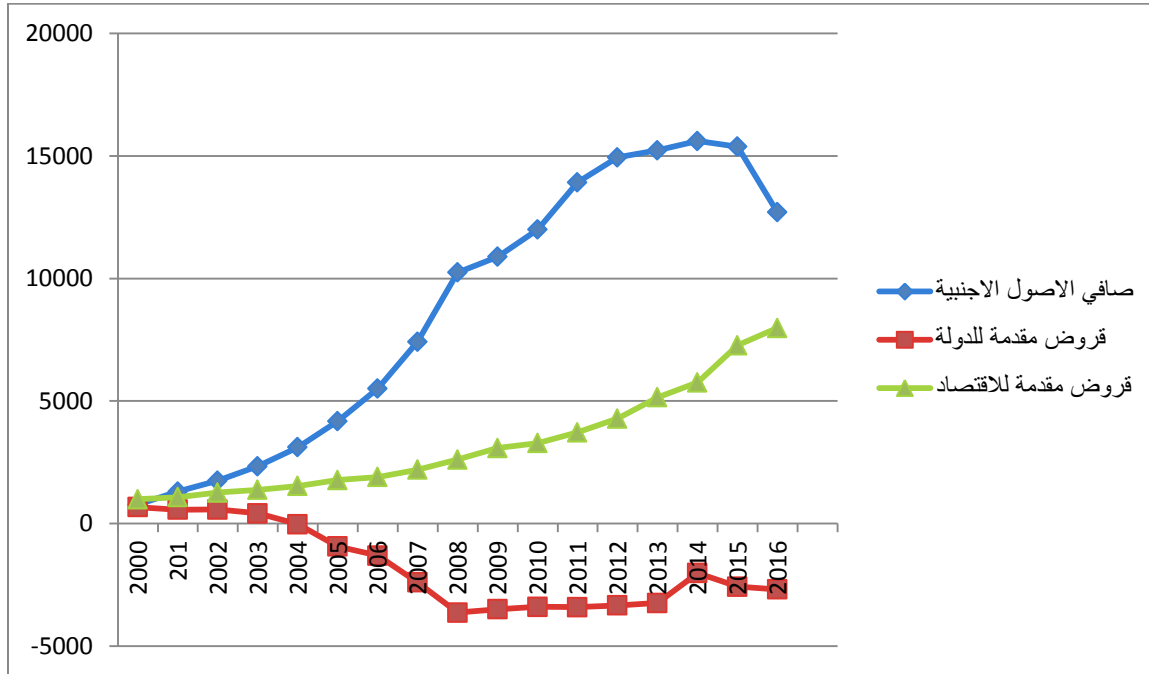
المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

Bulletin Statistique de la banque d'Algérie, Série rétrospectives, Statistique monétaires (1964-2005).  
Banque d'Algérie, "évaluation économique en Algérie", les rapports de 2003, 2008, 2013, 2014, 2015, 2016.

## الفصل الثالث دراسة تحليلية لأثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2017)

والشكل التالي يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2000-2016).

الشكل رقم (3-2): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2000-2016)



المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-6).

ترجع تغيرات وتطورات مقابلات الكتلة النقدية إلى الطبيعة الربعية التي يتميز بها الاقتصاد الوطني والذي يتأثر بالتبعية القوية لقطاع المحروقات وما تتميز به أسعار البترول من تقلبات حادة ومفاجئة في السوق الدولية للطاقة، وهو ما يؤثر بشكل كبير على الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، وقد مكنت الفترة الممتدة من (2000-2014) من تشكيل مستويات مرتفعة من الموجودات الخارجية والتي نتجت عن ارتفاع إيرادات المحروقات، وتعتبر هذه الموجودات للبنك من بين أهم المقابلات للكتلة النقدية وقد أوضح تحليل الوضعية النقدية خلال هذه الفترة وجود تغيرات هيكلية في مقابلات الكتلة النقدية نتيجة التطور الملحوظ لصافي الأصول الأجنبية، مما أدى إلى حدوث تغيرات فيما يتعلق بمكونات وحجم الكتلة النقدية والنتيجة في الأخير فوائض نقدية كبيرة.

فمع بداية سنة 2000، بدأت أسعار النفط تعرف نوعا من الارتفاع، مما سمح بزيادة حجم الإيرادات البترولية، ولقد ساهمت هذه الزيادة في نمو ذمم على الخارج لدى بنك الجزائر.

لقد تضاعف حجم الموجودات الأجنبية الصافية كمقابل للكتلة النقدية أكثر من 12 مرة خلال الفترة الممتدة من (2000-2014). ومنذ سنة 2005 يعتبر هذا النوع من الأصول (صافي الموجودات الأجنبية) المقابل الوحيد للكتلة النقدية، وبناء على ما سبق فإنه مع الانتعاش المتواصل للوضعية المالية الخارجية بسبب ارتفاع أسعار النفط في أسواق الطاقة الدولية مما أدى إلى تراكم احتياطات الصرف، تعد الموجودات الخارجية الصافية المصدر الأساسي للفائض النقدي

## الفصل الثالث دراسة تحليلية لأثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2017)

والمحدد الرئيسي للإصدار النقدي في الجزائر. إلا أنه وفي سنة 2015 وبعد الصدمة النفطية العكسية منذ الربع الرابع لسنة 2014 انخفض حجم الموجودات الخارجية ليلعب ما قيمته 15375.4 مليار دج بعد أن كانت قيمته 15601.79 مليار دج سنة 2014 ليتواصل هذا الانخفاض وصولاً حتى سنة 2016 ليلعب ما قيمته 12596 مليار دج، ويتوافق هذا الوضع مع الانخفاض الحاد لأسعار النفط في أسواق الطاقة الدولية.

### المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في ظل تغيرات أسعار النفط للفترة (2000-2017)

لقد أسس قانون النقد والقرض لاستخدام أدوات السياسة النقدية والتي بدأ تجسيدها عام 1994 تزامناً مع انطلاق برنامج التعديل الهيكلي، وسيتم فيما يلي التطرق لأهم الأدوات المستخدمة من قبل السلطة النقدية خلال فترة الدراسة.

### أولاً: أدوات السياسة النقدية المستخدمة خلال فترة فائض السيولة للفترة (2000-2014)

أدى التراكم المستمر لاحتياطات الصرف الأجنبي الناتج أساساً عن ارتفاع أسعار النفط إلى بروز صافي الأصول الأجنبية كمصدر رئيسي للتوسع النقدي في الجزائر، ما زاد من تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية وخارجها لامتصاص فائض السيولة ابتداءً من سنة 2002 مطبقاً سياسة التعقيم، التي كان بنك الجزائر يسعى من خلالها تخفيض صافي الأصول المحلية بشكل يحد من أثر زيادة صافي الأصول الأجنبية على القاعدة النقدية باستخدام عدة أدوات<sup>1</sup>.

#### 1- معدل إعادة الخصم

واصل بنك الجزائر تخفيض معدل إعادة الخصم خلال الفترة (2002-2004) فبعد أن انخفض إلى 6% سنة 2000 تم تخفيضه تدريجياً حيث بلغ سنة 2002 نسبة 5.5%، تراجع بعدها سنة 2003 إلى 4.5% لتستقر بعدها عند 4% على طول الفترة (2002-2014)، وهذا بسبب فائض السيولة الذي جعل من معدل إعادة الخصم أداة غير نشطة.

#### 2- الاحتياطي الإلزامي

بسبب تحسن السيولة البنكية، ووضع مجاميع النقد الأساسي كهدف وسيط للسياسة النقدية، قام بنك الجزائر بتنشيط أداة الاحتياطي الإلزامي لحثّ البنوك على تسيير سيولتها بشكل أفضل من أجل تجنب الآثار السلبية للصدّات الخارجية، والذي يجب أن يتماشى مع عدله مع تطور الاحتياطي الحر للبنوك، وللتقليل من الإفراط في السيولة رفع بنك الجزائر هذا المعدل إلى 6.25% خلال شهر ديسمبر 2004، ثم إلى 8% ابتداءً من جانفي 2008، ثم إلى 9% خلال سنتي 2010 و2011 ليرتفع بعدها سنة 2012 إلى 11%، ثم ارتفع خلال سنتي 2013 و2014 إلى

<sup>1</sup> تقرير صندوق النقد الدولي، "آفاق الاقتصاد العالمي: العولمة وعدم المساواة"، واشنطن، أكتوبر 2007، ص 116.

12%، وقد ساهمت هذه الأداة بشكل فعال في امتصاص فائض السيولة إذ يمثل حجم الاحتياطات الإلزامية بين 18% و 20% من السيولة البنكية لدى بنك الجزائر<sup>1</sup>.

### 3- استرجاع السيولة

تعتبر أداة جديدة غير مباشرة للسياسة النقدية، تم اعتمادها ابتداء من شهر أفريل 2002 بهدف فرض رقابة فعالة على السيولة البنكية، وتنقسم هذه الأداة إلى استرجاع السيولة لفترة استحقاق 7 أيام و3 أشهر، وتعد أكثر مرونة من الاحتياطات الإلزامية إذ يمكن تعديلها يوما بيوم، فضلا على أن المشاركة في عمليات استرجاع السيولة لا تكون إلزامية مما يسمح لكل بنك إمكانية تسيير سيولته، وقد تمكن بنك الجزائر من تخفيض ما يعادل 129.7 مليار دج من فائض السيولة سنة 2002، بعدها بلغت عملية امتصاص السيولة 500 مليار دج سنة 2005، فأصبحت بذلك هذه الأداة فعالة لعدم لجوء البنوك لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر، وقام بنك الجزائر ابتداء من سنة 2009 بتثبيت المبلغ الإجمالي لاسترجاع السيولة في حدود 1100 مليار دج سنويا<sup>2</sup>.

### 4- التسهيل الدائمة "التسهيل الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة"

شرع في الاعتماد على هذه الأداة منذ شهر أوت 2005، حيث أنها تسمح بانجاز ودائع لمدة 24 ساعة لدى بنك الجزائر، هذه الأداة تساهم في امتصاص فائض السيولة بنسبة تزيد عن 40% من إجمالي فائض السيولة، كما أنها تمنح للبنوك مرونة واسعة فيما يتعلق بتسيير الخزينة في المدى القصير<sup>3</sup>.

### 4- صندوق ضبط الإيرادات

بسبب التطورات الايجابية والهامة في أسعار النفط منذ سنة 2000 التي ساهمت في رفع مداخيل الجزائر من العملة الأجنبية وتحقيق تراكمات مالية هامة، لجأت الجزائر على غرار الدول التي تعتمد في مداخيلها على الجباية النفطية إلى إنشاء "صندوق ضبط الإيرادات" والذي حسب نص المادة 10 من القانون 00-02 يعد<sup>4</sup>:

- حساب من الحسابات الخاصة للخزينة، و بالتحديد ضمن حساب التخصيص الخاص؛
- يمول أساسا من الجباية الناجمة عن الفرق بين سعر النفط المعتمد في إعداد الميزانية العامة للدولة و السعر الفعلي في الأسواق الدولية؛

<sup>1</sup> بنك الجزائر، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، التقرير السنوي 2011، ص 182.

<sup>2</sup> IMF.Algeria, Stastical Appendix, Report N :1140, P 27.

<sup>3</sup> بنك الجزائر، "التطور الاقتصادي والنقدي"، التقرير السنوي 2011، ص 178.

<sup>4</sup> المادة 10 من القانون : 02-2000 المؤرخ في 27 جوان 2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 37، ص 7.

## الفصل الثالث دراسة تحليلية لأثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2017)

- يكمن الهدف الرئيسي للصندوق في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية النفطية إلى مستويات أقل من تقديرات قانون المالية؛
- يستخدم أيضا لتخفيض الدين العمومي؛
- تستند عملية تسيير الصندوق إلى وزارة المالية حيث يعتبر وزير المالية هو الأمر بالصرف له؛
- لا يخضع صندوق ضبط الموارد لرقابة برلمانية.

وقد أدخل على الصندوق تعديل سنة 2004 تمثل في إضافة تسبيقات بنك الجزائر الموجهة إلى التسيير النشط للمديونية الخارجية، بسبب التحسن المستمر في احتياطات العملة الأجنبية لبنك الجزائر، كما شهد تعديلا نظمته المادة 25 من قانون المالية التكميلي لسنة 2006 الهادف إلى تعديل الجزء الخاص بنفقات هذا الصندوق حيث توسعت أهدافه، فبعد أن كانت تقتصر فقط على تمويل عجز الموازنة العامة أصبحت تمويل عجز الخزينة العمومية. وقد استخدم بنك الجزائر هذه الأداة على نطاق واسع خلال الفترة الممتدة من (2000-2014) لتعقيم فائض السيولة من خلال نقل ودائع الخزينة من البنوك إلى بنك الجزائر، فجعلت هذه الوضعية ابتداء من سنة 2004 من الخزينة العمومية الدائن الصافي للجهاز البنكي<sup>1</sup>.

خلال الفترة الممتدة من (2000-2014) والتي تميزت بتحسّن وانتعاش أسعار النفط تبني بنك الجزائر سياسة توسعية في إطار برنامجي دعم النمو والإنعاش الاقتصاديين ما أدى إلى ظهور فائض في السيولة فضلا عن الارتفاع المتواصل في صافي الأصول الخارجية الذي كان السبب الأساسي في ذلك، وبسبب عودة معدلات التضخم للارتفاع غير بنك الجزائر توجه سياسته النقدية من حيث أدواتها وأهدافها، إذ تم في هذه المرحلة التوجه نحو استهداف التضخم.

### ثانيا: أدوات السياسة النقدية المستخدمة أثناء فترة نقص السيولة (2014-2017)

قد تطلب نفاذ السيولة أو تقلصها تقلص حاد، قيام بنك الجزائر بإقامة فعالية لآليات متنوعة لإعادة التمويل وهذا بتحديد كفاءات تطبيق أداة (عمليات السوق المفتوحة، تسهيلة القرض الهامشي، إعادة الخصم) وذلك من خلال إصدار تعليمتين بتاريخ 01-09-2016. حيث تسمح الأداة الأولى لبنك الجزائر بإدارة معدلات الفائدة التوجيهية ومستوى السيولة المصرفية، وفق احتياجات التمويل السليم للاقتصاد واستهداف التضخم، أما الأداة الثانية فتسمح من جهتها للمصارف باللجوء إلى بنك الجزائر لتغطية احتياجاتها الظرفية الخاصة بالخزينة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> بنك الجزائر، "التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر"، الجزائر، التقرير السنوي 2011، ص 168.

<sup>2</sup> بنك الجزائر، "التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية"، الجزائر، أبريل 2017، ص 25-26.

## الفصل الثالث دراسة تحليلية لأثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2017)

وقد سمحت هذه الأداة "المبتكرة" بتوسيع نطاق إعادة تمويل الساحة المصرفية، والتي تمكنت من مواصلة تمويل الاقتصاد. في هذا الصدد قام بنك الجزائر وإلى غاية 2016/12/31 بإعادة تمويل المصارف بمبلغ 433 مليار دينار<sup>1</sup>. وقد شهدت سنة 2016 تغيرا جذريا في إدارة السياسة النقدية، التي تحول اتجاهها نحو استعمال أدوات ضخ السيولة (عبر عمليات السوق المفتوحة) لضمان إعادة تمويل النظام المصرفي.

وبالفعل فقد انتقلت السيولة المصرفية من 512 مليار دج سنة 2016 إلى 821 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2017 يترافق هذا التطور للسيولة المصرفية مع عودة عمليات إعادة تمويل المصارف من طرف بنك الجزائر، أي خاصة عمليات السوق المفتوحة وعمليات إعادة الخصم حيث استمر العمل بهذه الأداة وانخفض معدله ليستقر على نسبة 4% طول هذه الفترة لضمان إعادة التمويل. أما عن صندوق ضبط الإيرادات نفذ كليا في بداية سنة 2017 بعدما كان قائمه يبلغ في نهاية ديسمبر 2016 قيمة 740 مليار دينار جزائري<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: علاقة أسعار النفط بالاستقرار النقدي في الجزائر:

يهدف هذا المطلب إلى إيضاح طبيعة التأثير الذي يمكن أن تحدثه تغيرات أسعار البترول على احتياطات الصرف عن طريق تأثير أسعار البترول على صافي الأصول الأجنبية التي تؤثر بدورها على الإصدار النقدي.

#### أولا: أثر أسعار البترول على احتياطات الصرف:

لقد أصبح تطور الاقتصاد الجزائري مرهونا بما تدره عائدات المحروقات، هذه الأخيرة أصبحت كذلك مرتبطة بأسعار البترول في السوق العالمية وبتحسن قيمة الدولار الذي يعتبر عملة التسديد لهذه المادة. والجدول الموالي يوضح علاقة تغيرات أسعار البترول على احتياطي الصرف في الجزائر.

<sup>1</sup> بنك الجزائر، "التطورات المالية والنقدية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017"، الجزائر، فيفري 2018، ص ص 5-6.

<sup>2</sup> بنك الجزائر، "التطورات المالية والنقدية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017"، مرجع سبق ذكره، ص 12.

الفصل الثالث دراسة تحليلية لأثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2017)

الجدول رقم (3-7): العلاقة التأثيرية لأسعار البترول على احتياطي الصرف في الجزائر للفترة الممتدة من (2000-2017).

الوحدة: مليار دولار.

السنة	أسعار البترول	احتياطي الصرف	إيرادات المحروقات
2000	28.5	11.90	21.06
2001	24.80	17.96	18.53
2002	25.50	23.11	18.10
2003	29.03	32.94	23.99
2004	38.66	43.11	31.55
2005	54.60	56.18	45.59
2006	65.70	77.78	53.61
2007	74.80	110.18	59.61
2008	99.20	143.10	77.19
2009	62.20	148.90	44.41
2010	80.20	162.22	56.12
2011	112.90	182.22	71.66
2012	111.00	190.66	70.58
2013	109.50	194.01	63.32
2014	100.20	178.93	58.36
2015	49.49	144.13	33.08
2016	45.00	144.1	27.9
2017	53.97	97.3	31.6

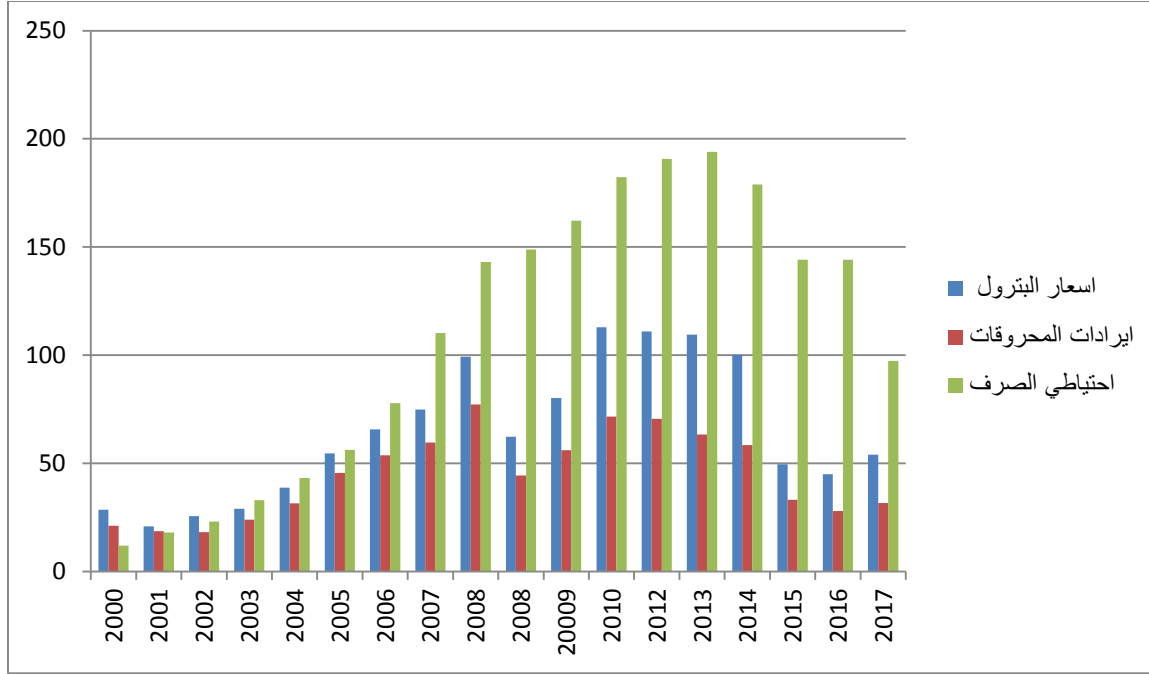
المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على: بنك الجزائر، "حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017"، مرجع سبق ذكره، ص 10.

Bulletin statistique de la banque d'Algérie (2008-2017).

### الفصل الثالث دراسة تحليلية لأثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2017)

والشكل التالي يوضح تطور كل من أسعار النفط، إيرادات المحروقات، احتياطي الصرف.

الشكل رقم (3-3): علاقة أسعار البترول باحتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).



المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-7).

من خلال الجدول والشكل السابقين يتضح أن تقلبات أسعار البترول أثرت بشكل كبير على تغيرات احتياطي الصرف من خلال التغير في العوائد البترولية.

حيث أن الاحتياطات الدولية للجزائر بدأت ترتفع تدريجيا ابتداء من سنة 2000، الأمر الذي أدى إلى تعزيز الملاحة المالية ودعم المركز المالي للجزائر تجاه الخارج وهذا الارتفاع راجع إلى ارتفاع أسعار البترول منذ سنة 2000 (أعلى من 25 دولار)، حيث أخذت احتياطات الصرف الأجنبي في الارتفاع المستمر خلال الفترة الممتدة من (2000-2013)، وتضاعفت بأكثر من 16 ضعف خلال الفترة نفسها، متنقلة من 11.9 مليار دولار سنة 2000 إلى 194.01 مليار دولار سنة 2013، غير أنها شهدت انخفاضا مستمرا خلال الفترة من (2014-2017) وهذا راجع أساسا إلى الانخفاض الملحوظ في أسعار البترول.

كما يلاحظ ارتفاع كبير ومستمر في قيمة الإيرادات البترولية خلال الفترة الممتدة من (2000-2013) باستثناء الانخفاض في سنتي 2001 و 2002 لتعود للارتفاع مجددا وقد بلغت ما قيمته 18.53 و 18.10 مليار دولار على التوالي، لتشهد انخفاضا سنة 2009 يعود بالأساس للأزمة العالمية وتأثيرها على الطلب العالمي للبترول، ويعود ارتفاع قيمة الإيرادات إلى ارتفاع أسعار البترول في هذه المرحلة، كما شهدت قيمة الإيرادات انخفاضا محسوسا منذ سنة 2014

### الفصل الثالث دراسة تحليلية لأثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2017)

واستمر هذا الانخفاض حتى سنة 2016 وهذا بسبب الصدمة النفطية العكسية، غير أنها شهدت ارتفاعا طفيفا سنة 2017 وهذا راجع للارتفاع النسبي في أسعار النفط.

ثانيا: أثر احتياطات الصرف على صافي الأصول الأجنبية

تعتبر الاحتياطات الرسمية التي يملكها بنك الجزائر مصدر الأصول الأجنبية، والجدول الموالي يوضح العلاقة التآثرية بينهما. الجدول رقم (3-8): العلاقة التآثرية لاحتياطات الصرف على صافي الأصول الأجنبية للفترة (2000-2016).

الوحدة: مليار.

السنوات	احتياطي الصرف \$	صافي الأصول الأجنبية (دج)
2000	11.90	775.90
2001	17.96	1310.70
2002	23.11	1755.60
2003	32.94	2342.60
2004	43.11	3119.10
2005	56.18	4179.70
2006	77.78	5515
2007	110.18	7415.50
2008	143.10	10246.90
2009	148.90	10885.70
2010	162.22	11996.50
2011	182.22	13922.40
2012	190.66	14940
2013	194.01	15225.20
2014	178.93	15601.79
2015	144.13	15375.4
2016	144.1	12596.0

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

Banque d'Algérie, "évaluation économique et monétaire en Algérie", les rapports (2005-2017).

## الفصل الثالث دراسة تحليلية لأثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2017)

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن احتياطات الصرف سجلت ارتفاعا متواصلا حتى سنة 2013، حيث وبعد أن كانت هذه الاحتياطات تبلغ 1190 مليار دولار سنة 2000 لتصل ما قيمته 194.01 سنة 2013 بسبب ارتفاع صادرات البترول.

فيما يلاحظ منذ سنة 2014 الانخفاض في احتياطات الصرف فقد بلغت ما قيمته 187.93 مليار دولار واستمر هذا الانخفاض حتى سنة 2016 لتبلغ قيمتها 144.1 مليار دولار وذلك بسبب انخيار أسعار البترول بعد الصدمة النفطية العكسية منذ الربع الرابع لسنة 2014.

وقد صاحب الارتفاع المتواصل في احتياطات الصرف نموا قويا ومتواصلا في صافي الأصول الأجنبية خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2014، حيث بلغت 15601.79 ما قيمته مليار دج سنة 2014 بعدما كانت تبلغ 775.90 مليار دج سنة 2000 وهذا راجع بالأساس إلى الارتفاع المستمر في احتياطات الصرف والذي سببه ارتفاع أسعار البترول.

ومن خلال التحليل السابق يتضح وجود علاقة طردية بين كل من احتياطات الصرف وصافي الأصول الأجنبية.

### ثالثا: أثر تغيرات صافي الأصول الأجنبية على الوضعية النقدية:

تمثل صافي الأصول الأجنبية أكبر جزء من أصول ميزانية البنك المركزي، وتتأثر بالتغيرات الطارئة على الساحة الاقتصادية الدولية، وبالتالي تأثيرها يكون كبيرا على الاقتصاد الوطني وذلك عبر عدة مؤشرات نقدية لها صلة بصافي الأصول الأجنبية، ويعد الإصدار النقدي أول المؤشرات. والجدول الموالي يوضح تطور نسبة صافي الأصول الأجنبية لعرض النقود M2 خلال الفترة الممتدة من (2000-2016).

الفصل الثالث دراسة تحليلية لأثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2017)

الجدول رقم (3-9): تطور نسبة صافي الأصول الأجنبية لعرض النقود (M2) خلال الفترة الممتدة من (2000-2016)

الوحدة: مليار دج.

السنوات	صافي الأصول الأجنبية	الكتلة النقدية	صافي الأصول الأجنبية / % M2
2000	775.90	2022.50	38.36
2001	1310.70	2473.50	52.98
2002	1755.60	2901.50	60.50
2003	2342.60	3354.40	70.99
2004	3119.10	3644.40	85.58
2005	4179.70	4070.50	102.68
2006	5515.00	4827.60	114.23
2007	7415.50	5994.60	123.70
2008	10246.90	6959.00	147.31
2009	10885.70	7178.70	151.63
2010	11996.50	8280.70	144.87
2011	13922.40	9929.20	140.92
2012	14940.00	11015.10	135.63
2013	15225.20	11941.50	127.49
2014	15601.79	13663.90	114.18
2015	15375.4	13704.5	112.19
2016	12596.00	13945.1	09.03

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

Banque d'Algérie, "évaluation économique et monétaire en Algérie", les rapports 2002, 2007, 2010, 2014, 2015, 2016, 2017.

من خلال بيانات الجدول السابق تبين أن صافي الأصول الأجنبية خلال الفترة الممتدة من (2000-2004) لم تغطي بالكامل العرض النقدي (M2)، بحيث بلغت نسبة التغطية سنة 2000 (38.36%) ونسبة (85%) سنة 2004، ثم عرفت ارتفاعا كبيرا سنة 2005، حيث وصلت نسبة التغطية 102% و هذا بسبب أن الزيادة في صافي

## الفصل الثالث دراسة تحليلية لأثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2017)

الأصول الأجنبية أكبر من الزيادة في العرض النقدي و ذلك بسبب ارتفاع الاحتياطات الدولية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول، كل هذا جعل من صافي الأصول الأجنبية المصدر الرئيسي للإصدار النقدي لدى بنك الجزائر. لكن بانخفاض أسعار البترول ابتداء من السداسي الأخير لسنة 2014 انخفض حجم صافي الأصول الأجنبية خلال السنتين 2015 و 2016 حيث بلغت نسبة التغطية 112.19% و 09.03% على التوالي.

### المبحث الثالث: نتائج السياسة النقدية في الجزائر، معوقاتهما، و آليات الحكومة لدعمها

سيتم في هذا المبحث عرض نتائج السياسة النقدية في الجزائر، معوقاتهما، و السبل المتبعة من طرف الحكومة لدعمها خاصة في ظل تقلبات أسعار النفط.

### المطلب الأول: نتائج السياسة النقدية

إن السياسة النقدية التي تتبعها الجزائر سوف تؤدي حتما إلى نتائج، قد تكون هي الأهداف المرجوة من وراء هذه السياسة، و أحيانا تكون عكسية ناتجة عن ظروف خارجية.

### أولا: فائض السيولة

من بين النتائج الناجمة عن سوء تسيير السياسة النقدية في الجزائر هو فائض السيولة الذي عانت منه البنوك الجزائرية، و الذي برز تحديدا مع سنة 2001، و هذا بعد أن ظلت تعاني طيلة سنوات التسعينات من احتياج دائم للسيولة دفعها للجوء المستمر لبنك الجزائر لأجل إعادة التمويل والحصول على السيولة التي تلزمها. والجدول التالي يوضح تطور حجم فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية خلال الفترة الممتدة من (2009-2014).

### الجدول رقم (3-9): حجم فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2014).

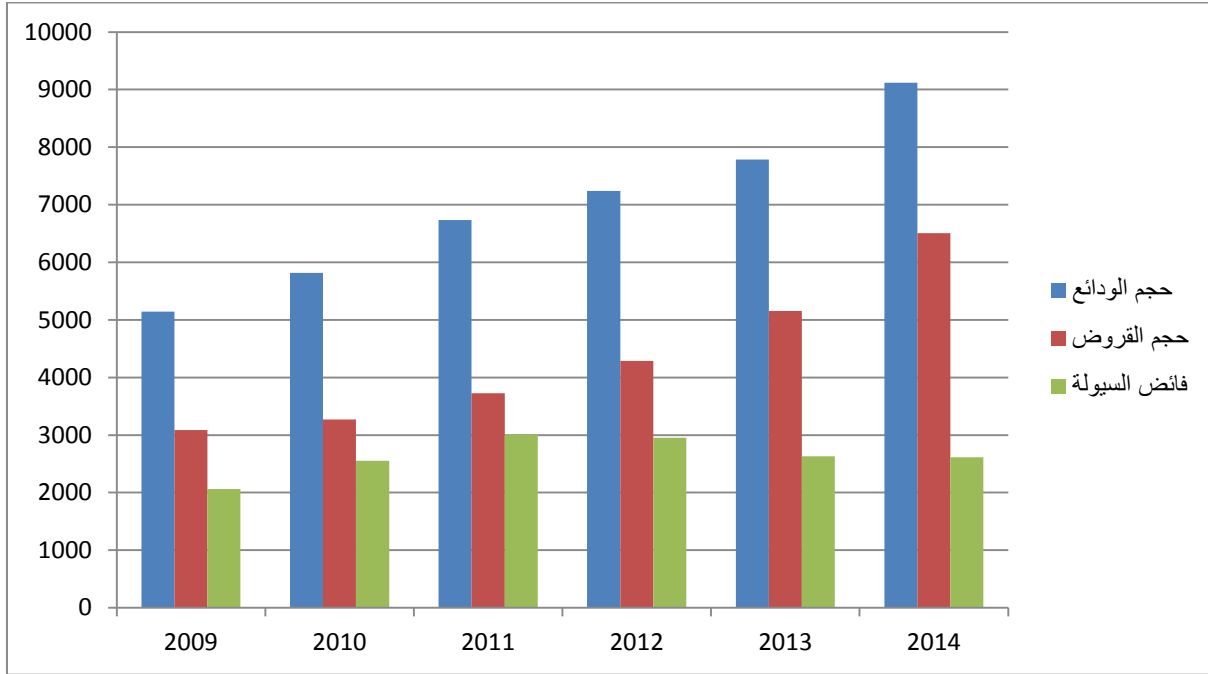
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
حجم الودائع	5146.4	5819.1	6733.0	7238.0	7787.4	9117.5
حجم القروض	3086.5	3268.1	3726.5	4287.6	5156.3	6504.6
فائض السيولة	2061.3	2552.4	3008.3	2952.4	2632.9	2612.9

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على: بنك الجزائر، "التطور الاقتصادي و النقدي"، الجزائر، التقرير السنوي 2008، 2009، 2010، 2012، 2014.

### الفصل الثالث دراسة تحليلية لأثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2017)

ومن خلال الشكل الموالي سيتم توضيح تطور حجم فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية خلال الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى غاية سنة 2014.

الشكل رقم (3-4): تطور حجم فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية للفترة الممتدة من (2009-2014).



المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-9).

من خلال الجدول رقم (3-9) والشكل رقم (3-4) يلاحظ أن هناك تطور في كل من حجم الودائع والقروض الممنوحة، لكن الملاحظ هو أنّ حجم الودائع أكبر بكثير من حجم القروض الممنوحة، وهذا ما يتجلى في فائض السيولة الذي عرف بدوره تذبذبا ما بين ارتفاع وانخفاض، لكنه لم يقل عن 2061.3 مليار دج في سنة 2009، والملاحظ أنّها تتجه نحو الانخفاض التدريجي حيث انتقلت من 3008.3 مليار دج سنة 2011 إلى 2952.4 مليار دج في سنة 2012، ثم إلى 26329 مليار دج سنة 2013 و 26129 مليار دج في سنة 2014، وهذا نتيجة للسياسة التي تنتهجها الدولة عبر أدواتها المختلفة، وهذا الفائض غير الموظف يعبر عن خسارة لأنه عبارة عن فرص استثمارية ضائعة. لقد نمت حجم تلك السيولة بوتيرة متصاعدة من سنة لأخرى بسبب طبع كميات كبيرة من النقود في إطار سياسة الحكومة الرامية إلى رفع الأجور وتحسين القدرة الشرائية للمواطن، لتبلغ مستويات مرتفعة تقدر بمئات الملايير من الدينارات، وأصبحت سوق ما بين البنوك تعاني من فائض المعروض من الأموال ما أدى إلى انخفاض معدلات الفائدة، وبذلك تحول هذا الفائض إلى ظاهرة هيكلية تستدعي المعالجة. وبالمقابل وابتداء من سنة 2015 وبسبب الصدمة النفطية وانخفاض أسعار النفط ما أدى إلى تقلص حاد في حجم السيولة المصرفية.

## الفصل الثالث دراسة تحليلية لأثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2017)

ثانيا: استهداف التضخم في الجزائر

أولى الأمر رقم 10-04 من قانون النقد والقرض أهمية كبيرة لاستقرار الأسعار كهدف نهائي للسياسة النقدية في ظل توجه بنك الجزائر نحو استهداف التضخم، وللوقوف أكثر على التطور الذي شهدته أهداف السياسة النقدية وجب الوقوف بنوع من التحليل على تطور معدلات التضخم. والجدول التالي يوضح تطور معدل التضخم خلال الفترة الممتدة من (2000-2017).

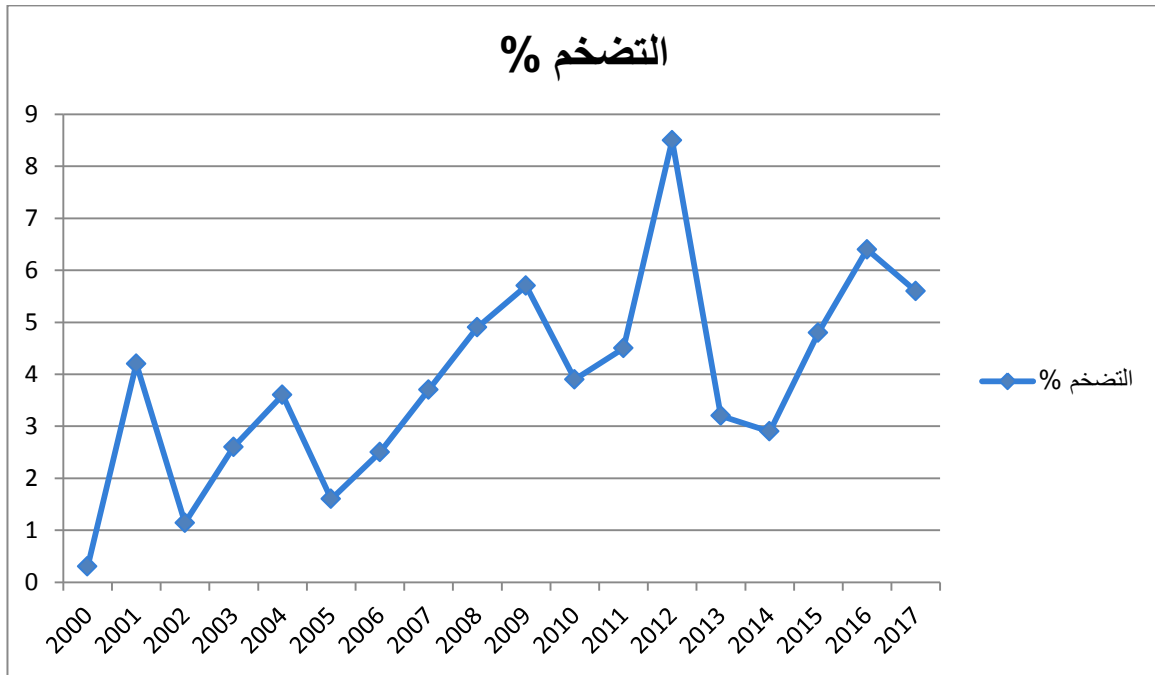
الجدول رقم (3-10): تطور معدل التضخم خلال الفترة (2000-2017).

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل التضخم %	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6	1.6	2.5	3.7	4.9
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل التضخم %	5.7	3.9	4.5	8.5	3.26	2.92	4.8	6.4	5.60

المصدر: إعداد الطالبة بناء على تقارير بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات ONS.

والشكل التالي يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2017.

الشكل رقم (3-5): تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة الممتدة من (2000-2017).



المصدر: إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (3-10).

من خلال الجدول رقم (3-10) والشكل رقم (3-6) يلاحظ أنه من خلال الفترة الممتدة من (2001-2012) فقد أخذت معدلات التضخم في الارتفاع من 0.3% سنة 2000 إلى أن بلغت 8.5% سنة 2012 بسبب الزيادة الكبيرة في نمو الكتلة النقدية الذي تسبب فيه زيادة صافي الأصول الأجنبية، كما تزامنت هذه الفترة مع تطبيق سياسة مالية توسعية من خلال تنفيذ برنامجي دعم الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، اللذان أثرا بشكل واضح على زيادة الطلب الكلي والتضخم، هذا وقد ساهمت زيادة الأجور هي الأخرى في تضخم الأسعار، كما يمكن إرجاع هذا الارتفاع في معدل التضخم إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي تشكل نسبة كبيرة في تركيب مؤشر أسعار الاستهلاك، والتي ارتفعت أسعارها في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى زيادة مرونة الاستيراد المرتفع للطلب على سلع الاستهلاك وانتقال التضخم المستورد من الشركاء التجاريين الأساسيين للجزائر. أما عن سنتي 2013 و 2014 فقد انخفض معدل التضخم ليلعب 3.2% و 2.9% على التوالي، ويعكس هذا التراجع التوجه الجديد للسياسة النقدية للجزائر و التي أصبح هدفها النهائي استهداف التضخم.

ليعود معدل التضخم إلى الارتفاع في سنتي 2015 و 2016 ليلعب 4.8% و 6.4% على التوالي، ويرجع ذلك الارتفاع الكبير في أسعار السلع الاستهلاكية والمنتجات الغذائية وكذا المنتجات المصنعة والخدمات. وبخصوص سنة 2017 فقد تراجعت وتيرة التضخم بشكل طفيف ليلعب 5.60%.

### ثالثا: استقرار أسعار الصرف

من بين النتائج المعتمدة في السياسة النقدية للجزائر هو تخفيض قيمة العملة الوطنية وهذا من أجل رفع قيمة مداخل الدولة بشكل وهمي وتعويض خسارة الميزانية من الجباية النفطية، كون المداخل تستلم بالعملة الصعبة وتقيم بالدينار. والجدول الموالي يوضح تغير سعر صرف الدينار مقابل الدولار والاورو.

الجدول رقم (3-11): سعر صرف الدينار مقابل الدولار والاورو خلال الفترة الممتدة من (2004-2017)

السنوات	مقابل الدولار	مقابل الاورو
2004	72.0659	89.6423
2005	73.3627	91.3014
2006	72.6464	91.2447
2007	69.3656	92.4936
2008	64.5684	94.9973
2009	72.7309	104.7798
2010	74.4041	103.4953
2011	72.8537	117.9759
2012	77.5519	126.2773
2013	79.3809	129.0816
2014	87.9039	73.8347
2015	107.1317	117.0575
2016	110.5274	116.3743
2017	114.9327	137.4883

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

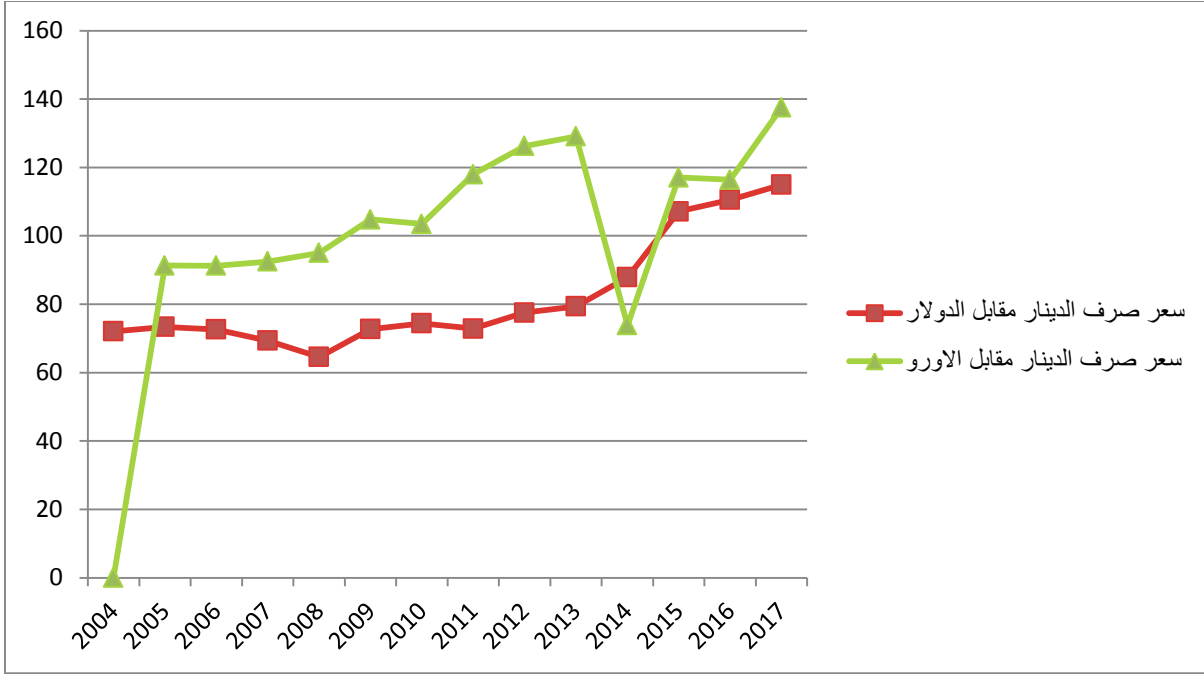
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2008، ص ص 20-21.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2010، ص ص 20-21.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2016، ص ص 20.

Banque d'Algérie, "évolution du taux de change du Dinar Algérien", 2017.

### الفصل الثالث دراسة تحليلية لأثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2017)

والشكل التالي يبين تغيرات سعر صرف الدينار مقابل الدولار والاورو خلال الفترة الممتدة من (2004-2017).

الشكل رقم (3-6): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار والاورو خلال الفترة الممتدة من (2004-2017)



المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-11).

تم في الجدول السابق عرض تغير سعر صرف الدينار مقابل العملتين الرئيسيتين (الدولار والاورو) لتسوية معاملات الجزائر مع الخارج، حيث يلاحظ أن قيمة الدينار الجزائري في انخفاض مستمر مقابل الاورو خلال الفترة الممتدة من (2004-2013)، أما في سنة 2014 فقد شهد فيها سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الاورو تحسنا ملحوظا وهذا قبل الصدمة النفطية العكسية أواخر سنة 2014، وفي سنة 2015 انهار سعر صرف الدينار مقابل الاورو ليصل 117.0575 مقابل 73.8347 سنة 2014 ويرجع هذا بالأساس للانخفاض الحاد الذي عرفته أسعار النفط وتأثيرها على احتياطي الصرف، ولقد عرف سعر صرف الدينار تحسنا لينتقل الى 116.3743 مقابل الاورو نهاية ديسمبر 2016، ليعود للانخفاض مجددا سنة 2017. أما فيما يخص سعر صرف الدينار مقابل الدولار فقد عرف استقرارا نسبيا خلال الفترة الممتدة من (2004-2014)، لتنهيار قيمته مقابل الدولار سنة 2015 ليصل إلى 107.1317 ويتوافق هذا الانخفاض مع انخيار أسعار النفط في الأسواق الدولية. وقد ترافق الاستقرار النسبي للعملة الوطنية سنة 2016، مع مباشرة الحكومة في تنفيذ مخطط التعزيز الميزاني الذي غطى الفترة ما بين 2017 و2019.

### المطلب الثاني: معوقات السياسة النقدية في الجزائر

إن أدوات السياسة النقدية في الجزائر محدودة الأثر و هذا لعدة عوامل تساهم في عدم نجاعتها وضعف فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة، منها ما هو عيب في الأداة في حد ذاتها و البعض الآخر من السوق النقدي المحلي ومن اختلالات الاقتصاد الجزائري، ومن بين هذه الأسباب نجد:

#### أولاً: الانتقادات الموجهة لأدوات السياسة النقدية

لم تثبت أدوات السياسة النقدية فعالية كبيرة في توجيهها وتحديد أهدافها، فهي قليلة الفائدة وهذا للأسباب التالية:

#### 1- الانتقادات الموجهة لسياسة سعر الفائدة: من عيوب هذه الأداة وعدم فعاليتها نجد<sup>1</sup>:

✓ أصبحت البنوك التجارية تحتوي موارد تمويلية ضخمة مما يقلل لجوئها إلى البنك المركزي أو السوق النقدية للحصول على موارد نقدية إضافية؛

✓ إن تأثير سعر الفائدة على السياسة النقدية ليس بهام، لان المدخر المستقبلي يتأثر بربحية الاستثمار ومدى تفاؤله ليتجه للادخار أو الاستثمار، ولا يتأثر بسعر الفائدة؛

✓ تميل السلطات النقدية للاحتفاظ بسعر فائدة منخفض نسبياً لخفض تكلفة اقتراضها من خلال الدين العام؛

✓ أثبتت التجارب أن استجابة قرار الاقتراض لسعر الفائدة قليلة جدا في الدول النامية، لعدم وجود أسواق نقدية منتظمة خارج البنوك التجارية أي لعدم وجود بديل معقول للاقتراض منه إذ أن المتعاملين خارج النظام المصرفي يحصلون على أسعار مرتفعة جدا على القروض التي يقدمونها للأفراد؛

✓ إذا كانت سعر الفائدة مرتفعة عاقبت أصحاب المشروعات وأعاققت الاستثمار، وان كانت منخفضة كانت عقوبة للمدخرين وساهمت في تفاوت الدخل والثروات، كما شجعت الاقتراض من اجل الاستهلاك ولدت ضغوطا تضخمية ونشطت الاستثمارات غير المنتجة وعمليات المضاربة.

#### 2- الانتقادات الموجهة لسياسة السوق المفتوحة: من الانتقادات الموجهة إلى هذه السياسة نجد الآتي<sup>2</sup>:

✓ ضعف فعاليتها في الحد من التقلبات الاقتصادية خاصة في الدول النامية؛

✓ يحدث أن تتعرض هذه السياسة لبعض من الإجراءات المعاكسة لعملها من قبل الأفراد والمؤسسات مما يجد من فعاليتها، مثلا في حالة شراء البنك المركزي للسندات من اجل ضخ السيولة وفي المقابل يقوم الأفراد بالاكتمال بسبب الخوف وعدم الثقة، أو تقوم البنوك بزيادة أرصدها دون التوسع في الإقراض؛

<sup>1</sup> إبراهيم عبد الحليم عبادة، "السياسة النقدية ضوابطها ومجهاها في اقتصاد إسلامي"، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بعنوان: الاقتصاد الإسلامي - الواقع ورهانات المستقبل -، المركز الجامعي، غرداية، الجزائر، 24-02-2011، ص 8.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 12.

✓ الحالة النفسية للمتعاملين في أسواق المال والنقد وأثرها في تجاوزهم مع الإجراءات التي يهدف إليها البنك المركزي أو البنوك التجارية، إذ قد تسودهم حالات من التفاؤل تدفعهم للتوسع في الاقتراض والاستثمار في حالات رغبة البنوك في الحد من ذلك؛

✓ يتوقف نجاح هذه السياسة على ما يتوفر للبنك المركزي من سندات حكومية متفاوتة الآجال تكفي لإحداث الأثر المطلوب في السوق؛

✓ تتوقف فعالية سياسة السوق المفتوحة على قدرة البنك المركزي على تحمل الخسائر نتيجة بيعه للسندات بالسعر المنخفض في حالات التضخم وشرائه لها بالسعر المرتفع في حالات الانكماش.

### 3- الانتقادات الموجهة لسياسة الاحتياطي الإجباري: من الانتقادات الموجهة لهذه السياسة نذكر<sup>1</sup>:

✓ ما يتعلق بتوقعات المنظمين وحالاتهم النفسية التي قد تكون في نفس اتجاه السياسة المتبعة، كما أن البنوك التجارية قد تتخذ إجراءات من شأنها الحد من فعالية سياسة الرصيد النقدي وخاصة إذا كانت توزع كميات كبيرة من السندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي مما يمكنها من زيادة أرصدها النقدية وبالتالي عدم خفض الائتمان، مما يستدعي من البنوك المركزية استخدام أكثر من سياسة معاً؛

✓ إن تجاوب البنوك التجارية مع السياسة المتبعة يستغرق بعض الوقت حتى يتمكن من التصرف في الأصول من أجل الوصول إلى نسبة الرصيد المطلوبة، كما أن فعالية هذه السياسة قد تكون ابلغ في حالات التضخم على خلاف حالات الانكماش التي تعتمد أكثر على قرارات المنظمين وحالتهم النفسية تجاه الاقتراض؛

✓ مما يؤخذ على هذه السياسة أيضاً أنها تؤدي إلى الاضطراب في ميزانية البنوك وخططها المستقبلية، ولها تأثيرات عكسية على عقلية المستثمرين عند الإعلان عنها مما يترتب عليها آثار نفسية على البنوك والأفراد وهذه الآثار تقلل من فاعلية هذه السياسة.

### ثانياً: المعوقات المتعلقة بالسوق النقدي في الجزائر:

السوق النقدي في الجزائر هو سوق غير مهيكّل وتنعدم فيه الرقابة، ويصعب السيطرة عليه وهذا لعدة عوامل نذكر منها:

#### 1- ثقافة المجتمع

بما أن المجتمع الجزائري مجتمع مسلم تحكمه تعاليم الشريعة الإسلامية، وديننا الحنيف حرم كل التعاملات البنكية القائمة على الربا، قال الله تعالى: "وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا" سورة البقرة - الآية 275-، هذا ما يجعل من عملي

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 13.

تشجيع الادخار ومنح القروض من دون جدوى في السياسة النقدية، لان الأفراد يتجنبون البنوك في معاملاتهم سواء تعلق الأمر في طلب القروض أو وضع الودائع.

### 2- ضيق السوق المالي والنقدي الأولي والثانوي

حيث يحتاج الجهاز المصرفي إلى وجود سوق نقدية منظمة ومتطورة، والتي يتم من خلالها تأمين السيولة النقدية وتوفير أدوات الدفع للبنوك، ومن خلال ذلك تستطيع هذه البنوك تمويل النشاط الاقتصادي بمختلف قطاعاته بأقل تكلفة ممكنة. وفي نفس السياق، تبقى بورصة الجزائر حديثة وفتية كما تتسم بقلة التعاملات مما حرم البنوك الجزائرية من مزايا التعامل مع هذه السوق من خلال التمويل، وهذا ما يتطلب المزيد من الجهود والإصلاح وتوفير الخبرات المتخصصة ذات القدرة والكفاءة الفنية العالمية<sup>1</sup>.

### 3- اتساع حجم السوق الموازية

أصبحت الجزائر تعاني من ازدواجية السوق النقدية وهذا نظرا لاتساع حجم السوق الموازية مما أفقدها معالم سيادتها النقدية، فهناك السوق الرسمية التي يتم تغطية معظم معاملاتها بالعملة الوطنية، وبالمقابل نجد السوق الموازية التي تتم فيها الصفقات بالعملة الأجنبية، ما أدى إلى امتصاص واستقطاب جزء كبير من الكتلة النقدية خارج دائرة النظام البنكي.

### 3- انعدام الثقة في المنظومة المصرفية

لا تحظى المنظومة المصرفية بثقة المتعاملين، حيث تتم معاملاتهم نقدا لأنهم يرون أنها أكثر أمانا نظرا لهشاشة المنظومة المصرفية التي تفتقر خدماتها للاحترازية، كما فقد المتعاملون أيضا الثقة في العملة الوطنية نتيجة لتدني قيمتها.

### 4- التهرب الضريبي

إن التعامل مع البنوك يجعل المتعامل خاضع للضريبة والمساءلة، ونظرا للتسيب وسيطرة السوق الموازية ما جعلهم يتجنبون التعاملات البنكية.

### ثالثا: المعوقات الخاصة بالدولة

#### 1- عدم فعالية الجهاز المصرفي: والتي تتضح على مستويين<sup>2</sup>:

أ- على المستوى المالي: حيث تقاس فعالية المنظومة المصرفية بتكلفة الخدمات التي تقدمها والمعلومات التي تضعها في متناول العملاء، وتفتقر البنوك الجزائرية إلى هذا النوع من الفعالية، ويعزي ذلك إلى:

<sup>1</sup> ميادة بلعاش، مرجع سبق ذكره، ص ص 170-171.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 168.

✓ غياب منافسة حقيقية في السوق المصرفية في ظل الاعتماد على وضعية الاحتكار التي مازال النظام الاقتصادي يكفلها لهذه المنظومة؛

✓ التأخر التكنولوجي وضعف استعمال الإعلام الآلي من قبل البنوك التجارية؛

✓ عدم اعتماد البنوك الجزائرية على مراكز البحث والتطوير، وهذا ما يَحْفَظ من قدرتها التنافسية في ظل ضعف تشكيلة الخدمات المقدمة؛

✓ العجز الكبير في مراقبة وتدقيق الحسابات.

**ب- المستوى الاقتصادي:** حيث تعتبر المنظومة المصرفية فعالة إذا قامت بتسيير جيد لنظام الدفع وتخصيص أمثل للموارد، ويقصد بتخصيص الموارد عملية توزيع الأموال المتاحة لدى البنوك على بنود الاستخدام المختلفة وبطريقة تضمن الملائمة بين احتياجات السيولة وتحقيق العائد والربحية، وهما المسألتان اللتان لازالت البنوك الجزائرية تعاني قصورا فيها.

## 2- قلة الأدوات المالية

تعاني المنظومة المالية من قلة الأدوات البديلة للسيولة في المعاملات المالية، فلو أخذنا مثال البطاقات الائتمانية، نجد أن الجزائر متأخرة في هذا المجال، وعند توفر البطاقات في بعض البنوك لا تتوفر آلة لقراءة البطاقة لدى المحلات.

## 3- غياب رقابة الدولة على السوق النقدي

هنالك غياب شبه تام لرقابة الدولة على السوق النقدي، مما شجع على اتساع حجم السوق الموازية وزيادة سيطرتها.

## المطلب الثالث: آليات الحكومة الجزائرية لدعم السياسة النقدية

سيتم في هذا المطلب التطرق إلى الآليات المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية عامة والسلطة النقدية خاصة من أجل تفعيل السياسة النقدية للتصدي للأزمات الخارجية، والنهوض بالاقتصاد الوطني خاصة بعد الصدمة النفطية العكسية الأخيرة التي اهتز لها الاقتصاد الجزائري.

## أولا: تفعيل أدوات السياسة النقدية

بغية إرساء نجاعة أكبر في مجال إدارة السياسة النقدية وتحسين آليات انتقالها، في هذا الظرف الجديد المتميز بالحاجة إلى السيولة، والذي يبدو هيكليا قام بنك الجزائر بإقامة فعالية لآليات متنوعة لإعادة التمويل (السوق المفتوحة-تسهيله القرض الهامشي-إعادة الخصم)، وقد سمحت هذه الأدوات المبتكرة بتوسيع نطاق إعادة تمويل الساحة المصرفية، والتي تمكنت من مواصلة تمويل الاقتصاد.

ولغرض احتواء تكلفة التمويل المصرفي للاقتصاد، حدّد أيضا بنك الجزائر من خلال تعليمة أصدرها بتاريخ 01-09-2016 المعدّل الأقصى أو المعدّل المفرط الذي لا يمكن للمصارف أو للمؤسسات المالية أن تتجاوزه عند توزيع القروض لزبائنها<sup>1</sup>.

### ثالثا: الصيرفة الإسلامية

إن إدراج أو تطوير المنتجات المصرفية والمالية المتوافقة مع أحكام الشريعة، سيؤدي بلا شك في مساهمة هذه الأدوات في إثراء شريحة المنتجات المصرفية والمالية التي من المرجح أن تستقطب حصة مهمة من العملة المتداولة خارج النظام المصرفي وتوجيهها نحو توظيفات منتجة، وبالتالي نحو المزيد من الأداء في مجال الوساطة المصرفية والمالية، مع الاستجابة للتطلعات المشروعة للمدخرين. عرفت التجربة في مجال استخدام هذه الأدوات على الصعيد الدولي، إثراء معتبر خلال السنوات الأخيرة، يمكن للبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر الاستفادة منه، ومن شأن هذا أن يسمح للنظام المصرفي والمالي الجزائري التقدم بوتيرة أسرع في هذا الاتجاه، لاسيما وأن الصيرفة البديلة في الجزائر لم تشهد إلا تطورا ضعيفا في الجزائر، منذ إنشاء مؤسستين متخصصتين، على الرغم من الإشارات التي توحى بإقبال معتبر في هذا المجال، بالفعل فإن الصيرفة البديلة في الجزائر لا تمثل سوى حصة صغيرة جدا من السوق المصرفية والمالية الإجمالية. يمكن للمصارف العمومية الغائبة عموما في هذا الفرع من الصيرفة، ونظرا لوزنها المهيمن في القطاع المالي والمصرفي بحصة قدرها 87%، أن تشكل ناقلا حاسما لتعميم هذه المنتجات، حيث تضمن لهم تغطية جغرافية شاملة من خلال تواجدها الواسع من حيث الشبكات، هذا ما سيتماشى مع الإرادة المزدوجة المعرب عنها من طرف كل من السلطات العمومية والمصارف العمومية نفسها، من أجل تشجيع وتعميم هذه الأدوات المالية البديلة لصالح إدماج مالي أوسع<sup>2</sup>.

في الوقت نفسه، فإنه من شأن هذا التطور أن يساهم، كما سبق أن أشرنا في استقطاب حصة معتبرة من الكتلة النقدية المتداولة خارج المصارف أو المكتنزة من أجل تمويل توظيفات منتجة، ودعم الجهود الجارية لمواجهة صعوبات التمويل بالطرق الكلاسيكية. يجب أن يركز تطوير هذه الأدوات على إقامة على مستوى المصارف والمؤسسات المالية المعنية، أنظمة معلوماتية ومحاسبية وإدارية متميزة وملائمة، فضلا عن ترتيبات إجرائية مكيفة وفضاءات مخصصة، كما يجب أن يتوفر لدى البنوك والمؤسسات المالية المعنية موظفين مؤهلين ومخصصين حصريا لهذا الفرع من الصيرفة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> بنك الجزائر، "التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية"، مرجع سبق ذكره، ص ص 26-25.

<sup>2</sup> تقرير محافظ بنك الجزائر، "تطور الصيرفة البديلة في الجزائر"، اليوم البرلماني 04 أفريل 2018، ص ص 1-2.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 2.

وفقا للأحكام القانونية والتنظيمية، يخضع الشروع الفعلي للعمل بهذه المنتجات في السوق من طرف المصارف والمؤسسات المالية إلى الحصول مسبقا على رأي عدم الاعتراض من بنك الجزائر. ووفقا للمهام الموكلة إليه بموجب القانون، فإن بنك الجزائر يشجع إثراء شريحة المنتجات المصرفية، فهو يسهر على استقرار وأمن النظام المصرفي، إلى حد الآن تلقى بنك الجزائر طلبات الرأي بعدم الاعتراض واردة من ثلاثة مصارف عمومية ومصرف خاص، تتعلق بالمنتجات البديلة<sup>1</sup>.

### ثالثا: التمويل غير التقليدي

تم تحديد آلية متابعة التدابير والإصلاحات الهيكلية في إطار تنفيذ التمويل غير التقليدي بمرسوم تنفيذي صدر في العدد 57 من الجريدة الرسمية، ويأتي هذا المرسوم تطبيقا لأحكام المادة 45 مكرر والتي تنص على "بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة، يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة (5) سنوات بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة.

- تمويل الدين العموم الداخلي.

- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.<sup>2</sup>

ويكلف بنك الجزائر بصفته متعهد التمويل النقدي لفائدة الخزينة بضمان ومتابعة تقييم مجموعة التدابير والإصلاحات ويعتمد في ذلك على لجنة تتكون من ممثليه وممثلي وزارة المالية.

وتتعلق مهام هذه اللجنة في أن تقترح على وزير المالية وتعمل على اعتماد مستوى اللجوء إلى التمويل غير التقليدي والبرنامج التقديري لإصدار سندات الدولة المترتبة على ذلك، وتضمن أيضا متابعة تنفيذ مختلف التدابير الاقتصادية والمالية إلى جانب ضمان رصد النتائج في مجال إعادة التوازنات لخزينة الدولة وتوازن ميزان المدفوعات.<sup>3</sup>

كما ترسل اللجنة إلى محافظ بنك الجزائر كشفا فصليا يبين مدى تنفيذ التدابير والإصلاحات المحققة إلى جانب وضعية المعطيات المالية المتعلقة بخزينة الدولة والتوازنات الخارجية وأيضا مستوى اللجوء إلى التمويل غير التقليدي بالرجوع إلى الأهداف المحددة، ولتحقيق أهداف التمويل غير التقليدي تضمن المرسوم مجموعة من التدابير والإصلاحات تشمل أربع محاور هي: استعادة توازنات خزينة الدولة واستعادة توازنات ميزان المدفوعات والإصلاحات الهيكلية، المالية والاقتصادية وكذا آثارها.

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص2.

<sup>2</sup> المادة 45 مكرر من قانون رقم 17-10 مؤرخ في 20 محرم عام 1439 الموافق ل 11 أكتوبر 2017، يتم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 و المتعلق بالنقد و القرض، 12 أكتوبر 2017.

<sup>3</sup> منتدى رؤساء المؤسسات، الخميس 15 مارس 2018، متاح على الموقع الإلكتروني: Communication@fce.dz، تم الاطلاع عليه يوم 30 أبريل 2018، على الساعة 15.30.

### خلاصة الفصل الثالث

بعد أن تم في هذا الفصل التعرض إلى تطور السياسة النقدية للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة الممتدة من (2000-2017)، اتضح أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد في مداخيله على الإيرادات المتأتية من النفط بشكل شبه كلي، ما جعله عرضة للصدمات الخارجية التي طالما انعكست على أداء السياسة النقدية وفعاليتها. فقد شهدت السياسة النقدية للجزائر من حيث أدواتها، أهدافها، توجهها خلال فترة الدراسة عدة تطورات ارتبطت بشكل أساسي بتطورات وتغيرات أسعار النفط في الأسواق الدولية للطاقة، فبارتفاع أسعار هذا الأخير ترتفع الإيرادات البترولية مما يؤدي إلى زيادة حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد، وبترجع أسعاره تبيّن أن الكتلة النقدية تنمو بشكل متباطئ.

خاتمة

تحتل السياسة النقدية الصدارة في هيكل السياسات الاقتصادية الكلية منذ أمد بعيد، وبذلك كانت من أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال تنظيم عرض النقود والتحكم بالسيولة النقدية والائتمان بما يتلاءم ومتطلبات النشاط الاقتصادي، إذ يتولى البنك المركزي باعتباره سلطة نقدية لها صلاحية التخطيط للسياسة النقدية والإشراف على تنفيذها، متبعا في ذلك إستراتيجية تساعده على التحكم في سياسته النقدية وتوجيهها على النحو الذي يساعده على بلوغ أهدافه النهائية، مستخدما في ذلك الأدوات التي تتناسب مع الأهداف المسطرة.

وقد شهدت السياسة النقدية للجزائر عقب ظهورها عدة تطورات يمكن القول أنها ارتبطت بشكل أساسي بالتقلبات التي عرفت أسعار النفط في الأسواق الدولية، وهذا من خلال تأثير تغيرات أسعار النفط على حجم احتياطي الصرف في الجزائر الذي يؤثر بدوره على صافي الأصول الأجنبية التي تعتبر المحدد الرئيسي للإصدار النقدي، الأمر الذي تبيّن من خلال التطور الذي عرفته الكتلة النقدية خلال فترة الدراسة.

هذا وقد عرفت أدوات السياسة النقدية وأهدافها تطورات تزامنت مع التطورات التي عرفت كل من الكتلة النقدية وأسعار النفط. فكانت السياسة النقدية المنتهجة خلال فترة فائض السيولة هي سياسة انكماشية تهدف إلى سحب السيولة من السوق والتخفيض في منح القروض، لكن بعد الصدمة النفطية لسنة 2014 انتهجت الجزائر سياسة توسعية من خلال التوسع في منح القروض ومن خلال الأدوات التي يستخدمها بنك الجزائر، كما لجأت إلى التخفيض في قيمة العملة.

#### ❖ اختبار الفرضيات

- تم إثبات صحة الفرضية الأولى التي مفادها "أن محدداته أسعار النفط تتمثل في كل من العرض والطلب البترولي" وذلك من خلال التطرق إلى محدداته ضمن الفصل الأول؛
- تم إثبات صحة الفرضية الثانية القائمة على "أن تطورات الكتلة النقدية في الجزائر ترتبط بتغيرات أسعار النفط" وذلك من خلال استعراض تطور الكتلة النقدية وأسعار النفط وإيجاد العلاقة الطردية التي تربط بين هذين المتغيرين؛
- تم إثبات صحة الفرضية الثالثة القائمة على "أن المحدد الرئيسي للإصدار النقدي في الجزائر هو صافي الأصول الأجنبية" وهذا من خلال تحليل المعطيات الرقمية ما أوضح أن حجم الإصدار النقدي يتحدد بناء على حجم صافي الأصول الأجنبية؛
- لم يتم إثبات الفرضية الرابعة القائمة على أنه "لا يوجد علاقة بين تقلبات وتطورات أسعار النفط وحجم احتياطي الصرف في الجزائر"، وهذا من خلال عرض كل من تطور أسعار النفط وتطور حجم احتياطي الصرف خلال فترة الدراسة ما أوضح وجود علاقة طردية بين هذين المتغيرين، وعلى هذا الأساس تم تفنيد هذه الفرضية.

## ❖ نتائج البحث

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن إبرازها في النقاط التالية:

- النفط مادة إستراتيجية لها أهمية بالغة على الصعيدين المحلي والدولي للدور الذي تلعبه في مختلف الميادين؛
- السياسة النقدية أداة هامة في يد السلطة النقدية، تستخدمها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال ضبط عرض النقود بما يتلاءم مع متطلبات النشاط الاقتصادي؛
- يعتمد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على المداخيل النفطية، مما جعل الاقتصاد الجزائري عرضة للصدمات الخارجية الناتجة عن تغيرات أسعار النفط، الأمر الذي انعكس على السياسة النقدية للجزائر التي أصبحت توجهاتها تتحدد بناء على اتجاه تغير أسعار النفط؛
- بالنظر إلى أهمية وهيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري يمكن الحكم على أنه استجاب لمنطق لعنة الموارد، ذلك لأن الاعتماد المطلق على هذا القطاع كمصدر وحيد للعملة جعل نصيبه ينمو على حساب تراجع نمو القطاعات الأخرى مثل قطاع الصناعة والفلاحة؛
- يعتبر صافي الأصول الأجنبية أهم مقابل للكتلة النقدية في الجزائر والمحدد الرئيسي للإصدار النقدي؛
- يؤثر حجم احتياطي الصرف على صافي الأصول الأجنبية التي تؤثر بدورها على الإصدار النقدي في الجزائر؛
- غياب الحلول الممكنة من أجل استثمار الفوائض المالية بغرض تنويع الإنتاج والنهوض بقطاع خارج المحروقات.


## ❖ اقتراحات الدراسة

- على ضوء النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة تم رصد وتقديم بعض الاقتراحات والتي تتمثل فيما يلي:
- ينبغي على السلطة النقدية تسخير جهودها للتحكم في نمو الكتلة النقدية بما يتلاءم ومتطلبات النشاط الاقتصادي على النحو الذي يساعد على زيادة فعالية السياسة النقدية لبنك الجزائر؛
  - يجب على السلطة النقدية تحديد المتغيرات التي لها تأثير على السياسة النقدية والعمل على أخذها بعين الاعتبار عند التخطيط لها بهدف تجنب التأثيرات السلبية التي قد تحدثها على السياسة النقدية؛
  - ضرورة القضاء على التبعية النفطية من خلال تجهيز مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني للقيام بدورها الفعّال؛
  - تحديد المتغيرات التي تؤثر على التضخم الذي يعتبر هدفا للسياسة النقدية، وضبط العلاقات بينها وبين معدّل التضخم عندما تحدث أي تغيرات على هذه المتغيرات؛
  - ينبغي التخطيط للسياسة النقدية وتنفيذها بشكل متناسق مع باقي السياسات الاقتصادية للتمكن من تحقيق أهدافها بأكبر قدر من الفعالية؛

- ضرورة سعي الدول المصدرة للنفط منفردة ومجتمعة لتحقيق الاستقرار في أسعار النفط، والعمل على تفعيل أكثر لدور منظمة الأوبك في السوق العالمية؛
- ضرورة التنويع الاقتصادي مع الاعتماد على الطاقات المتجددة لتجاوز لعنة الموارد في الجزائر؛
- ضرورة تفعيل النظام الجبائي الجزائري ودعم آليات التحصيل الضريبي.

#### ❖ آفاق البحث

- مما لا شك فيه هو أن أي بحث علمي لا يخلو من النقائص رغم محاولة الإمام بأهم جوانبه، فكل بحث علمي هو امتداد لبحوث سبقت فيضيف لها مستجدات طرأت، وهو أرضية تمهّد لانجازات أخرى، ونظرا لاتساع الموضوع وقبل طيّ صفحات هذه الدراسة سيتم وضع بعض العناوين التي قد تكون كأساس لبحوث لاحقة.
- آفاق السياسة النقدية لبنك الجزائر في ظلّ التنويع الاقتصادي؛
  - قطاع المحروقات بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري؛
  - بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الصدمة النفطية العكسية لسنة 2014؛
  - العلاقة بين سعر صرف الدولار وسعر النفط.



# قائمة المراجع

أولاً: الكتب

**1- باللغة العربية**

- إبراهيم طه عبد الوهاب، "محاسبة البترول"، المكتبة العصرية، مصر، 2005.
- إبراهيم عبد الله، "مبادئ المالية العامة"، دار الصفاء للطباعة، عمان، الأردن، 2000.
- أحمد أبو الفتوح، علي الناقه، "نظرية النقود والأسواق المالية"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001.
- أحمد شفيق الخطيب، "معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية"، الطبعة الجديدة، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلح، بيروت، لبنان، 1990.
- أحمد مدحت إسلام، "الطاقة ومصادرها المختلفة"، الطبعة الثانية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، 1996.
- أكرم حداد، مشهور هذلول، "النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص 183.
- إلمان مُجّد الشريف، "محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية"، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010.
- باري سيجل، "النقود والبنوك والاقتصاد"، ترجمة عبد الله منصور وآخرون، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1987.
- بلعوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسة النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2004.
- حاتم الرفاعي، "البترول - ذروة الانتاج وتداعيات الانحدار-"، الطبعة الثانية، دار نهضة مصر للنشر والطباعة والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009.
- حافظ البرجاس، "الصراع الدولي على النفط العربي"، الطبعة الأولى، بيسان للنشر، بيروت، لبنان، 2000.
- حسين بن هاني، "اقتصاديات النقود والبنوك"، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
- حسين عبد الله، "البترول العربي (دراسة اقتصادية سياسية)"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2003.
- حسين عبد الله، "مستقبل النفط العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2006.
- حمزة الحاج سودار، "علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظام الرقابة النقدية التقليدية"، الطبعة الأولى، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- رحيم حسين، "النقد والسياسة النقدية في إطار الفكر الإسلامي و العربي"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

- زكريا الدوري، يسرى السامرائي، "البنوك المركزية والسياسات النقدية"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- سارة حسن منيمنة، "جغرافية الموارد والإنتاج"، دار النهضة العربية والنشر، بيروت، لبنان، 1996.
- سعد الله داود، "الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر"، الطبعة الأولى، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- سيد فتحي أحمد الخولي، "اقتصاد النفط- الموارد والبيئة والطاقة"، الطبعة الثامنة، دار خوارزم العلمية، جدة، السعودية، 2014.
- صالح مفتاح، "النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)"، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005.
- ضياء مجيد الموسوي، "ثورة أسعار النفط"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- عاطف سليمان، "الثروة النفطية ودورها العربي (الدور السياسي والاقتصادي)"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009.
- عبد القادر خليل، "مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي"، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
- عبد الله حبابة، "الاقتصاد المصرفي"، مؤسسة شباب الإسكندرية، مصر، 2008.
- عبد المقتدر عبد العزيز السيد، "البتترول وطرق اكتشافه"، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2008.
- علي لطفي، "الطاقة والتنمية في الدول العربية"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2008.
- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييمية -، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- قصي عبد الكرم إبراهيم، "أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجاً)"، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 2010، ص 70.
- حللو موسى بوخاري، "سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية"، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010.
- محمد احمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي- الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
- مدحت صادق، "أدوات وتقنيات مصرفية"، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001.
- مصطفى رشدي شبيحة، "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1985.
- مصطفى سلمان، حسام داود، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2000.
- معروف هوشيار، "تحليل الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، الأردن، 2005.

- ناظم مُجَّد نوري الشمري، "النقود والمصارف والنظرية النقدية"، دار زهران للنشر والتوزيع، مصر، 1999.
- نواف الرومي، "منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام"، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الجماهيرية الليبية، 2000.

- وسام ملاك، "النقود والسياسات النقدية الداخلية"، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2000.

## 2- باللغة الأجنبية

-John.N.smith, "Macro economicsafterthatcher and Regan", Biling and Sons, 1990.

### ثانيا: المجلات والدوريات العلمية

- أحمد أبو الفتوح الناقية، "المدخل الكمي لآلية تأثير السياسة النقدية وقنوات التأثير المقترحة -تقييم ونقد-"، مجلة آفاق جديدة، مصر، أبريل 1995.
- حسان خضر، "أسواق النفط العالمية"، مجلة جسر التنمية، العدد 57، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، نوفمبر 2006.
- مُجَّد بوزيان، عبد الحميد الخديمي، "تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية)"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد الثاني، الجزائر، 2012.

### ثالثا: الأطروحات والمذكرات الأكاديمية

- أشرف حمدان يوسف، "أثر منظمات ووكالات الطاقة الدولية على سياسة الطاقة في مصر"، أطروحة دكتوراه في فلسفة الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، 2004.
- إكن لونيس، "السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال (200-2009)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010-2011.
- أمينة مخلفي، "أثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات البترولية-حالة مجمع بركين-"، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2004-2005.
- بغداد بنين، "نمذجة قياسية لدراسة أسعار بترول الجزائر-دراسة حالة صحاري بلاند- من (2006-2009)"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.
- بلقطة إبراهيم، "سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2014-2015.

- جميلة وجدي، "السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014)", مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015-2016.
- حاج قويدر عبد الهادي، "الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري (1969-1986)", مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارة و التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2012.
- سمّية حاجي، "دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك واسواق المال، جامعة مُجد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015-2016.
- سمّية موري، "آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية -دراسة حالة الجزائر-"، رسالة ماجستير في التسيير الدولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010.
- عيسى مقليد، "قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007-2008.
- فضيل رايس، "التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر (1989-2010)", أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007-2008.
- قويدري قوشيح بوجمة، "إنعكاسات تقلبات أسعار البترول في الجزائر على التوازنات الاقتصادي الكلية في الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009.
- معيزي قويدر، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة مُجد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2008.
- ميادة بلعاش، "اثر الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية (دراسة مقارنة الجزائر-فرنسا)", أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك الإسلامية، جامعة مُجد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015.
- نبيل أبو طير، "المحروقات والتنمية المستدامة ومدى أهمية المراهنة على الطاقات البديلة (حالة الجزائر)", مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2010.
- نبيل بوفليح، "دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2014.

- وحيد خير الدين، "أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات -دراسة حالة الجزائر -"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013.

#### رابعاً: المؤتمرات والملتقيات العلمية

- إبراهيم عبد الحليم عبادة، "السياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في اقتصاد إسلامي"، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بعنوان: الاقتصاد الإسلامي -الواقع ورهانات المستقبل-، المركز الجامعي، غرداية، الجزائر، 24-02-2011.

- صالح مفتاح، "السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى"، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية، واقع وآفاق، جامعة تلمسان، الجزائر، يومي 29 و 30 نوفمبر 2004.

- عجلان العياشي، "تحليل وتقييم فعالية الحسابات الخاصة في تعزيز قدرات التمويل العمومي المستخدم للتنمية بالجزائر للفترة 2000-2012"، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي لتقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، الجزائر، 2012.

- مريم شطبي محمود، مداخلة بعنوان: "انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"، مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 14 ماي 2015.

- نيفين حسين، "انهيار أسعار النفط وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي"، إدارة التخطيط ودعم القرار، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، 2016.

#### خامساً: المحاضرات

- أمينة مخلفي، "محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)"، الجزء الأول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013-2014.

#### سادساً: التقارير

##### **1- باللغة العربية**

- الجزائر، "التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية"، الجزائر، أبريل 2017.

- بنك الجزائر، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، التقرير السنوي 2008.

- بنك الجزائر، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، التقرير السنوي 2010.

- بنك الجزائر، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، التقرير السنوي 2011.

- بنك الجزائر، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، التقرير السنوي 2012.

- بنك الجزائر، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، التقرير السنوي 2013.
- بنك الجزائر، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، التقرير السنوي 2014.
- بنك الجزائر، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، التقرير السنوي 2015.
- بنك الجزائر، "التطورات المالية والنقدية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017"، الجزائر، فيفري 2018.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2008.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2010.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2016.
- تقارير الديوان الوطني للإحصائيات ONS.
- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 35، 2008.
- تقرير صندوق النقد الدولي، "آفاق الاقتصاد العالمي: العولمة وعدم المساواة"، واشنطن، أكتوبر 2007.
- تقرير محافظ بنك الجزائر، "تطور الصيرفة البديلة في الجزائر"، اليوم البرلماني 04 أبريل 2018.

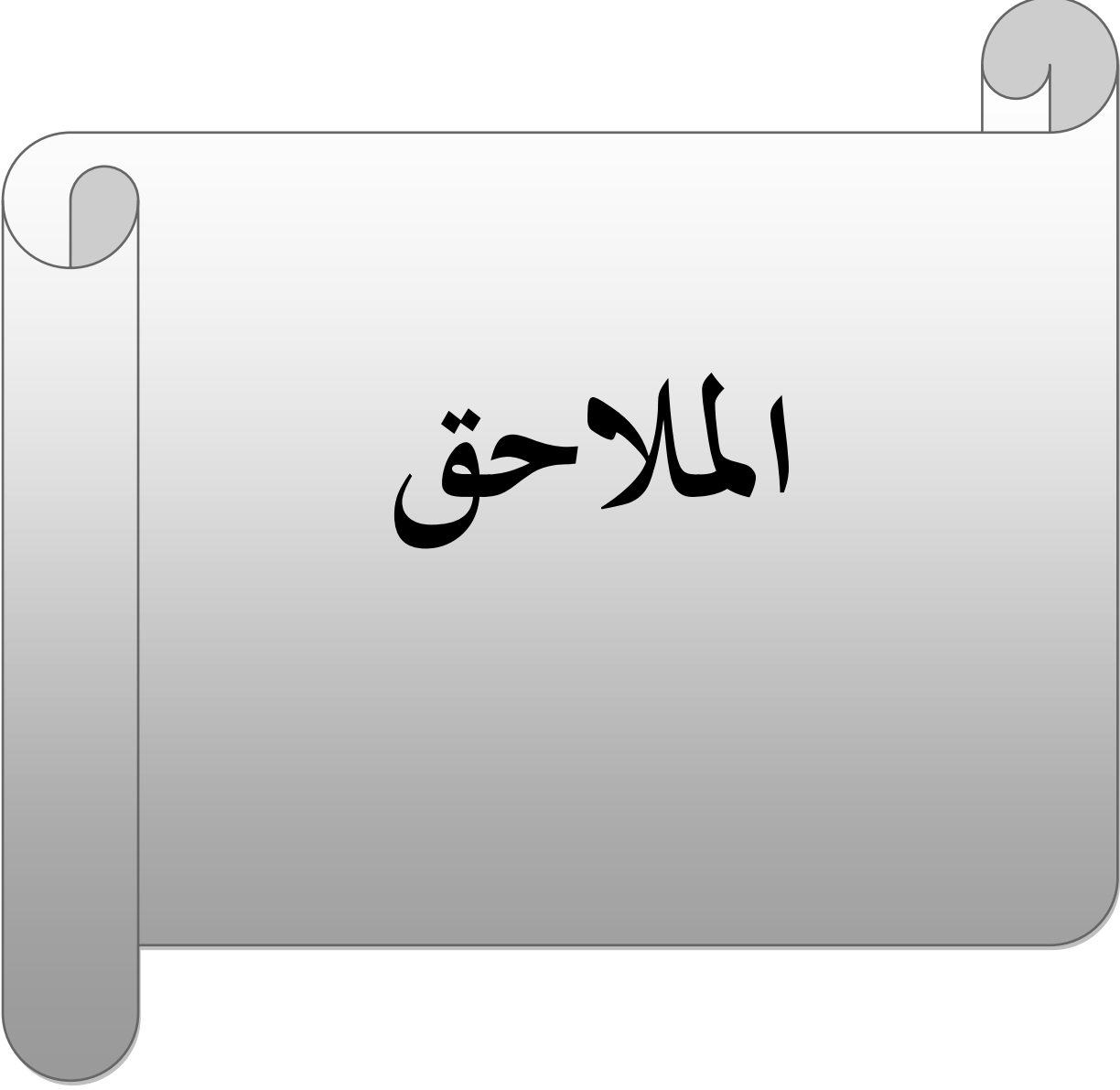
## 2- باللغة الأجنبية

- OPEC Annual Statistical Bulletin, 2005.
- OPEC Annual Statistical Bulletin, 2016.
- OPEC Annual Statistical rapport, 2017.
- BP Statistical review of world energy, 2015
- Banque d'Algérie, "évaluation économique et monétaire en Algérie", les rapports de 2002, 2007, 2010, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018.
- Banque d'Algérie, "évaluation économique et monétaire en Algérie", les rapports de 2002, 2008, 2014, 2015, 2016, 2017.
- Bulletin Statistique de la banque d'Algérie, Série rétrospectives, Statistique monétaires (1964-2005).
- IMF. Algeria, Statistical Appendix, Report N : 1140.
- Bulletin statistique de la banque d'Algérie (2008-2017).
- Banque d'Algérie, "évaluation économique et monétaire en Algérie", les rapports (2005-2017).
- Banque d'Algérie, "évolution du taux de change du Dinar Algérien", 2017.

## سابعا: القوانين والأوامر

- المادة 10 من القانون : 02-2000 المؤرخ في 27 جوان 2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000،  
الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 37.
- المادة 45 مكرر من قانون رقم 17-10 مؤرخ في 20 محرم عام 1439 الموافق ل 11 أكتوبر 2017، يتم الأمر  
رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 و المتعلق بالنقد و القرض، 12  
أكتوبر 2017.

- <https://www.opec.org>
- [www.bp.com](http://www.bp.com)
- [Communication@fce.dz](mailto:Communication@fce.dz)

A graphic of a scroll with a gradient background from light to dark grey. The scroll is partially unrolled, with the top and bottom edges curled. The Arabic text "الملاحق" is centered on the scroll.

الملاحق

**Oil: Production in thousands of barrels per day\***

Thousand barrels daily	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	Growth rate per annum			Share 2016
											2016	2016	2005-15	
US	6825	6860	6784	7263	7549	7862	8894	10073	11779	12757	<b>12354</b>	-3.2%	6.3%	13.4%
Canada	3208	3290	3207	3202	3332	3515	3740	4000	4271	4389	<b>4460</b>	1.6%	3.7%	4.8%
Mexico	3689	3479	3165	2978	2959	2940	2911	2875	2784	2587	<b>2456</b>	-5.1%	-3.7%	2.7%
<b>Total North America</b>	<b>13722</b>	<b>13628</b>	<b>13156</b>	<b>13444</b>	<b>13841</b>	<b>14317</b>	<b>15545</b>	<b>16948</b>	<b>18833</b>	<b>19733</b>	<b>19270</b>	-2.3%	3.7%	20.9%
Argentina	852	815	803	729	715	660	664	655	641	641	<b>619</b>	-3.3%	-2.7%	0.7%
Brazil	1806	1831	1897	2029	2137	2179	2145	2110	2341	2525	<b>2605</b>	3.2%	4.0%	2.8%
Colombia	529	531	588	671	786	915	944	1004	990	1006	<b>924</b>	-8.1%	6.7%	1.0%
Ecuador	538	513	507	488	488	501	505	527	557	543	<b>545</b>	0.4%	0.2%	0.6%
Peru	118	117	122	147	158	153	154	167	169	145	<b>135</b>	-6.6%	2.6%	0.1%
Trinidad & Tobago	177	154	152	151	145	137	117	115	114	109	<b>96</b>	-11.2%	-4.4%	0.1%
Venezuela	3340	3233	3222	3042	2842	2755	2704	2680	2692	2644	<b>2410</b>	-8.9%	-2.2%	2.6%
Other S. & Cent. America	138	139	138	129	134	137	143	148	154	149	<b>138</b>	-7.5%	0.3%	0.2%
<b>Total S. &amp; Cent. America</b>	<b>7498</b>	<b>7334</b>	<b>7430</b>	<b>7384</b>	<b>7404</b>	<b>7436</b>	<b>7376</b>	<b>7407</b>	<b>7659</b>	<b>7761</b>	<b>7474</b>	-3.7%	0.6%	8.1%
Azerbaijan	646	856	895	1014	1023	919	872	877	849	840	<b>826</b>	-1.6%	6.6%	0.9%
Denmark	346	311	287	265	249	225	204	178	167	158	<b>142</b>	-10.2%	-8.4%	0.2%
Italy	120	122	108	95	106	110	112	116	121	115	<b>79</b>	-31.3%	-1.0%	0.1%
Kazakhstan	1370	1415	1485	1609	1676	1684	1664	1737	1710	1695	<b>1672</b>	-1.4%	2.7%	1.8%
Norway	2772	2551	2466	2349	2136	2040	1917	1838	1889	1948	<b>1995</b>	2.4%	-4.1%	2.2%
Romania	105	100	99	94	90	89	83	86	84	83	<b>79</b>	-5.0%	-3.1%	0.1%
Russian Federation	9819	10044	9951	10140	10367	10519	10642	10780	10838	10981	<b>11227</b>	2.2%	1.4%	12.2%
Turkmenistan	187	199	211	214	220	220	229	240	249	261	<b>261</b>	*	3.1%	0.3%
United Kingdom	1659	1651	1549	1469	1356	1112	946	864	852	963	<b>1013</b>	5.1%	-6.2%	1.1%
Uzbekistan	114	104	102	95	78	77	68	61	59	57	<b>55</b>	-3.1%	-6.7%	0.1%
Other Europe & Eurasia	445	442	420	409	394	394	390	397	388	379	<b>367</b>	-3.0%	-1.8%	0.4%
<b>Total Europe &amp; Eurasia</b>	<b>17582</b>	<b>17795</b>	<b>17574</b>	<b>17754</b>	<b>17694</b>	<b>17387</b>	<b>17127</b>	<b>17174</b>	<b>17206</b>	<b>17479</b>	<b>17716</b>	1.4%	*	19.2%
Iran	4293	4359	4421	4292	4417	4465	3819	3615	3725	3897	<b>4600</b>	18.0%	-0.8%	5.0%
Iraq	1999	2143	2428	2452	2490	2801	3116	3141	3285	4031	<b>4465</b>	10.8%	8.2%	4.8%
Kuwait	2735	2660	2784	2498	2560	2913	3169	3129	3101	3068	<b>3151</b>	2.7%	1.4%	3.4%
Oman	738	710	757	813	865	885	918	942	943	981	<b>1004</b>	2.4%	2.4%	1.1%
Qatar	1241	1267	1438	1421	1638	1834	1931	1906	1886	1890	<b>1899</b>	0.5%	5.1%	2.1%
Saudi Arabia	10671	10268	10663	9663	10075	11144	11635	11393	11505	11986	<b>12349</b>	3.0%	0.9%	13.4%
Syria	421	404	406	401	385	353	171	59	33	27	<b>25</b>	-7.4%	-24.5%	*
United Arab Emirates	3098	3002	3027	2725	2895	3320	3401	3627	3674	3928	<b>4073</b>	3.7%	3.0%	4.4%
Yemen	387	341	315	307	306	219	174	193	147	44	<b>16</b>	-62.7%	-20.3%	*
Other Middle East	182	194	193	192	192	201	184	209	214	213	<b>205</b>	-3.8%	1.4%	0.2%
<b>Total Middle East</b>	<b>25765</b>	<b>25348</b>	<b>26430</b>	<b>24765</b>	<b>25822</b>	<b>28136</b>	<b>28518</b>	<b>28213</b>	<b>28515</b>	<b>30065</b>	<b>31789</b>	5.7%	1.6%	34.5%
Algeria	1979	1992	1969	1775	1689	1642	1537	1485	1589	1558	<b>1579</b>	1.4%	-2.4%	1.7%
Angola	1432	1699	1916	1804	1863	1726	1784	1799	1712	1826	<b>1807</b>	-1.1%	3.6%	2.0%
Chad	153	144	127	118	122	114	101	83	82	73	<b>73</b>	0.6%	-8.3%	0.1%
Republic of Congo	278	224	237	276	314	301	281	250	266	257	<b>238</b>	-7.6%	0.4%	0.3%
Egypt	679	698	715	730	725	714	715	710	714	726	<b>691</b>	-4.8%	0.8%	0.8%
Equatorial Guinea	342	350	347	307	274	252	272	267	281	289	<b>280</b>	-3.1%	-2.1%	0.3%
Gabon	242	246	240	241	249	251	253	232	232	230	<b>227</b>	-1.1%	-1.6%	0.2%
Libya	1815	1820	1820	1651	1658	479	1510	988	498	432	<b>426</b>	-1.4%	-13.0%	0.5%
Nigeria	2433	2314	2109	2185	2471	2408	2370	2270	2347	2329	<b>2053</b>	-11.9%	-0.8%	2.2%
South Sudan	n/a	n/a	n/a	n/a	n/a	n/a	31	100	155	148	<b>118</b>	-20.0%	n/a	0.1%
Sudan	356	483	457	475	462	291	103	118	120	109	<b>104</b>	-5.0%	-9.4%	0.1%
Tunisia	77	106	98	93	85	78	84	78	73	65	<b>63</b>	-3.3%	-2.0%	0.1%
Other Africa	227	191	184	181	152	209	205	231	236	255	<b>233</b>	-8.7%	3.7%	0.3%
<b>Total Africa</b>	<b>10014</b>	<b>10268</b>	<b>10218</b>	<b>9838</b>	<b>10065</b>	<b>8464</b>	<b>9247</b>	<b>8612</b>	<b>8307</b>	<b>8297</b>	<b>7892</b>	-4.9%	-1.7%	8.6%
Australia	532	549	538	507	548	483	479	407	436	393	<b>359</b>	-8.7%	-3.6%	0.4%
Brunei	221	194	175	168	172	165	159	135	126	127	<b>121</b>	-4.6%	-4.7%	0.1%
China	3711	3742	3814	3805	4077	4074	4155	4216	4246	4309	<b>3999</b>	-7.2%	1.7%	4.3%
India	760	768	803	816	882	916	906	906	887	876	<b>856</b>	-2.3%	1.7%	0.9%
Indonesia	1018	972	1006	994	1003	952	918	882	852	841	<b>881</b>	4.8%	-2.6%	1.0%
Malaysia	713	742	741	701	717	650	654	621	645	699	<b>705</b>	0.9%	-0.8%	0.8%
Thailand	326	343	360	374	389	419	458	452	450	468	<b>479</b>	2.5%	4.5%	0.5%
Vietnam	354	334	309	341	322	326	357	361	373	362	<b>333</b>	-8.1%	-0.7%	0.4%
Other Asia Pacific	304	319	340	330	315	299	287	272	291	295	<b>278</b>	-5.9%	0.4%	0.3%
<b>Total Asia Pacific</b>	<b>7938</b>	<b>7962</b>	<b>8086</b>	<b>8038</b>	<b>8426</b>	<b>8285</b>	<b>8372</b>	<b>8252</b>	<b>8307</b>	<b>8369</b>	<b>8010</b>	-4.3%	0.5%	8.7%
<b>Total World</b>	<b>82519</b>	<b>82334</b>	<b>82894</b>	<b>81222</b>	<b>83251</b>	<b>84026</b>	<b>86183</b>	<b>86606</b>	<b>88826</b>	<b>91704</b>	<b>92150</b>	0.5%	1.1%	100.0%
of which: OECD	19447	19131	18425	18432	18527	18574	19482	20635	22588	23596	<b>23122</b>	-2.0%	1.7%	25.1%
Non-OECD	63072	63203	64469	62790	64724	65452	66701	65971	66238	68108	<b>69028</b>	1.4%	0.9%	74.9%
OPEC	35574	35269	36303	33997	35086	35988	37480	36561	36573	38133	<b>39358</b>	3.2%	0.8%	42.7%
Non-OPEC	46945	47065	46591	47225	48166	48038	48703	50045	52254	53572	<b>52792</b>	-1.5%	1.4%	57.3%
European Union	2464	2418	2258	2119	1981	1720	1526	1434	1412	1506	<b>1488</b>	-1.2%	-5.7%	1.6%
CIS	12281	12761	12783	13215	13496	13544	13597	13810	13810	13932	<b>14141</b>	1.5%	1.7%	15.3%

\*Includes crude oil, shale oil, oil sands and NGLs (natural gas liquids – the liquid content of natural gas where this is recovered separately). Excludes liquid fuels from other sources such as biomass and derivatives of coal and natural gas.

\*Less than 0.05%.

n/a not available.

Note: Annual changes and shares of total are calculated using thousand barrels daily figures.



Total proved reserves

	At end 1996 Thousand million barrels	At end 2006 Thousand million barrels	At end 2015 Thousand million barrels	At end 2016			
				Thousand million barrels	Thousand million tonnes	Share of total	R/P ratio
US	29.8	29.4	48.0	48.0	5.8	2.8%	10.6
Canada	48.9	179.4	171.5	171.5	27.6	10.0%	105.1
Mexico	48.5	12.8	8.0	8.0	1.1	0.5%	8.9
<b>Total North America</b>	<b>127.3</b>	<b>221.7</b>	<b>227.5</b>	<b>227.5</b>	<b>34.5</b>	<b>13.3%</b>	<b>32.3</b>
Argentina	2.6	2.6	2.4	2.4	0.3	0.1%	10.6
Brazil	6.7	12.2	13.0	12.6	1.8	0.7%	13.3
Colombia	2.8	1.5	2.3	2.0	0.3	0.1%	5.9
Ecuador	3.5	4.5	8.0	8.0	1.2	0.5%	40.1
Peru	0.8	1.1	1.2	1.2	0.1	0.1%	24.0
Trinidad & Tobago	0.7	0.8	0.7	0.2	†	*	6.9
Venezuela	72.7	87.3	300.9	300.9	47.0	17.6%	341.1
Other S. & Cent. America	1.0	0.8	0.5	0.5	0.1	*	10.3
<b>Total S. &amp; Cent. America</b>	<b>90.7</b>	<b>110.8</b>	<b>329.0</b>	<b>327.9</b>	<b>50.8</b>	<b>19.2%</b>	<b>119.9</b>
Azerbaijan	1.2	7.0	7.0	7.0	1.0	0.4%	23.1
Denmark	0.9	1.2	0.5	0.4	0.1	*	8.5
Italy	0.8	0.5	0.6	0.5	0.1	*	18.8
Kazakhstan	5.3	9.0	30.0	30.0	3.9	1.8%	49.0
Norway	11.7	8.5	8.0	7.6	0.9	0.4%	10.4
Romania	1.0	0.5	0.6	0.6	0.1	*	20.7
Russian Federation	113.6	104.0	102.4	109.5	15.0	6.4%	26.6
Turkmenistan	0.5	0.6	0.6	0.6	0.1	*	6.3
United Kingdom	5.0	3.6	2.5	2.5	0.3	0.1%	6.9
Uzbekistan	0.6	0.6	0.6	0.6	0.1	*	29.3
Other Europe & Eurasia	2.4	2.2	2.1	2.1	0.3	0.1%	15.6
<b>Total Europe &amp; Eurasia</b>	<b>142.8</b>	<b>137.6</b>	<b>154.9</b>	<b>161.5</b>	<b>21.8</b>	<b>9.5%</b>	<b>24.9</b>
Iran	92.6	138.4	158.4	158.4	21.8	9.3%	94.1
Iraq	112.0	115.0	142.5	153.0	20.6	9.0%	93.6
Kuwait	96.5	101.5	101.5	101.5	14.0	5.9%	88.0
Oman	5.3	5.6	5.3	5.4	0.7	0.3%	14.6
Qatar	3.7	27.4	25.2	25.2	2.6	1.5%	36.3
Saudi Arabia	261.4	264.3	266.6	266.5	36.6	15.6%	59.0
Syria	2.5	3.0	2.5	2.5	0.3	0.1%	273.2
United Arab Emirates	97.8	97.8	97.8	97.8	13.0	5.7%	65.6
Yemen	2.0	2.8	3.0	3.0	0.4	0.2%	*
Other Middle East	0.2	0.1	0.2	0.2	†	*	2.6
<b>Total Middle East</b>	<b>674.0</b>	<b>755.9</b>	<b>803.0</b>	<b>813.5</b>	<b>110.1</b>	<b>47.7%</b>	<b>69.9</b>
Algeria	10.8	12.3	12.2	12.2	1.5	0.7%	21.1
Angola	3.7	9.0	11.8	11.6	1.6	0.7%	17.5
Chad	-	1.5	1.5	1.5	0.2	0.1%	56.1
Republic of Congo	1.6	1.6	1.6	1.6	0.2	0.1%	18.4
Egypt	3.8	3.7	3.5	3.5	0.5	0.2%	13.7
Equatorial Guinea	0.6	1.8	1.1	1.1	0.1	0.1%	10.7
Gabon	2.8	2.2	2.0	2.0	0.3	0.1%	24.1
Libya	29.5	41.5	48.4	48.4	6.3	2.8%	310.1
Nigeria	20.8	37.2	37.1	37.1	5.0	2.2%	49.3
South Sudan	n/a	n/a	3.5	3.5	0.5	0.2%	80.9
Sudan	0.3	5.0	1.5	1.5	0.2	0.1%	39.6
Tunisia	0.3	0.6	0.4	0.4	0.1	*	18.4
Other Africa	0.7	0.7	3.7	3.7	0.5	0.2%	43.2
<b>Total Africa</b>	<b>74.9</b>	<b>116.9</b>	<b>128.2</b>	<b>128.0</b>	<b>16.9</b>	<b>7.5%</b>	<b>44.3</b>
Australia	3.8	3.5	4.0	4.0	0.4	0.2%	30.3
Brunei	1.1	1.2	1.1	1.1	0.1	0.1%	24.9
China	16.4	20.2	25.7	25.7	3.5	1.5%	17.5
India	5.5	5.7	4.8	4.7	0.6	0.3%	14.9
Indonesia	4.7	4.4	3.6	3.3	0.5	0.2%	10.3
Malaysia	5.0	5.4	3.6	3.6	0.5	0.2%	14.0
Thailand	0.2	0.5	0.4	0.4	†	*	2.3
Vietnam	0.9	3.3	4.4	4.4	0.6	0.3%	36.2
Other Asia Pacific	1.3	1.4	1.3	1.3	0.2	0.1%	12.5
<b>Total Asia Pacific</b>	<b>39.0</b>	<b>45.5</b>	<b>48.8</b>	<b>48.4</b>	<b>6.4</b>	<b>2.8%</b>	<b>16.5</b>
<b>Total World</b>	<b>1148.8</b>	<b>1388.3</b>	<b>1691.5</b>	<b>1706.7</b>	<b>240.7</b>	<b>100.0%</b>	<b>50.6</b>
of which: OECD	151.0	240.2	244.5	244.0	36.6	14.3%	28.8
Non-OECD	997.8	1148.1	1447.0	1462.7	204.1	85.7%	57.9
OPEC	805.0	936.1	1210.3	1220.5	171.2	71.5%	84.7
Non-OPEC	343.8	452.2	481.1	486.2	69.6	28.5%	25.2
European Union#	8.7	6.6	5.2	5.1	0.7	0.3%	9.3
CIS	121.9	121.9	141.1	148.2	20.1	8.7%	28.6
Canadian oil sands: Total	42.1	173.1	165.3	165.3	26.9		
of which: Under active development	4.2	21.0	24.0	24.0	3.9		
Venezuela: Orinoco Belt	-	7.6	222.3	222.3	35.7		

\*More than 500 years.

†Less than 0.05%.

\*Less than 0.05%.

n/a not available.

#Excludes Estonia and Latvia in 2006.

**Notes: Total proved reserves of oil** – Generally taken to be those quantities that geological and engineering information indicates with reasonable certainty can be recovered in the future from known reservoirs under existing economic and operating conditions. The data series for total proved oil does not necessarily meet the definitions, guidelines and practices used for determining proved reserves at company level, for instance as published by the US Securities and Exchange Commission, nor does it necessarily represent BP's view of proved reserves by country.

**Reserves-to-production (R/P) ratio** – If the reserves remaining at the end of any year are divided by the production in that year, the result is the length of time that those remaining reserves would last if production were to continue at that rate.

**Source of data** – The estimates in this table have been compiled using a combination of primary official sources, third-party data from the OPEC Secretariat, World Oil, Oil & Gas Journal and independent estimates of Russian reserves based on official data and Chinese reserves based on information in the public domain.

Canadian oil sands "under active development" are an official estimate. Venezuelan Orinoco Belt reserves are based on the OPEC Secretariat and government announcements.

**Reserves include gas condensate and natural gas liquids (NGLs) as well as crude oil.**

**Shares of total and R/P ratios are calculated using thousand million barrels figures.**

Oil: Consumption in thousands of barrels per day\*

Thousand barrels daily	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	Growth rate per annum			Share 2016
											2016	2016	2015-16	
US	20687	20680	19490	18771	19180	18882	18490	18961	19106	19531	<b>19631</b>	0.5%	-0.6%	20.3%
Canada	2275	2342	2295	2173	2305	2380	2340	2383	2372	2299	<b>2343</b>	1.9%	0.1%	2.4%
Mexico	2019	2067	2054	1996	2014	2043	2063	2020	1943	1923	<b>1869</b>	-2.8%	-0.5%	1.9%
<b>Total North America</b>	<b>24982</b>	<b>25089</b>	<b>23840</b>	<b>22940</b>	<b>23499</b>	<b>23305</b>	<b>22894</b>	<b>23364</b>	<b>23421</b>	<b>23753</b>	<b>23843</b>	0.4%	-0.6%	24.7%
Argentina	474	528	540	532	594	609	636	683	674	692	<b>687</b>	-0.7%	4.4%	0.7%
Brazil	2155	2313	2485	2502	2721	2839	2901	3110	3239	3170	<b>3018</b>	-4.8%	4.1%	3.1%
Chile	293	377	390	383	343	371	376	362	371	376	<b>378</b>	0.6%	3.5%	0.4%
Colombia	237	234	251	232	258	277	297	298	316	333	<b>340</b>	2.3%	3.5%	0.4%
Ecuador	180	183	188	191	220	226	233	247	260	254	<b>239</b>	-5.9%	4.2%	0.2%
Peru	147	153	172	178	189	208	213	227	225	240	<b>256</b>	6.9%	4.7%	0.3%
Trinidad & Tobago	38	43	45	44	45	42	40	45	42	45	<b>44</b>	-3.9%	2.8%	•
Venezuela	668	640	716	726	725	737	792	782	719	648	<b>611</b>	-5.7%	0.7%	0.6%
Other S. & Cent. America	1363	1361	1313	1306	1330	1357	1339	1319	1324	1381	<b>1402</b>	1.5%	0.3%	1.5%
<b>Total S. &amp; Cent. America</b>	<b>5554</b>	<b>5831</b>	<b>6100</b>	<b>6094</b>	<b>6424</b>	<b>6666</b>	<b>6826</b>	<b>7073</b>	<b>7171</b>	<b>7139</b>	<b>6976</b>	-2.3%	2.9%	7.2%
Austria	291	276	274	264	276	262	259	264	259	259	<b>263</b>	1.5%	-1.0%	0.3%
Azerbaijan	96	91	74	73	71	89	92	101	99	99	<b>99</b>	-0.2%	-0.7%	0.1%
Belarus	176	162	159	182	150	175	211	145	165	156	<b>152</b>	-2.2%	0.3%	0.2%
Belgium	685	700	731	654	678	637	622	636	635	666	<b>675</b>	1.4%	-0.3%	0.7%
Bulgaria	105	103	102	91	81	79	82	76	82	92	<b>96</b>	4.0%	-1.1%	0.1%
Czech Republic	207	205	209	204	195	193	192	184	195	189	<b>178</b>	-6.0%	-1.0%	0.2%
Denmark	190	191	188	169	171	168	158	158	160	164	<b>164</b>	0.5%	-1.3%	0.2%
Finland	223	226	223	212	222	204	193	191	183	184	<b>189</b>	2.6%	-2.2%	0.2%
France	1942	1911	1889	1822	1763	1730	1676	1664	1616	1616	<b>1602</b>	-0.9%	-1.8%	1.7%
Germany	2609	2380	2502	2409	2445	2369	2356	2408	2348	2340	<b>2394</b>	2.3%	-1.0%	2.5%
Greece	434	435	414	398	369	348	312	295	294	306	<b>313</b>	2.5%	-2.9%	0.3%
Hungary	168	168	164	154	146	139	129	129	144	153	<b>154</b>	0.9%	-0.3%	0.2%
Ireland	191	195	187	166	158	143	135	137	136	142	<b>147</b>	2.9%	-2.9%	0.2%
Italy	1791	1740	1661	1563	1532	1475	1346	1260	1184	1222	<b>1232</b>	0.9%	-3.8%	1.3%
Kazakhstan	221	242	241	199	211	244	245	260	265	289	<b>287</b>	-0.6%	4.1%	0.3%
Lithuania	58	58	63	54	55	53	55	53	53	57	<b>61</b>	6.5%	•	0.1%
Netherlands	1047	1065	991	971	977	971	926	898	866	835	<b>851</b>	1.9%	-2.2%	0.9%
Norway	229	237	228	237	235	239	235	243	232	238	<b>242</b>	1.7%	0.6%	0.3%
Poland	512	531	549	549	576	574	553	520	521	541	<b>589</b>	8.8%	1.1%	0.6%
Portugal	302	307	291	273	271	255	230	239	238	245	<b>236</b>	-3.5%	-3.1%	0.2%
Romania	214	218	216	195	184	191	191	174	187	191	<b>197</b>	3.2%	-1.3%	0.2%
Russian Federation	2762	2780	2861	2775	2878	3074	3119	3135	3299	3137	<b>3203</b>	2.1%	1.7%	3.3%
Slovakia	72	76	82	79	82	81	74	75	71	77	<b>83</b>	8.5%	-0.4%	0.1%
Spain	1592	1613	1558	1473	1446	1378	1291	1195	1191	1237	<b>1268</b>	2.5%	-2.5%	1.3%
Sweden	358	357	350	323	336	312	309	306	308	300	<b>313</b>	4.3%	-1.7%	0.3%
Switzerland	266	241	256	260	242	235	238	249	224	228	<b>216</b>	-5.2%	-1.3%	0.2%
Turkey	681	695	686	709	694	673	680	718	741	839	<b>886</b>	5.7%	2.5%	0.9%
Turkmenistan	105	111	114	106	118	125	129	137	143	147	<b>148</b>	0.8%	3.0%	0.2%
Ukraine	308	308	299	282	267	278	267	257	222	198	<b>195</b>	-1.1%	-3.9%	0.2%
United Kingdom	1813	1752	1720	1646	1623	1590	1533	1518	1511	1565	<b>1597</b>	2.1%	-1.5%	1.7%
Uzbekistan	103	94	93	89	76	71	63	60	57	57	<b>58</b>	0.8%	-5.7%	0.1%
Other Europe & Eurasia	699	730	737	720	714	710	692	683	660	683	<b>705</b>	3.2%	0.7%	0.7%
<b>Total Europe &amp; Eurasia</b>	<b>20452</b>	<b>20202</b>	<b>20110</b>	<b>19300</b>	<b>19244</b>	<b>19064</b>	<b>18594</b>	<b>18370</b>	<b>18287</b>	<b>18450</b>	<b>18793</b>	1.9%	-0.9%	19.5%
Iran	1851	1879	1954	1950	1817	1844	1854	2014	1961	1850	<b>1848</b>	-0.1%	0.9%	1.9%
Israel	248	262	254	232	241	254	295	247	231	247	<b>251</b>	1.9%	-0.4%	0.3%
Kuwait	378	383	406	455	470	464	541	512	480	506	<b>499</b>	-1.3%	2.1%	0.5%
Qatar	137	148	177	173	191	246	257	287	293	316	<b>339</b>	7.5%	11.2%	0.4%
Saudi Arabia	2274	2407	2622	2914	3218	3295	3462	3470	3726	3868	<b>3906</b>	1.0%	5.8%	4.0%
United Arab Emirates	539	576	603	595	643	721	765	774	860	926	<b>987</b>	6.7%	6.3%	1.0%
Other Middle East	1299	1294	1402	1461	1522	1558	1586	1646	1631	1588	<b>1600</b>	0.7%	1.8%	1.7%
<b>Total Middle East</b>	<b>6726</b>	<b>6949</b>	<b>7418</b>	<b>7779</b>	<b>8102</b>	<b>8382</b>	<b>8760</b>	<b>8950</b>	<b>9180</b>	<b>9300</b>	<b>9431</b>	1.4%	3.6%	9.8%
Algeria	258	286	309	327	327	350	370	387	390	425	<b>412</b>	-3.1%	5.5%	0.4%
Egypt	601	642	686	725	766	720	747	756	806	830	<b>853</b>	2.8%	3.0%	0.9%
South Africa	528	539	511	507	539	542	554	569	564	583	<b>560</b>	-3.9%	1.2%	0.6%
Other Africa	1526	1575	1697	1758	1852	1781	1900	2007	2012	2028	<b>2111</b>	4.1%	2.9%	2.2%
<b>Total Africa</b>	<b>2912</b>	<b>3042</b>	<b>3203</b>	<b>3316</b>	<b>3483</b>	<b>3393</b>	<b>3571</b>	<b>3720</b>	<b>3771</b>	<b>3866</b>	<b>3937</b>	1.8%	2.9%	4.1%
Australia	936	935	944	950	957	1006	1036	1046	1045	1039	<b>1036</b>	-0.3%	1.8%	1.1%
Bangladesh	81	76	77	72	80	104	110	107	116	124	<b>131</b>	5.6%	4.5%	0.1%
China	7432	7808	7941	8278	9436	9796	10230	10734	11209	11986	<b>12381</b>	3.3%	5.7%	12.8%
China Hong Kong SAR	309	329	298	339	359	361	344	352	336	368	<b>380</b>	3.4%	2.5%	0.4%
India	2737	2941	3077	3237	3319	3488	3685	3727	3849	4164	<b>4489</b>	7.8%	4.8%	4.6%
Indonesia	1244	1318	1287	1317	1411	1589	1625	1639	1663	1592	<b>1615</b>	1.4%	2.0%	1.7%
Japan	5174	5013	4846	4387	4442	4442	4702	4516	4303	4139	<b>4037</b>	-2.5%	-2.5%	4.2%
Malaysia	660	701	672	679	690	726	760	803	802	814	<b>829</b>	1.9%	2.5%	0.9%
New Zealand	152	154	154	148	150	150	148	151	154	160	<b>164</b>	2.3%	0.6%	0.2%
Pakistan	354	384	389	415	411	414	402	442	458	505	<b>566</b>	12.0%	5.0%	0.6%
Philippines	283	295	283	300	313	298	309	322	347	398	<b>434</b>	9.0%	2.4%	0.4%
Singapore	848	921	973	1049	1157	1208	1202	1225	1268	1336	<b>1382</b>	3.4%	5.3%	1.4%
South Korea	2320	2399	2308	2339	2370	2394	2458	2455	2454	2577	<b>2763</b>	7.2%	1.1%	2.9%
Taiwan	1051	1110	1005	1020	1045	983	983	1010	1032	1040	<b>1046</b>	0.6%	-0.1%	1.1%
Thailand	996	1030	1018	1065	1122	1185	1250	1298	1311	1355	<b>1382</b>	2.0%	2.9%	1.4%
Vietnam	254	283	300	313	337	366	369	371	389	407	<b>431</b>	6.0%	4.7%	0.4%
Other Asia Pacific	322	350	333	355	369	409	416	435	458	491	<b>512</b>	4.3%	4.6%	0.5%
<b>Total Asia Pacific</b>	<b>25152</b>	<b>26047</b>	<b>25907</b>	<b>26262</b>	<b>27969</b>	<b>28920</b>	<b>30031</b>	<b>30636</b>	<b>31195</b>	<b>32494</b>	<b>33577</b>	3.3%	2.8%	34.8%
<b>Total World</b>	<b>85777</b>	<b>87161</b>	<b>86578</b>	<b>85691</b>	<b>88722</b>	<b>89729</b>	<b>90675</b>	<b>92114</b>						